



تساؤلات (1)



أسئلة الثورة

د. سلمان العودة

nama-center.com

المؤلف:

- د.سلمان بن فهد العودة.
- الأمين المساعد للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
- نائب رئيس منظمة النصرة العالمية.
- عضو مجلس الإفتاء الأوروبي.
- عضو في عدد من الجمعيات والمؤسَّسات الخيريَّة والعلميَّة في العالم الإسلامي.
- من إسهاماته العلمية:

شرح بلوغ المرام (كتاب الطهارة) في أربعة مجلدات، شرح كتاب العمدة في الفقه (قسم العبادات) في أربعة مجلدات، مع الله، مع المصطفى، مع الأئمة، بناتي، شكرا أيها الأعداء، طفولة قلب (سيرة ذاتية)، كيف نختلف؟، تفريدات.

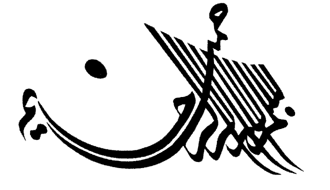
- له مشاركات واسعة في الإعلام قدم فيها برامج يومية (حجر الزاوية) وأخرى أسبوعية (الحياة كلمة)، وغيرها.
- له مقالٌ أسبوعي في موقع (الإسلام اليوم)، وصحيمة (عكاظ) السعوديَّة، وصحيفة (الوطن) القطريَّة، وصحيفة (البلاد) البحرينية، ومقال شهري في السيرة الذاتيَّة في موقع ومجلة الإسلام اليوم.
- البريد الإكتروني:

salman@islamtoday.net

@salman alodah

SalmanAlodah -

أسئلة الثورة





تساؤلات (١)

أسئلة الثورة

د. سلمان العودة



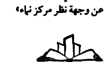
أسئلة الثورة

د. سلمان العودة/ مؤلف من السعودية
salman@islamtoday.net
@salman_alodah
SalmanAlodah

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



بيروت – لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية – الرياض
هاتف: ٢١٠٠٥٨٨ (١-٩٦٦) -٠٦٦٦٥٩٩(٥٦-٩٦٦)
فاكس: ٤٧٠٩١٨٩ (١-٩٦٦)
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني:



www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية – الرياض
للتواصل:
wojoooh@hotmail.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
العودة، سلمان
أسئلة الثورة / سلمان العودة.
٢٠٨ ص. (تساؤلات؛١)
١. الفقه السياسي. ٢. الثورات العربية. ٣. التجديد الفكري أ. العنوان. ب. السلسلة.
٢٩٧

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

الثورة وسؤال المشروعية ٥١

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

إهداء

إلى طيور الجنة الخضر..

إلى أرواح الشهداء..

الذين لم تشهدهم المحافل؛ لأنهم قضوا نحبهم..

وإلى مَن ينتظر..

كي ينظر في نظم العدالة، ويحقق أحلام الثائرين..



طليعة

لا يوجد ما يدعو إلى تشجيع الثورة بذاتها؛ فهي محفوفة بالمخاطر، ولكنها تأتي مثل قَدَرٍ لا يرد حينما يتعذَّر الإصلاح الجذري الجاد.. فليس هناك دعاةٌ للثورة، القمع والظلم والفساد والتخلف والفقر وحدها داعية الثورة.

فالثورة لا يرتِّب لها أحدٌ، ولا يخطِّط لها الناسُ، ولكنها تنفجر على حين غِرَّةٍ، حين تُسدُّ طرق الإصلاح، وتُوقف عمليات العدالة.. ويُمَارَس القمع..

إن الإصلاح الجاد يستحق التضحية، وليس الخسارة.. لأنه أفضل طريق تكافح به الثورة..



تمهيد

الهدوء والحياد:

أتناول الموضوع بعيداً عن مماسة محليَّة لوضعٍ خاصٍّ في هذا البلد أو ذاك؛ لسبب أنني أريد الحديث براحة وحرية، وأن أنعتق من ضرورات واقع محلِّيٍّ له خصوصية، ولا أريد أن أتحمَّل تبعات مساءلة تقوم على تنزيل الكلام المعرفي على واقع محدَّد.

لا بد من هدوء يسمح بتجديد مفهوم متوازن للطاعة وللثورة معاً، ولا يجعل من أحدهما أمراً سلبيّاً مرفوضاً، ولا أمراً سامياً مثاليّاً متعالياً، وكأنه مطلب مستمر في جميع الأحوال.

علينا أَلَّا ننساق لفقه تسويغي يدافع عن التطبيقات الواقعية القائمة، وكأنها هي الأحوال التي قامت عليها الدولة، أو يتحدث عن نمط معين من الحكم، وكأنه الصيغة المثالية التي يجب الانصياع لها، ولا تقارن بغيرها، إِلَّا لإثبات تفوقها وجدارتها.

بعض الحديث يستمد حجيَّته من تكراره وإعادته.

ثَمَّ منابر تسلِّط الضوء الكاشف على نصوص وإجماعات، وتصرف النظر عن نصوص أخرى وإجماعات حسب اعتقادها الذي يسبق الاستدلال، **وإليك هذا المثال:**

بين شرط القرشية ومفهوم الطاعة:

حين تطالع كتاباً من شروح الأحاديث النبوية «شرح النووي على صحيح مسلم»، «فتح الباري»، . . . إلخ ستجد في أبواب الإمامة:

(وقال عياض: اشتراط كونه قرشيّاً مذهب العلماء كافة، وقد عدُّوها من مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها خلاف، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار).

قال: «ولا اعتداد بقول الخوارج ومَن وافقهم من المعتزلة؛ لما فيه من مخالفة المسلمين».

وقال النووي: «الخلافة مختصَّة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكذلك بعدهم، ومَن خالف فيه من أهل البدع أو عرَّض بخلاف من غيرهم، فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين»[١].

وقال القرطبي نحواً من ذلك[٢].

الإجماع المنقول هنا لا يخلو من منازعة؛ فقد قال

---

(١) ينظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٠)، و«طرح التثريب» (٨/ ٧٩)، و«فتح الباري» (١٣/ ١١٩).

(٢) ينظر: المفهم» (٤/ ٥، ٦).

عمر ﷺ: **«لو كان سالمٌ مولى أبي حذيفة حيّاً استخلفته»**[1].

وقال ابن حجر في «فتح الباري»: «ويحتاج مَن نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك؛ فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: «إن أدركني أجلي وأبو عُبيدة حيٌّ استخلفته..». فذكر الحديث، وفيه: «فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عُبيدة استخلفتُ معاذَ بن جبل..» الحديث. ومعاذُ بن جبل أنصاريٌّ، لا نسب له في قريش، فيحتمل أن يقال: لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قُرَشيّاً، أو تغيَّر اجتهاد عمر في ذلك، والله أعلم»[2].

وظاهر من موقف الأنصار يوم السقيفة أن لبعضهم رأياً آخر.

وشرط النسب أقرب إلى أن يكون اعتباراً تاريخيّاً بالنظر إلى أن العرب كانت آنذاك لا تدين إلا لهذا الحي من قريش.

والمهم اعتبار الشروط الموضوعية؛ كالحكم بالعدل والشورى.

على أن النص السابق المنقول عن عياض والنووي وغيرهم

---

(١) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/٢٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٤٠٤، ٤٠٥).

وأخرج نحوه: ابن سعد (٣/٣١٧)، وأحمد (١٣٠)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/٩٢٢): «لو أدركني أحد رجلين، ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به: سالم مولى أبي حذيفة، وأبو عُبيدة بن الجرَّاح».

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١٣/١١٩).

يظل مطموراً، لا يكاد يسوقه أحد في مقالة أو على منبر، ولو أنه كان حديثاً عن الإجماع على مسألة تتعلَّق بالسمع والطاعة لما سئم قوم من ترداده والاستجابة لمدلوله في وصف المخالفين باتباع (البدع) وموافقة (المبتدعة) من الخوارج والمعتزلة ومخالفة المسلمين. وهذا ما حدث مع نصٍّ آخر، هو قول النووي: «وأما الخروج عليهم وقتالهم، فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث على ما ذكرته، وأجمع أهل السُّنَّة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق..»[١].

علماً أن للسلف المتقدِّمين ولجمع من الأئمة والشُّراح رأي مختلف، يسوِّغ الخروج بالفسق والظلم، كما في نصوص ابن حزم والغزالي والإيجي وآخرين[٢].

حين تبحث عن الإجماع الأول وتقارنه بالإجماع الثاني، فسوف تجد لا محالة مَن يشيع الثاني، وكأنه لا معارض له، ويتجاهل الأول، وربما تجد نقيض ذلك.

الحيادية في مثل هذه المباحث لا تتحقق لمن يقول أو يكتب وهو يريد أن يشرعن وضعاً معيناً أو يدافع من دون التزام بالمعايير الموضوعية.

هذا ليس حكراً على أتباع السلطان، بل في الجانب الآخر

(١) ينظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

(٢) ينظر: «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٤/ ٨٤)، و«المواقف» للإيجي (٨/ ٢، ٣)، و«رد المختار» (٤/ ٢٦٤)، وينظر: أيضاً: «تفسير القرطبي» (٦/ ١٥٧).

تجد مَن يجعل الثورة بحد ذاتها معياراً للحق والصواب والفرز والتصنيف، أو مَن يرفض كل ما هو قائم مما ينتهي غالباً إلى نمط من الاستبداد الفردي والجماعي.

وكثيرون من مؤيدي الثورات يحلمون بالانتقال إلى الأُنموذج الخاص بهم، وقد يكون أُنموذجاً يقود إلى تشظِّي المجتمع، وتكريس الكراهية والتعصب والخوف والشك ومصادرة حريات الناس؛ مما يُفضي إلى خلق أجواء تحضِّر لثورة مضادة.

هنا نجد الانتقائية التي لا تتناسب مع المعرفة ولا مع التقوى.

لكي نصل إلى رؤية ناضجة في قضايا السياسة الشرعية، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والثورة والديموقراطية نحتاج إلى قدر من الهدوء النفسي والفكري، وقدر آخر من الحياد والتعالي على مصالح الفرد أو العائلة أو القبيلة، مع عدم الوقوع في تعميمية نمط خاص على مجتمعات متفاوتة في ثقافتها وتكوينها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

تيه المثقف والفقيه:

بعد الحرب العالمية الثانية كتب فرانسو فوريه مقالا بعنوان: «تيه المثقفين بعد الحرب العالمية الثانية».

وبعد الثورة الجزائرية ضد الاستعمار كتب مالك بن نبي: «تيه المثقفين الجزائريين بعد الثورة».

الآن ونحن نعيش ربيع الثورات العربية أشعر أن هناك حالة

يمكن أن نسمِّيها كذلك: «تيه المثقفين بعد الثورة العربية».

تيه في البحث عن المخرج..

تيه في إعادة بناء المفاهيم..

تيه في تصور واقع الثورة..

تيه في إعادة ترتيب العلاقات، الحلفاء، الأصدقاء، والأعداء...

في زمن التيه لا تستغرب من كثرة الحلول والأفكار والأطروحات.

وفي زمن التيه يشعر التائه أن حله هو الحل المقدس ويستمسك الكثير بحلولهم الخاصة.

وفي زمن التيه جميع الحلول مسكونة بالخوف والتردد...

ثَمَّ حاجة ماسة في ظل المتغيرات العربية إلى ظهور فقهاء ذوي نظر سديد وثقافة حديثة، إضافة إلى العدالة والانضباط الأخلاقي، وواجب الدول والمجتمعات والمؤسسات السعي في صياغات عادلة أكثر من التوجه للاستحواذ على السلطة.

نحن بحاجة إلى الفقيه الذي يتعامل مع النصوص أكثر من الواقع؛ كحاجتنا إلى المفكِّر الذي يتعامل مع الواقع أكثر من النصوص.

أنا هنا لست واعظاً ولا أدَّعي أن هذه السطور تخلو من حكم النفس أو تأثير الواقع سلباً أو إيجاباً، ولا أرى هذه الكلمات التي رقمتها أو نقلتها متطابقة مع هذه الشروط، إلَّا بقدر

ما تثيره من أسئلة وما تؤدِّي إليه من حوار يبتعد عن التعصب والاتهام، ويحاول الاقتراب من الموضوعية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

من العدل أن أقول: إن غالب دوري في هذه السطور هو الاقتباس والنقل والاختيار لما أميل إليه مما أجده عند غيري، فقد قرأتُ كتباً كثيرة ومقالات أكثر، وكان دوري كما يقال: خذ من هنا وضع هنا وقل: ألَّفت أنا.

هذا بحث متواضع، هو كثير على جهدي وهمتي التي بَعُدَ عهدها بالعكوف على البحث والدراسة، ولكنه قليل في حق القارئ الذي ينتظر مني أفضل من ذلك.

كنت معنيّاً بالمعلومات وبالأفكار، أكثر من عنايتي بالتنظيم والتسلسل، ولم يسعف الوقت بالجمع بينها، ولعل ذلك يحدث في طبعة تالية إن شاء الله.

شكراً لمركز (نماء) الذي شجَّعني على مدى شهور أن أعكف على كتب شرعية وأخرى سياسية، بعضها عربية وبعضها الآخر مترجم لإعداد هذا البحث.



الفصل الأول

تساؤلات ما قبل الثورة



أولاً: إصلاح ما قبل الثورة

الخيار الأفضل للمجتمع أن يمارس عملية التغيير، ويواكب الاحتياجات المتجدِّدة باستمرار، وقد ابتكر الإنسان في العديد من الدول الآليات التي من شأنها أن تقيس نبض المجتمع، وترسم الاستجابة الملائمة، وكأن ما يدور في ضمائر الناس ويتردَّد في أحاديثهم الخاصة ومجالسهم المغلقة بعفوية؛ هو تعبير صادق عما يجب أن يحدث.

وهذه مهمة مراكز الدراسات والأبحاث القائمة في الدول المتقدمة والمسؤولة عن تقديم النصح والمشورة لأصحاب القرار.. والتي تضع بدقة الرسوم البيانية والأرقام والإحصائيات حول اهتمامات الناس ورؤاهم وتطلعاتهم وخياراتهم وحاجاتهم؛ لتعكس السياسات هموم الناس.. وتتطور تلك السياسات بتطور تلك الهموم.. وتقترب أكثر نحو نبض الشارع الذي قد يتنفس كما الصبح إذا تنفس بهدوء طبيعي.. أو ربما يحس بالاختناق طويلاً مع الوقت، والحرمان، وغياب مؤسسات العدالة،

والحقوق، فينفجر في وجه الجميع بشكل لم يتوقعه أصحاب القرار الذين لا يتابعون نبضه ولم يستجيبوا لحاجاته وتطورات وضعه الصحي والنفسي والسياسي..

توقع كارل ماركس أن الدول الرأسمالية الكبرى؛ كإنجلترا وألمانيا، هي التي ستشهد الثورات لوجود طبقة مسحوقة في مجتمع ثري، ولكن هذا لم يحدث وحدثت الثورة في مجتمع فقير (روسيا القيصرية) ثم (الصين)، والسبب سرعة إدراك الحاكمين في أوروربا للخطر المتمثل في النظرية الشيوعية، ومنحهم حقوقاً كبيرة للعمال والمسحوقين؛ كالإجازات مدفوعة الأجر، والامتيازات، وفتح الأبواب لحرية التعبير على مصراعيها. وكانت تلك الإجراءات كفيلة بنزع فتيل الثورة المستعر في القلوب والضمائر.

وغالباً ما يصعب على الأنظمة المستبدة ويفوت مصالح بعض المتنفذين فيها الإقدام على تعاطٍ عقلاني مع الواقع والتفاعل مع تطوراته؛ خشية أن تصل الأمور إلى الهاوية وتنظّر لذلك بأن الإصلاح هو تراجع، وأن الخطوة الأولى هي الأخطر، وحين تنزل في السلم درجة واحدة لن تجد نفسك في النهاية إلا وأنت مطروح أرضاً.

الخيار الأفضل هو استثمار الوقت (الضائع أحياناً) ليس من أجل تقديم بعض الرشى للناس لتخفيف حدة معاناتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ بزيادة الأجور، وإعطاء المنح والقروض الميسرة،

وتخفيض أسعار المواد الأساسية، والإعلان عن محاربة بعض وجوه الفساد للصوص الصغار.

بل المسارعة صوب مهمة مركزية هي إجراء إصلاحات جدية وجريئة تنزع صواعق التفجير الداخلي، بدءاً من تخفيف حضور القبضة القمعية، والتخلّي عن الاستئثار بالثروة والأنشطة السياسية والاقتصادية، وانتهاءً بضمان حقوق الناس وبصورة خاصة حرياتهم السياسية والتعبيرية.

ومع أن الكثيرين نفضوا أياديهم من السلطات القائمة وفقدوا الثقة بدورها في التغيير بعد مراوحة في المكان دامت سنين وسنين.

فإنه لا مفر الآن من التذكير بأن المهمة الملحة والمجدية أمام الأنظمة العربية للخروج من الأزمات الراهنة هي السير قدماً نحو الانفتاح على الناس، وتقديم تنازلات جريئة على صعيد حقوق المواطنة والعدالة وسيادة القانون، وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمواطن لا بفعل القمع والشعارات المكرورة، بل على أساس نيل رضا الناس بما تقدمه من ضمانات حول حرياتهم وعيشهم الكريم.

وحينما كتب الجرَّاح بن عبد الله والي خراسان إلى عمر بن عبد العزيز: «سلامٌ عليك، أما بعدُ، فإن أهل خُراسان قد ساءت رعيتهم، وإنه لا يصلحهم إلَّا السَّوط والسيف، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك فعلتُ». . رد عليه عمر بن

عبد العزيز: «أما بعدُ، فقد بلغني كتابك، تذكر فيه أن أهل خُراسان قد ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، وتسألني أن آذن لك، فقد كذبت؛ بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام»[1].

لا بد من القبول بالتعددية والاختلاف كمقدمة لا غنى عنها، بصياغة عقد اجتماعي متوازن، يوفِّق بين منازعات بشر تتباين همومهم ومصالحهم، ويضمن للجميع حقوقهم على قدم المساواة في المشاركة السياسية وإدارة شؤون الوطن. هذا العقد هو التعاقد بين طرفين يحفهما الرضى: ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْۚ﴾ [النساء: ٢٩] على الإيفاء بالشروط والالتزامات: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١] بين السياسي والناس؛ لأجل تأمين الحقوق والحريات والأمن أيضاً.. على حين أن كلمة الأمن يجب ألا تنصرف لأمن فئة محددة صغيرة، تملك القرار السياسي والمالي والإداري.

وتحت كلمة «الأمن» قد يتم خرق وانتهاك أمن شعوب بأكملها، وأمن حريتها، وأمن حقوقها، وأمن ذواتها وأفرادها.

وبالمقابل فإن الحماس الثوري قد يؤجِّل مهمة الأمن ويتجاهلها، خصوصاً في أهم مراحل البناء.. بناء الدولة وبناء المجتمع العادل..

تقول الشعوب العربية في ثوراتها: «إن القادم أيّاً كان أفضل مما تعيشه حاليّاً، فحصاد الشعارات البراقة طيلة عقود لم يكن إلا

---

(١) ينظر: «المتفق والمفترق» للخطيب (٣/ ١٧٣١)، و«تاريخ دمشق» (٧٢/ ٥٩).

الهزائم والانكسارات، والمزيد من التردي والفساد، وقهر الإنسان وإفقاره».

ونقول: إن التغيير أيّاً كانت صوره وأدواته مغامرة تستحق أن تخاض للخروج من هذا المستنقع الآسن، وفتح صيرورة جديدة، لعل أهم ما فيها: تقديم دور الناس في تقرير مصيرهم، وصياغة مستقبلهم دون إقصاء أو وصاية من أحد.

كثيرون يشكِّكون من تاريخ الثورات؛ لأنهم ينتمون بشكل أو بآخر إلى الواقع المرير، أو هم من صنَّاعه والمستفيدين منه، المراهنين عليه، أو اليائسين الذين يرونه السفح، ولكن يرون ما بعده الهاوية، وهم في النهاية ضحاياه بتفكيرهم ويأسهم المدمر.

وكثيرون يشكِّكون من زاوية أخرى وفق حساب الأرباح والخسائر، ويرون التنفيس المؤقت لا يستحق ذلك الثمن الباهظ من إزهاق الأرواح وضياع الأموال وإحياء الضغائن.

مَن لم يدفع ثمن التغيير، فسوف يدفع ثمن عدم التغيير:

تظل إمكانية إصلاح جدي يعامل الناس باحترام ومصداقية هي الخيار الأفضل، متى كان ذلك ممكناً، وثَمَّ تجارب عالمية صنعت ذلك، ففي بلد مثل (كندا) وصل الناس إلى نظام ديموقراطي دون ثورات أو حروب.

فالنظر المقاصدي وفقه المآلات ينظر إلى المقصد الكلي الأسمى في حفظ الحقوق والحريات ومراعاة العدالة ومكافحة الفساد وتبني هموم الإصلاح، فإذا تم ذلك بأقل الطرق كُلْفةً

وأقربها وأقلها خسارةً فهو أقرب إلى نفس الشريعة وروحها ومبادئها العامة..

يعتقد بعضهم أنه في مأمن من التغيير، ويحتج بامتداد الدولة لعشرات السنين، **وهو بهذا كمَن يحتج بشيخوخته على أنه في مأمن من الموت.**

على أن الشيخوخة هي المرحلة الوحيدة القابلة للتمدد، متى أحسن الإنسان التعامل مع شروطها الصحية والنفسية والتوافقية!

ثانياً: هل التاريخ يُعيد نفسه؟

تاريخ الثورات في العالم الإسلامي طويل، بدءاً من الخروج على عثمان ﷺ وثورة أهل المدينة (موقعة الحَرَّة)، وثورة الفقهاء بقيادة عبد الرحمٰن بن الأشعث (دير الجماجم)، وثورات الخوارج، والثورات في العهد العباسي؛ كثورة النَّفْس الزَّكية، وأخيه إبراهيم، وحركة موسى الكاظم، وثورة الزيدية في الرَّقَّة، ولم تتوقف الثورات ضد المماليك والعثمانيين، ومنها ثورة علماء الأزهر الشهيرة.

لكن الثورة العباسية تكاد تكون هي الوحيدة التي نجحت في إقامة دولة استمرت لقرون، كما شهد التاريخ الإسلامي ثورات للفقهاء والقرَّاء في المشرق أو في الأندلس.

وعالمياً قامت ثورات تميَّزت بأنها أعادت تشكيل المجتمع، وأثَّرت في السياسة والاقتصاد وغيَّرت مجرى التاريخ على الأقل في أوروبا شرقها وغربها وفي أميركا.

لم يستطع النظام الملكي الفرنسي في القرن الثامن عشر مسايرة تحولات المجتمع مما أدى إلى تضافر مجموعة من العوامل لقيام الثورة منذ عام (١٧٨٩م)، واستمرت تداعياتها سنوات طويلة، فأفرزت أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية، واحتاجت إلى أكثر من ثمانين عاماً حتى تؤسس نظاماً ديموقراطيّاً، فبعد عشر سنوات من الثورة قام ضابط في التاسعة والعشرين من عمره (نابليون بونابرت) بالاستيلاء على السلطة حتى هزم في معركة (واترلو) الشهيرة.

وبعد ست وعشرين عاماً من الثورة عادت الأسرة الملكية إلى الحكم، وكأن مئات الآلاف لم يذبحوا تحت المقاصل أو في الحروب.

وفي عام (١٨٣٠م) قامت ثورة أخرى واقتلع طاغية من السلطة ليحل محله طاغية آخر حاول أن يمسح آثار الثورة.

وفي (١٨٤٨م) عاد الشعب إلى الثورة، ونزل الناس إلى الشوارع، وأقاموا المتاريس، وسقط مئات الضحايا، كان صراعاً صلباً بين:

١ ـ الشعب الصامد المستعد للتضحية وكسر شوكة الاستبداد.

٢ ـ الطبقة العليا المشكّلة من الأسرة الحاكمة والنبلاء وأصحاب الجاه.

أعلنت الجمهورية الثانية وهدأت الجماهير، وظنت أنها انتصرت على حكم الفرد، ولكن رئيس الجمهورية لويس

نابليون سار على خطى عمه، واستأثر بالسلطة ورضخ الشعب المنهك.

هزيمته العسكرية أمام بروسيا عام (١٨٧٠م) سببت ثورة جديدة، وقامت (الجمهورية الثالثة) واستقرت الأمور، وكان من نتائج ذلك الإعلان عن حقوق الإنسان، وحقوق المواطن كالحرية والعدالة والكرامة.

وظلت أوروبا تعيش مخاض الثورات في معظم دولها، بعضها نجح في إيجاد دساتير ديموقراطية ورسم العلاقة بين الشعب وحاكمه.

فتاريخ أوروبا سجل حافل للثورات والارتداد عليها.

على أن حركة الارتداد وإعادة النظام القديم بملكيته وكنيسته وكهنوته لم تؤد النتيجة المرغوبة.

على أن الجماهير قد ثارت يوماً ما باسم الفاشية والنازية في أكثر دول أوروبا رقيّاً وتحضراً، وكانت تلك الاستبدادات الشمولية جاءت عبر شكل ديموقراطي أساسي لكن ذلك الشكل الديمقراطي لم يكن يضع الشروط المفترضة لمكافحة الاستبداد. . وهذا هو ما دعى مجموعة من الفلاسفة والمفكرين من أمثال كارل بوبر مثلاً إلى القول في (درس القرن العشرين) بأن أهم أساسيات الديموقراطية هي صياغة نظام يمنع كافة أشكال الاستبداد الحزبي أو الفردي أو العائلي أو الطائفي أو غيرها.

ونجحت دول أوروبا الشرقية بعدما يزيد على قرن في إسقاط أنظمتها الديكتاتورية.

والآن يشهد العالم حسب تقارير المراكز البحثية تنامياً مضطرداً في الدول الديموقراطية، وضغوطاً متزايدة على الأنظمة القمعية والمستبدة.

ثالثاً: في مفهوم الثورة

الروح الثورية ربما تعني الدعوة إلى التجديد ونقد الذات؛ طمعاً في الانتقال إلى حال أفضل، وبهذا المعنى فالثورة حالة تلبس لا تتوقف، وعلاقة جدلية حداثية تتسامى عن واقع لتنشد ما هو أفضل.

وبناءً على هذه الرؤية يمكن أن نتحدث عن مفهوم معاصر للثورات يقوم على حقائق سابقة دون أن يذعن لها أو يستسلم، ومن هنا عرف العالم الثورة الصناعية والثورة المعرفية والثورة الجينية وثورة الاتصالات... إلخ.

والتي هي تغيير في مفاهيم مستقرة، وانفتاح على إنجازات غير مسبوقة في خدمة الإنسان.

والثورة بهذا المعنى هي: بناء على ما مضى وتطوير ومراجعة، وليست هدماً أو تقويضاً سياسيّاً.

فيمكن اعتبار أن تطوير النموذج باستمرار هو روح ثورية

تحرص المجتمعات الواعية عليها، ومثله النموذج الاجتماعي أو الثقافي، وهذا نقيض التقليدية والاستئسار للواقع، وافتراض أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. بل بالإمكان صناعة أبدع مما كان في كل زمان ومكان.

عوامل الضعف والتحلل تتسلل إلى كل ما هو بشري واليقظة لهذه العوامل ومقاومتها هي إصرار على البقاء، وحفظٌ لأسباب الوجود والمشروعية عند الناس والشعوب.

فالثورة إذا مساءلة للواقع بوضعه على محك الاختبار والفرز والتحوير والتدوير، وإعادة البناء بلبنات جديدة أو بلبنات سابقة.

يختلف الباحثون كثيراً حول تعريف خاص ومحدد للثورة، حتى إن ريموند ويليام صنَّف كتابا خاصّاً في ذلك، واعتنى بالجذور اللاتينية للكلمة، والتي تعني (الحركة الدائرية)، والدوران هنا يعني أن تكون الأمور (دولاً)، فيصبح الرؤوس في الأدنى، والأدنون رؤوسا، وهنا نشير إلى اللفظ القرآني ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ليقول ويليام بأن الثورات بدأت كمفهوم يدير الحالة من رعية إلى راع كما عبَّر أحمد شوقي:

وأصبحت الرعاة بكل أرضٍ على حكم الرعية نازلينا

إن المعنى اللغوي يشير إلى المضمون النبيل والمغزَى البنَّاء، ويفضي إلى استدعاء منظومة القيم التي ستطرح بدورها أسئلة التزاوج الإيجابي بين الحداثة والتجديد، وبين الأصالة والمحافظة لتكون الإجابة إبداعاً خلاقاً.

وفي مفهوم الثورة، تختلف الثورة هنا عن حروب الاستقلال بأن هذه تعني غالباً أن يبقى النظام الاستعماري وتصبح السيادة لوجوه وطنية، أما الثورة فتعني تغيير النظام نفسه ليصبح وطنياً.

وتختلف عن الانقلاب العسكري المفاجئ والمنفَّذ على يد فئة معينة قد ترفع شعارات ثورية. فالثورة ليست في الغالب تدبير فئة محددة صغيرة تستولي على كل الأمور حتى ولو آلت فيما بعد لاستئثار شريحة غير عريضة، بل هي في الأساس غضبة عامة من وجوه مختلفة في المجتمع والشعب، بل ربما الشعب بأكمله أو أغلبه.

كما تختلف عن الانتفاضة أو الحركة الشعبية محدودة الأهداف والميادين، وإن كانت الانتفاضة قد تتطور لتصبح هَبَّة أو ثورة.. حسب ردة الفعل السياسية واستجابة الناس.

الثورة بمفهومها الخاص ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي العام.. فالوجوه الاجتماعية العامة هي التي تحمل هم هذا التغيير الجذري، مما يعني أن «المجتمع» منخرطٌ بأكمله في هم التغيير وليس شريحة سياسية محدودة أو مجموعة حزبية صغيرة، وبالمقابل فالإصلاح هو دعوة للعودة إلى الأصول ومعالجة ممارسات خاطئة بينما الثورة هي محاولة تغيير النظام بأكمله والدعوة إلى بناء نظام جديد.

الثورة قفزة وليست تَدَرُّجاً، أو هي محصلة تراكم طويل من

النقمة.. تدفع إلى إلغاء تجربة ماضية بأكملها؛ لأن التجربة الماضية هذه لم تقدم أي وجه من وجوه الإصلاح أو التغيير الذي يتناسب مع طموحات الناس وانتظارهم.. ولذلك يقول المؤرخ الفرنسي الشهير توكوفيل بأن أخطر أسباب الثورة هي برامج الإصلاح المتوقفة أو المتعثرة؛ لأن الناس وصلوا إلى مستوى يعرفون فيه أهمية الإصلاح ويعون ضرورته، ويرون أهمية الاستعجال والانخراط فيه، فكل تعثر أو بطء ينذر بإحباط ويأس من التغيير الذي تحاوله تلك البرامج المتعثرة.

وتوكوفيل قال هذا بعد دراسة للعديد من الحالات الثورية.

الثورة هي محاولة تجاوز الفرق الشاسع القائم بين الحاكم والمحكوم، فهي مساواة بين المحكومين، ومساواة بينهم وبين الحاكمين، عبر إعادة الاعتبار للعقد الاجتماعي، فالعقد الموقع بين طرفين يعني تساوي هذين الطرفين تماماً وأنهما جميعاً تحت قانون العدالة العام الذي لا يستثني أحداً كائناً من كان.

وأحياناً هي احتجاج على المسافة بين الواقع القائم وبين القانون أو النظام المفترض.

الثورة ليست مصاحبة دائما للقتال ونزيف الدماء، وإن كان الكثير منها قد يقترب من ذلك.. بل الثورة في أصلها عمل سلمي.. لكن حالة الثورة التي يقابلها عنف حاد قد تصل إلى القناعة بضرورة الدفاع وحماية النفس فيصاحب الثورة تمرد مسلح.. ولكن الثورة تبقى بهذا الاسم ما دام هذا التمرد المسلح

يبقى في حالات الدفاع المشروع الذي لا يتحول لاقتتال داخلي أو حالة حرب أهلية تستهدف المدنيين.

يعرف التاريخ ما يسمى بـ (الثورات الملونة)، وهي أعمال وحركات عصيان مدني لتحقيق مطالب بمقاومة سلمية، وقد تستخدم وشاحاً ذا لون محدد وتنتهي عادة دون هدر دماء.

ومنها ثورة يوغوسلافيا، وجورجيا، ولبنان، وباكستان، والتبت، والثورة الخضراء في إيران...

والشرطة والجيش يلعبان دوراً مُهمّاً في نجاح الثورة وسلميتها، وكثيراً ما تلاحظ توزيع الورود والعناق مع رجال الأمن والشرطة، ومن هنا سميت ثورة تونس بـ (ثورة الياسمين)، وهي بهذا تختلف عن ثورة ليبيا التي اضطرت إلى (العسكرة) تحت وطأة القصف العسكري من الكتائب.

الثورة لا تسعى إلى الكفاح المسلح ولا تطلبه.. ولكن حالة القتال تفرضها الأجهزة القمعية التي لا تتوانى عن حرق الأخضر واليابس، وقلب المدن إلى جحيم بسبب الرفض الشعبي السلمي.



رابعاً: الثورة... بحثاً عن الأسباب

الشعوب لا تميل إلى الثورات، كما أنها لا تميل إلى الحروب، ولكن قد يصبح الامتعاض سبيلاً إلى أن يصل الناس إلى عنق الزجاجة الحرج في درجة التحمل، ومقدار قربهم من هذا أو بعدهم يلعب دورا مصيرياً في حدوث الثورة.

الحكومات الواعية تقيس (النبض) وإذا رأت بوادر الاحتقان والسخونة الاجتماعية تسعى جديّاً إلى الحلول وليس إلى المسكنات، عبر إصلاحٍ داخليٍّ صادق، أكثر أماناً وضماناً للمستقبل من الثورات.. فمكافحة أسباب الثورة والقيام على حماية البلد يكون عبر صناعة العدل وحماية الحقوق.. والتنفيس عن الناس بإتاحة الحريات وتوسيع مجال التعبير عن الرأي وتبني قضية المشاركة السياسية لكافة أطراف المجتمع ولو عبر برنامج متدرج.. فالشعوب التي ترى في الأفق أملاً يقترب بقدرٍ يتناسب مع آمالها.. قد يقودها التطلع للحفاظ على قيم الإصلاح ومكتسباته.

صفعة شرطي أو موقف فردي قد يُفجِّر أحداثاً يصعب التنبؤ بها، والجماهير تتحرك أحياناً كديناصور ضخم بروح واحدة غريبة وجديدة وغير متوقعة في بعض الحالات.. وأخطر حالات الثورة هي الانفجار غير المتوقع حين يعصف فيقلب كل الموازين، وتضطر القوى الداخلية والخارجية للتعامل معه على أنه الواقع والمستقبل، فتسعى للتحالف معه وتأمين مستقبلها، وهذا ماحصل في الثورات العربية الحديثة.

يعتقد أناس أن الثورة تغيير فجائي دون ضوابط، وهذا انطباع ناقص، فجميع الثورات التي صنعت تأثيراً جاءت بعد مقدمات وإرهاصات وأسباب كافية.

وقلَّما يفجأُ المكروهُ صاحبَه إذا رأى لوجوهِ الشرِّ أسبابا

كانت الثورة نتيجة اختلالات ومشكلات وعجز وقمع وشيخوخة في وضع ما.

في مقابل روح وحراك وإصرار ورؤية في وضع مقابل.

أحياناً يكون الخيال الواقعي أو الافتراضي وسيلة لقراءة المستقبل أو تصويب التفكير ومدعاة للوعي بالصيرورة وسنة التحولات.

يرى هنتجتون صاحب «صراع الحضارات» أن الثورات مرتبطة تاريخياً بإرادة التحديث والعصرنة.

بينما يلحظ توكوفيل ـ كما سبق ـ أن الثورات تنفجر بعد برامج تحديث متعثرة أو خطوات إصلاح مرتبكة يرافقها الكثير من الرقابة الأمنية.

ومن وجهة نظري يمكن رصد أهم الأسباب في:

١ ـ السُّنَّة الإلـهية في طروء العوارض والتغيرات والنقص: «حَقٌّ على الله أَنْ لا يرتفعَ شيءٌ من الدنيا إلا وضعه»[١].

والحاجة إلى التجديد وضخ دماء جديدة وروح جديدة، ولذا يصدق على بعض الأوضاع الآيلة للسقوط لا محالة قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وهذ النص جاء في سورة الرعد، وهي سورة التغيير.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

الملل وحده كفيل بأن يُغيِّر أمزجة الكثيرين، ولذا فالتغيير مطلب فطري: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١].

فكيف إذا كانت عوامل الضعف تتزايد وتفعل فعلها مع الزمن والغفلة.

٢ ـ غياب المشروع المشترك الذي تجتمع عليه السلطة والشعب معاً، فحين لا يوجد هدف قاصد يتفق عليه الناس تتفرق بهم السبل، ويتحول البعد الوطني إلى بعد شخصي أو مصلحي، وتكون المصالح متعارضة، فبدلاً من أن يكسب الجميع، يغدو مكسب طرف خسارة وحرماناً لآخرين.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٧٢).

٣ ـ التخلُّف والفقر والبؤس والظلم والاستبداد.

بيئة الثورة هي الغضب المتراكم بسبب: الفساد، والبطالة، والفقر، وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني، وجحيمية الحياة اليومية، والحرمان الاجتماعي والسياسي، والإهانة وانعدام الحريات، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس، وإذلال المواطن كطريقة عادية للعلاقة بين الأفراد وبين جهاز الدولة.

يقول ابن خلدون: «ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عِوَضٍ ولا سبب، كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل مَن أخذ مُلك أحد أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقّاً لم يفرضه الشرع؛ فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقِّها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصَّاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران»[1].

النقمة الشعبية هي أساس التمرُّد وفتيله؛ ولذا يغلب على الثورات الغضب وعدم وضوح الأهداف، فهي تعرف جيداً الأوضاع التي ترفضها ولا تريدها، ولكنها غالباً لا تعرف ما الذي تريده بالضبط إلا كشعارات عامة، لكن الطريق إليها ليس واضحاً في جميع الأحوال.. لذلك قال كيسنجر في إحدى لقاءاته بعد الثورات العربية بأن المحتجون الغاضبون يعرفون جيداً كيف

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص٣٥٥ ـ ٣٥٦).

يلتقون، ولكنهم بعد أن يسقط النظام لا يعرفون ماذا يريدون أن يقدموا.

ومع أن هذا التحليل غير دقيق ولا مطلق إلا أنه يبعث بإشارة وعي مهمة تجاه الغاضبين والمحتجين في الوطن العربي بأن يعرفوا أهدافهم بوضوح.

٤ ـ تجميع السلطات كلها في يد واحدة، مما يفضي إلى نشر الفساد والعجز عن إلجامه أو الرقابة عليه، حتى تصدق على بعض الأنظمة كلمة هارون الرشيد للسحابة: «أمطري حيث شئت فسيأتيني خراجك»[1].

فتغدو الخيوط كلها تنتهي إلى نقطة واحدة، والطرق كلها تؤدِّي إلى (روما).

٥ ـ الآمال والتطلعات التي تراود الشعوب نتيجة: وعي متجدِّد لديها، ومقارنة مع غيرها، واكتشاف إمكانيات أفضل كان في مقدور السلطة تحقيقها والوصول إليها.

من متغيرات العصر التواصل الإعلامي الفوري والمدعوم بتقنيات الصوت والصورة والمعلومة؛ مما قلَّص الفروق بين الشعوب، وأعطى سبباً كافياً للمقارنة.. ومع وجود الشبكات الاجتماعية.. تذوب الجدران السياسية والحدود.. لينفتح المجتمع على مجتمعات حرة نامية قادرة.. في وضع يعيشه هو مليء بالظلم، والفساد مع وجود مقومات الحياة والنهضة.

---

(١) ينظر: «نآثر الإنافة في معالم الخلافة» (١/ ١٩٤).

إن الإدراك المتنامي المتزايد لمفاهيم حقوق الإنسان، وانتشار ثقافتها واتساع دائرة المعرفة والتعليم جعلت الإنسان المعاصر يعيش بعقلية مختلفة عما كان عليه في عصور الجهل وغيبة الوعي.

٦ ـ توفر الوسائل للتواصل والتأثير و(العدوى)، يصف بعضهم الثورة بأنها نوع من (الحمَّى)، لها نذر ودلالات، ويعرفها الطبيب المختص وليس كل أحد، ويصحبها (هذيان) أحياناً، ونكسة أو نكسات، ويكتسب المريض مناعة لفترة.

ربما كانت التقنية الحديثة والفضائيات والإعلام الجديد (الفيس بوك وتويتر...) بيئة ملائمة ليلتقي (المهمَّشون) ويكتشفوا أهميتهم والإمكانيات المذخورة البسيطة والعظيمة معاً.

٧ ـ محاولة تدمير الهُويَّة أو انتهاكها، في تونس مثلاً نستذكر مواقف الحبيب بورقيبة وازدرائه للإسلام وقيمه وللعربية، وجاء من بعده ابن علي، فاستهدف الهوية الإسلامية بالقبضة الأمنية والشعار الديموقراطي.

يذكر صاحب كتاب «الهوية التونسية ـ الإسلام ـ العروبة» أنه كان يمكن عندهم أن تكون الهوية فرانكفونية أو متوسطية أو إفريقية أو حتى رومانية أو قرطاجينية قديمة لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية.

٨ ـ حضور النموذج الذي يمكن محاكاته، وهو غالباً النموذج الديموقراطي الحاكم في معظم دول العالم، والقادر على تطوير نفسه وعلى مراعاة خصوصية كل بلد.

٩ ـ تجاوز حالة الخوف واستعداد الناس للتضحية، وهي تحدث بشكل تدريجي متصاعد[١].

يظن البعض أن الناس لا يصلحهم إلا القبضة الأمنية، وأن التراخي في مستوى القمع يعني الانهيار، وقد يظن أن شعبه استثناء وخصوصية، ولو صدق هذا التحليل فلن يكون الشعب أكثر تخلّفاً من الشعوب الأوروبية التي عاشت على هذا الكوكب قبل سبعمائة عام ومع ذلك تمردت لنيل حقوقها.

١٠ ـ وجود الفرصة والتي منها صراع القوى الحاكمة وظهور التمايز بين أجنحتها؛ مما يعطي تنافساً للوصول إلى الناس وكسب رضاهم وكشف الممارسات الظالمة التي يقوم بها فصيل أو جناح ما على قاعدة: إذا تخاصم اللصان ظهر المسروق.

أو حدوث إخفاقات قد تكون على شكل كوارث داخلية تكشف عن عجز حكومي في التوقع أو في المعالجة، وقد تكون هزائم عسكرية وقد تكون حالات من التسيب في الحكم والعجز عن متابعة التفاصيل، مما يمهِّد لحالة جديدة تفتح آفاقا للحراك الاجتماعي أو للارتباك وتتغير بموجبها توقعات المحللين وظنونهم.

(١) ينظر: كتاب «من الديكتاتورية إلى الديموقراطية».



خامساً: متى تحدث الثورة؟

إن تعميم استنتاج من حالة خاصة لا يعطي قانوناً واضحاً يمكن اعتماده، والغريب أن أحداً لم يتوقع الثورات العربية بالصفة التي حدثت، حتى بعد بزوغ بوادرها، وكانت مصر تقول: إنها ليست تونس، وليبيا تقول مثل ذلك، ثم تكرَّر الظن نفسه على لسان الساسة السوريين واليمنيين...

ولا يزال الواقع يوحي بأنه لا أحد يتوقع أن يتكرر السيناريو في بلده.

من المدهش أنه قد تتحسن الأوضاع، ومع ذلك يتفاقم الإحساس بالظلم، بسبب الوعي وارتفاع سقف المطالب، بحيث يصنَّف ما قدمته الحكومة من تنازلات تحت خانة (مطالب سابقة) تجاوزها الزمن والحدث.

يبدو أن ثَمَّ ما يمكن تسميته: (اللحظة الحرجة)، والتي تشكِّل (طلاقاً) مع الواقع وانتقالاً إلى أسلوب آخر في التعاطي معه.

ويبدو أيضاً أن التنبؤ بهذه اللحظة الحرجة غير واضح المعالم، على أن توفُّر عددٍ كافٍ من الأسباب السابقة وغيرها يقوي احتمال حدوث الثورة.

الناموس التاريخي خفيٌّ وغامض إلى حدٍّ ما، وليس كقوانين الفيزياء، ولذلك فالثورة كالثمرة؛ قد تيبس، وقد تُقطف قبل أوانها أو قُبيل نضجها، أو تنضج وتقطف في وقتها، وقد يتأخر قطافها فتكون أقل جودة.

وهذا مزيج من الوعي بالواقع والوعي بمتطلباته والاستجابة لها أو إهمال ذلك.

إن كل نوافذ الأحداث التي فتحت للعرب طوال القرن الماضي من: سقوط الخلافة، إلى جلاء الاستعمار، إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى التعاون السياسي مع أميركا، إلى التعاون العسكري في (مكافحة الإرهاب) وإعطائها الضوء الأخضر في التدخل، كلها لم تكن لتشجع على تغيير ديموقراطي في المنطقة، بل كانت نوافذ استغلتها نخب مستبدة وإيديولوجيات منغلقة.

ولم يكن الميل إلى الشراكة والفعل السياسي من قبل المحكومين في عقدي الخمسينيات والستينيات واهناً فقط، بل كان ملتبساً أيضاً، وقد انخرط المحكومون في العقيدة التي يروج لها الزعيم الملهم بشأن مفاسد التعددية الحزبية وفضائل الرأي الواحد والحزب الواحد والزعيم الواحد، مع خلط بين

الخصوصية والاستبداد، وبين العدل والتعسف، في سياق النظام الشمولي للكتلة الشرقية الذي يمنع الحديث عن حقوق الإنسان ويعد ذلك تدخلا في الشؤون الخاصة.

وكان فشل المشاريع الوطنية وانهزامها فشلاً لأحلام جيل كامل عض على جراحه ولم يجد بديلا عنها.



الفصل الثاني

الثورة وسؤال المشروعية



أولاً: الفقه السياسي الإسلامي
هل يحتاج إلى مراجعة؟

ما السياسة الشرعية؟

يتكرَّر لفظ السياسة الشرعية كثيراً دون أن تجد وعياً به أو تعريفاً واضحاً له، ومع أهمية وخطورة هذا المفهوم في البناء الحضاري، يظل غير حاضر في الاهتمام المعرفي الشرعي؛ بسبب الانشغال بالفروع والجزئيات، والخوف من مماسة أمر يتعلق بالحاكم إلا بالقدر الذي يقره ويرضاه.

يعبِّر عدد من الفقهاء عن السياسة بأنها: نيابة عن صاحب الشرع. كما يقوله ابن خلدون[1]، أو: قائم مقام النبوة. كما يقوله الماوردي[2]، وفي هذا شيء من اللبس؛ لأنه يضع السياسة وكأنها ضمن المقدَّس.

---

(1) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص٢٧٢).

(2) ينظر: «الأحكام السلطانية» (ص١٥، ٢٥٤).

لابن عَقِيل الحنبلي في موسوعته (الفنون) مناظرة مع فقيه شافعي قال: لا سياسة إلا ما وافق الشرع. فردَّ عليه ابن عَقِيل بأن السياسة ما كان من الأفعال، بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد من الفساد، وإن لم يشرِّعْه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي، فإن أردتَ بقولك: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع» أنه لا يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح، وإن أردتَ أنه لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فغلط وتغليط للصحابة.

وقد نقل هذا ابن القيم في «إعلام الموقعين» وغيره[1].

وَفْقَ ابن عَقِيل: فأساس السياسة هو العمل الذي تعرف فائدته بالتجربة والخبرة، وإن لم يكن له ذكر في الشريعة ما دام لا يصادم نصّاً فلا نحتاج في معرفة فضل العمل المؤسَّسي ـ مثلاً ـ أو استخدام الأنماط الإدارية أو إدارة التغيير إلى نصوص شرعية، بل يكفي أن لا يوجد ما يعارضها.

وَفْقَ ابن عَقِيل أيضاً: يمكن النظر إلى السياسة الشرعية من جهة أنها تحقيق **مطلبين**:

الأول: امتثال ما ورد من الأوامر والنصوص الشرعية في جوانب الحياة الخاصة والعامة مما يتعلق بمسؤولية الحاكم كالمواريث ونحوها.

الثاني: التزام القيم الأساسية الجوهرية المتفق عليها؛

---

(١) ينظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ٢٨٣)، و«الطرق الحكمية» (ص١٢)، و«بدائع الفوائد» (٣/ ١٥٢).

كالعدل، والحرية، وحفظ الحقوق، ورعاية الحياة، ويدخل في ذلك ما يسمَّى بالضروريات الخمس وما يلحق بها كحفظ الكرامة الإنسانية والاجتماع البشري.

وبمعنى آخر فالسياسة الشرعية هي:

١ ـ النص (فيما فيه نص قاطع).

٢ ـ الاجتهاد في المصلحة فيما لا نص فيه.

والمصلحة تتأثر بظروف العصر، وتراعي العرف السائد محليّاً ودوليّاً، ولكنها تستنير بالتجربة التاريخية للأمة وبقيمها العليا.

إن السِّجال النظري الدائر تاريخيّاً وواقعيّاً حول السياسة الشرعية والمصالح والمفاسد مهم، ولكنه لا يُفرز نظرية كاملة، ولا يلامس حاجات الواقع القائمة، ويتجه غالباً لإفحام الخصم وإظهار عجزه أو انحرافه.

الحكومة النبوية:

والعرب في مكة وما حولها (وسط الجزيرة وعمقها) لم يكن لهم نظام حكومي قبل الإسلام، وكان التنظيم النبوي أول حكومة حقيقية عرفوها، وكان من مهام النبي ﷺ مهمة (الإمام) كما في عقد الألوية، والعطاء، والصلح، وتنفيذ الحدود.. وفي كتب السُّنَّة والسيرة من ذلك الكثير، ولذا لم تثر في عهده قضية الخلافة والحكم مطلقاً، وإنما كانوا يسألونه عمن يلي (الأمر من بعده).

وحين اختار أن يكون عبداً رسولاً لا ملكاً رسولاً أراد

البراءة من مصاحبات الملك وتبعاته، وما يقع بعده، وشرع لِوُلَاتِهِ ألا يكونوا طغاة ولا جبارين؛ امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

قال قتادة: «إن الله تعالى كره الجبرية، ونهى عنها وقدَّم فيها»[1].

وهذا ينقض ما ذهب إليه علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» من أن الخلافة ليس لها أصل في الشرع.

وإن لم يكن مصطلح الدولة أو السياسة معروفاً في تلك المرحلة.

والقرآن جاء آمراً بالحكم بما أنزل الله أي: فيما فيه النص، ومقرِّراً للقواعد العامة؛ كالسمع والطاعة بالمعروف، والحكم بالعدل، والأمانة، والمسؤولية، والإحسان، والشورى، والنهي عن الظلم، والبغي، والعدوان، والاستبداد.. فالخطاب القرآني في الشأن السياسي لم يكن تفصيليّاً كما في مسائل العبادة والإيمان، بل كان خطاباً مقاصديّاً يُراعي متغيِّرات الزمان والمكان، ولذلك ينبغي أن نضع المعيار في تطبيق السياسة الشرعية وتحكيم ما أنزل الله متمثلاً في تطبيق تلك القواعد العامة.

ووراء ذلك التفاصيل والفروع والإجراءات والأنماط

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١/٤٧٧).

المتروكة لاجتهاد الناس بحسب ظروفهم وما يصلح لهم، والتي تختلف بين بيئة وأخرى، وزمان وآخر، ويتفاوت فيها الاجتهاد.

لا تجد في الكتاب والسُّنَّة تفصيلات كثيرة في طبيعة الحكم وانتقاله، وتفصيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما لا تجد فيهما تفصيل مسائل الطب أو التجارة أو الإدارة، ولكن يشمل هذه المعاني وغيرها قوله ﷺ: **«أنتم أعلمُ بأمر دنياكم»**[1].

وفي حديث بُريدة رضي الله عنه: **«وإذا حاصرتَ أهلَ حِصْنٍ، فأرادوكَ أن تجعلَ لهم ذِمَّةَ الله وذِمَّةَ نبيه، فلا تجعلْ لهم ذِمَّةَ الله وذِمَّةَ نبيه، ولكنْ اجعلْ لهم ذِمَّتَكَ وذِمَّة أصحابكَ؛ فإنكم أنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتكُمْ وذِمَّة أصحابكم أهونُ من أنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ الله وذِمَّةَ نبيه، وإذا حاصرتَ أهلَ حِصْنٍ، فأرادوكَ أنْ تُنزلهم على حُكْمِ الله، فلا تُنْزِلْهُمْ على حُكْمِ الله، ولكن أنْزِلْهُمْ على حُكْمِكَ؛ فإنك لا تدري أتُصِيبُ حُكْمَ الله فيهم أم لا»**[2].

وفي هذا الحديث تحديد لمناطق السياسة الشرعية العامة المصلحية التي لا تصح نسبتها لله، ولا الحديث فيها باسم الدين والإسلام؛ لأن الخطأ المصلحي قد يعرض الإسلام نفسه للتشويه والخلل.. فمجال العلاقات السياسية وتدبير أمور الإدارة تنسب لأشخاصها وقياداتها والناس المقيمين لها ولا تنسب للإسلام.. وكذلك العهود والمواثيق تقام على أسس العدالة والعلاقات

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣١).

الإنسانية ولا توضع على ذمة الله ولا ذمة رسوله؛ لأن خفرها يعني خفر ذمة الله وذمة رسوله. .

وفي الحديث إثبات «حُكم الناس» وحُكم الأشخاص ومقداره في الشريعة حين يُنزل القائدُ الناسَ على حكمه وحكم أصحابه، ويخبرهم أن الخطأ والزلل هو من عند نفسه ورأيه واجتهاده وسياساته، وأن ذلك كله ليس من دين الإسلام إلا بمقدار ما وافق مقاصد الشرع وأسس الإسلام. . وهي لفتة مهمة للعاملين في المجال الإسلامي في نسبة آرائهم وأقوالهم لاجتهادهم المحض. . وعدم تحميل الدين تبعة اجتهادهم البشري؛ حيث يتفوق الأكثر خبرة ومعرفة وسياسة. . كما ذكر ابن تيمية بأن السياسة الشرعية تقوم على مبدأ الأنفع والأصلح للعمل والإدارة والسياسة وليس الأتقى والأكثر تديناً[1].

وقد أقرَّ النبيُّ ﷺ البلاد والقبائل غالباً على ما هي عليه، واكتفى بدخولها في الإسلام، وإرسال العمال لجباية الزكاة أو التعليم.

كان الأمر أقرب إلى حكومة لا مركزية تحقق الاتباع والطاعة وتسمح بإنفاذ الدعاة، وتمنح كل ناحية أو قبيلة خصوصيتها، ولا تتعمد إدخال تعديلات عليها إلا فيما هو معالجة للخطأ.

وخلافاً لما هو قائم في الدولة الحديثة من مسؤولية الدولة

---

(١) ينظر: «السياسة الشرعية» (ص١٥ ـ ١٩).

عن كل شيء من الميلاد إلى الوفاة؛ فيما يخص الفرد، وحتى تفاصيله، وأسراره، وشؤونه الخاصة.. انتقالاً إلى الوضع الجماعي في السير، والسكن، والتوظيف، والسفر، والاقتصاد، والعلاقات..

خلافاً لذلك، فالنمط السائد في علاقة الحاكم بالفرد المحكوم تاريخيّاً هو علاقة جباية الزكاة، وتنظيم الجهاد، وما شابه ذلك، وقد يعيش الفرد ويموت دون أن يعرف الحاكم أو يعرفه الحاكم.

ربما يصعب على غير المتأمل أن يدرك الفرق بين مفهوم الحكم آنذاك، وبين الواقع المعاش الذي أصبحت فيه الحياة شديدة الترابط ما بين السياسة والاقتصاد والإعلام والتنمية.

الخلفاء الأربعة:

كان أول اختلاف بين الصحابة في هذا هو ما جرى في السَّقيفة، ثم اجتمعت كلمتهم على أبي بكر ﷺ، وكان اختلاف آخر بعد استشهاد عمر ﷺ،كان خلافاً ظاهراً مكشوفاً للناس، ولم يتم في غرف مغلقة.

ثم وقعت الفتنة ولم يوظِّف المتحاربون الدين كخادم للمعركة بل تحدثوا عن أحقية واجتهاد لا غير.

كان الخلاف سياسيّاً إذاً.

وقصة الفتنة في عهد عثمان ﷺ مرتبطة بتغيُّر اجتماعي، وبطول فترة الخليفة، وهي قصة تتكرر، وأجمل ما فيها إصرار

عثمان ﷺ على أن يكون عبد الله المقتول، ورفضه أن يتسبب في حرب أهلية، أو في حمَّام دم في عاصمة الخلافة (المدينة)؛ خلافاً لما نشهده اليوم وعبر التاريخ من الذين يرفعون شعار (أنا أو الدمار).

لعل القضية الأهم هي مسألة اختيار الخليفة، وانتقال السلطة والإطار العام الذي تمت فيه هذه العملية في دوراتها الأربع، وأنها كانت تعتمد على رأي الأمة واختيارها، ومع تزكية أبي بكر ﷺ في النصوص النبوية، فقد اختلف الناس حوله في السَّقيفة، التي يصفها بعضهم بأنها أول (برلمان) في تاريخ الإسلام، ثم اتفقوا على توليته، وكانت وصيته لعمر ﷺ بناءً على استقراء آراء الناس، واختار عمر ﷺ أهل الشورى كلجنة للانتخاب، حتى إنهم شاوروا العذارى في خدورهن، واللجنة خرجت بتسمية الناس لعلي وعثمان ﷺ، ثم وقع الاختيار على عليّ بعد مقتل عثمان أيضاً.

وهنا يمكن القول بأن رأي الشيعة في الإمامة هو نقل لها عن بشريتها وعن حق المواطن فيها لتكون تفويضاً إلهيّاً.. وتحويلٌ للمسألة من باب السياسة الشرعية التي لا تحكمها النصوص القطعية ولا الثوابت إلى مجال العقائد والإيمان.

أما حصر وسائل انتقال السلطة في الأنماط التي حدثت، فليس عليه دليل، فمجرد الفعل يدل على جوازها ولا ينفي ما عداها، وقد يكون أسلوبٌ ملائما لبيئة معينة وحين تتغير معرفيّاً

وتقنيّاً وجغرافيّاً تفتقر إلى أساليب أخرى.. بل إن من أغرب تصاريف القدر في تاريخ صدر الإسلام هو الحكمة الشرعية العظيمة في ترك مجال تسمية الخليفة أو طريقة اختياره غير محددة المعالم على الوجه الدقيق.. لتكون طرق اختيارهم قائمة على مبادئ العدالة والإحسان والحق والشورى؛ وفقاً لتجليات ذلك العصر وتطوره.. ولذلك قال عبد الله بن عمر ﷺ في أثر عظيم دقيق الفائدة: «حضَرْتُ أبي حين أُصيب، فأَثْنَوا عليه وقالوا: جزاك الله خيرا. فقال: راغب وراهب. قالوا: استخلف. فقال: أتحمَّل أمركم حيّاً وميتاً! لوددِتُ أن حظي منها الكَفاف، لا عليَّ ولا لي، فإن أستخلف فقد استخلف مَن هو خير مني ـ يعني: أبا بكر ـ وإن أترككم، فقد ترككم مَن هو خير مني رسولُ الله ﷺ. قال عبد الله: فعرفتُ أنه حين ذكر رسولَ الله ﷺ غير مستخلف»[1].

في الصدر الأول كانت (دولة) الخلافة استثناءً تاريخيّاً لا يتكرر، ولذا نيط بها من إنفاذ الأحكام الشرعية ما ليس لغيرها، وذلك لأسباب منها:

١ ـ قرب عهدهم بالنبوة، وتلقيهم مباشرة عنه ﷺ فكان عهدهم يمثل (الأُنموذج) الذي يُستنار به، ولكن لا مطمع لأحد في تكرار التجربة، فهي (الخلافة على منهاج النبوة).

ولذا صحَّ في حديث العِرْباض بن ساريَةَ ﷺ مرفوعاً:

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٣).

«.. فإنَّه مَن يَعِشْ منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيًرا، فعليكم بسنَّتي، وسُنَّةِ الخلفاءِ المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذِ..»[1].

والظاهر أن المقصود بسُنَّة الخلفاء هو: ما يتعلق بأمور الدولة العامة في الدرجة الأولى، ولذا نصَّ على خلافتهم.

وسنتُهم هنا هي ما أجمعوا عليه أو شاع دون نكير، وهو أيضاً تسويغ الاختلاف في ما اختلفوا فيه.

فمن سننهم العدل، وعدم الاستئثار بالمال أو المحاباة، واختيار ذوي الكفاءة ولو لم يكونوا من الأقربين، والشورى حتى في اختيار الحاكم.

٢ ـ أنهم جمعوا بين العلم بالشريعة والقدرة الإدارية، فكانوا هم الفقهاء والحكام في الوقت ذاته، فينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩] بكل حال، وقد كان للسلف فيها قولان: أشهرهما أنهم العلماء والأمراء، يقول ابن العربي: «كان الأمراء في صدر الإسلام هم العلماء..»[2]، كانوا مرجعية سياسية وفقهية في آنٍ، ولذا تفرَّقت المذاهب الفقهية من بعدهم واختلفت الآراء السياسية.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٤)، وابن حبان (٥)، والحاكم (١/١٧٦).

(٢) ينظر: «بدائع السلك في طبائع الملك» (ص٣٩١).

كانت إذاً مرحلة معيارية وأُنموذجا سامياً، وحمْل الناس عليه في كل عصر غير ممكن، ولكننا نعتبر ذلك العصر هو المذكرة التفسيرية الواقعية لنقل النص الشرعي من دائرته المتجردة إلى واقع الحياة بمشكلاتها وتناقضاتها وخطئها وصوابها، وبناء عليه نقول: إن عمل الخلفاء الراشدين هو المرجعية الأساسية العليا والعملية.. وتحقيق مقاصد سنتهم يكون باعتماد الوسائل الأقرب إلى إقامة العدل والقسط بين الناس والإحسان والشورى وحفظ الحقوق..

ثَمَّ فَرْقٌ بين مقام الخليفة والإمام العام، وبين مقام غيره من الأمراء والحكَّام يحتاج إلى بحث وتأمل.

الخلافة والملك:

وقد أشار ابن تيمية إلى أن الخلافة وإن كانت هي النمط الأفضل من الناحية النظرية، إلا أنها قد لا تناسب الأوضاع المختلفة، وربما كان الملك أو غيره من أنظمة الحكم أنسب للناس في ظرف ما إذا توفَّر العدل[1].

وقد حاول بعض الخلفاء الصالحين من بني أمية حَمْل الناس على الجادة القاصدة والنمط المثالي، وظنوا أنهم يتأسَّون بعمر بن الخطاب أو بعمر بن عبد العزيز، فآلت الأمور إلى أن يثور الناس عليه حتى قيل إنهم شربوا دمه، والسبب ليس نقصاً في الإخلاص، ولكن لأنه لم يكن قارئاً جيداً للمتغيرات.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٢).

بعد الخلافة قام الحكم الجبري تحت بند درء الفتنة ثم تطوَّر الأمر عبر خلفاء بني أمية ثم بني العباس إلى حالة من الأَثَرَةِ وحكم الفرد؛ الذي كان يعتمد على ثلاثة أسس:

١ ـ القدر؛ كمصدر للشرعية، فهو يوحي للناس أنه القدر الإلـٰهي الذي لا راد له، وكأن الاعتراض عليه اعتراض على الخالق، وهو فعل عديم الجدوى محكوم بالفشل.. ولذلك طرأت على الفكر الإسلامي «الجبرية» عبر إشاعة أن الحكم قدر جبري محض ليس للناس ولا للمؤسسات ولا لعناصر المجتمع وأفراده يدٌ في تعديله أو تحويله أو التحفظ عليه.. وكان ذلك التصور أسوأ ما قدمه الملك الجبري للأمة في التدين بالاستسلام للظلم، واعتقاد أنه القدر اللازب وعدم مكافحة أقدار الظلم بأقدار العدل، وأقدار الباطل بأقدار الحق.

٢ ـ العطاء وتوظيف المال لكسب الشعبية والولاء وجمع الأعوان عوضاً عن توزيعه بحسب الكفاءة والحاجة.. ولذلك كثرت العطايا، وتسميتها بالعطايا والهبات له معنى ظاهر في أن الوالي يملك تلك الأموال، وله الحق في اختصاص فئة من الناس بها يكون المال دولة بينهم، وهو نقيض مقصد الشريعة في توزيع المغانم ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

٣ ـ الشوكة والتغلب كمصدر للتسليم والاستقرار لا يعتمد على رأي الناس ورضاهم بل على فرض الأمر الواقع وشعاره: (الخوف وليس الحب)، وقد ذكر النبيُّ ﷺ أن الخلافة بعده

ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه مَن يشاء، وهو حديث صحيح[1]، وفي التنزيل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ...﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال عن داود: ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وتأسيساً على هذا المعنى يبدو أن المشكلة ليست مع طبيعة النظام الإداري: خلافة أو مَلَكية أو جمهورية أو إمارة، وإنما الشأن في تحقيق العدل والإصلاح، وفصل السلطات، وعدم تكدس المسؤولية لدى شخص واحد.

لا يحسن أن نتعامل مع تاريخ الإسلام عامة، ولا مع التاريخ السياسي خاصة كمرجعية مقدسة بل كمعمل لتجربة إنسانية تستفاد في خطئها وصوابها.

وبالعموم فإن استعمال معنى «الشوكة» ومفهومه واعتباره في السياسة وإن بدا وسيلة لتأمين الاستقرار فإنه يصنع في لا وعي الجماهير وعقلها الباطن أو عقلها الظاهر أن تغيير السلطة وبسط العدل وتبني الإصلاح لن يكون إلا عبر الشوكة نفسها كما تبنته بعض التجارب الثورية.. وهو أمر محفوف بالمخاطر.

فقه الأحكام السلطانية:

بعض ما كُتب في تلك المراحل كان متأثراً بالواقع أو

(١) ينظر: «مسند الطيالسي» (١٢٠٣)، و«مسند أحمد» (٢١٩١٩)، و«جامع الترمذي» (٢٢٢٦)، و«صحيح ابن حبان» (٦٦٥٧)، و«المنتخب من علل الخلال» (١٢٩)، و«السلسلة الصحيحة» (٤٥٩).

بالثقافة المجاورة خصوصاً الفارسية، كما فعل كُتَّاب السلاطين في نَقْل مقولات الإيديولوجيا السلطانية الفارسية؛ التي تمنح الحاكم شيئاً من القداسة، حتى توسعوا في الألقاب التفخيمية وبروتوكولات الخطاب والمجالسة والدخول، وقال بعضهم: إن الحاكم لا يُشمَّت إذا عطس، وخرجت جماعات تعتقد أن الحاكم ليس عليه حساب في الآخرة، كما ذكر الجاحظ وغيره.. وكانت تلك الألقاب التفخيمية رصيداً مستهلكاً يزداد به الفارغ فراغاً..حتى قال الشاعر الأندلسي:

مما يزهِّدني في أرض أندلسٍ ألقابُ معتَضِدٍ فيها ومعتمدِ

ألقابُ مملكةٍ في غيرِ موضعها **كالهرِّ يحكي انتفاخاً صولةَ الأسدِ**

أما فقه السياسة الشرعية أو (الأحكام السلطانية) فكان أقرب إلى توصيف الواقع وحكايته وتسويغه من الناحية الفقهية، وآل الأمر إلى تفويض الصلاحيات كلها أو جلها إلى الحاكم؛ الذي اشتدت وطأته وقويت شوكته.

ومن أشهر من كتب في الأحكام السلطانية الماوردي، وقد أخذ قطعة من كتابه من الثقافة الفارسية، ولذا غلب عليه فكر الطاعة، ونحا نحوه القاضي أبو يعلى، ومن بعده الجويني، والغزالي، ولم يخرجوا كثيرا عما أَصَّل.

وهم مجتهدون ضمن الظرف التاريخي الذي عاشوه، والثقافة السائدة الحاكمة آنذاك.

إن قراءة الواقع التاريخي السياسي يجب أن لا تصدنا عن

النظر الأصلي إلى القيم القرآنية والنبوية المؤسسة للحكم العادل، وألا تنسينا الممارسات والمحاولات العلمية والشعبية للتأثير والمعالجة.

بُعْد الممثلية الدينية عن الدولة في التاريخ الإسلامي أشاع الاستبداد وأضعف الروح الأخلاقية والمؤسسية في الدولة، ولكن يمكن أن نقرأ له وجهاً إيجابيّاً في أنه حفظ تاريخنا الإسلامي مما حدث في أوروبا من تسلّط الكنيسة وإقطاعيتها.



ثانياً: الثورة وشرعية المتغلب

تحوُّل تاريخي:

ثمَّ فرق حاسم يشهده قارئ التاريخ السياسي، كما يشهده الفقيه بين (سُنَّة الخلفاء الراشدين) والتي تمثِّل عمل الصحابة وسيرتهم اتِّباعاً لمفاهيم القرآن والسُّنَّة النبوية، وبين الانتقال الأموي وما بعده.

كان معاوية ﷺ والياً لعمر على الشام، وفيه سيادة وكرم وحِلم، وهذا مهَّد له السبيل لاستمالة القلوب.

ويبدو أن المجتمع الإسلامي كان لتوِّه خارجاً من فتنة مؤلمة سالت فيها دماء زكية، وخلفت حالة من الارتباك والصدمة وظَّفها معاوية للتمهيد لقيام الدولة الأموية، وطي صفحة (الخلافة الراشدة).

وإذا كانت سُنَّة الخلفاء الراشدين هي طريقتهم في الحكم وإدارة الدولة، فإنما يُروى عن النبي ﷺ: **«أولُ مَن يُغيِّر سنتي**

رجلٌ من بني أُمَيَّةَ»[١]. وهو محمول إن صحَّ على تغيير نظام اختيار الخليفة وجعله وراثة.

وكان عبد الملك بن مروان أول خليفة ينتزع الخلافة بالسيف صراحة دون تأويل، ويبايعه الناس كرهاً، بعد قتل عبد الله بن الزبير، وقد غيَّر الخلافة كما غيَّرته الخلافة.

فكان الانتقال عميقاً سياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً.

انتقل الحكم من الشورى إلى الوراثة.

ومن البيعة إلى الجبرية.

وصار المال وسيلة لاستمالة المعارضين وكسب الموالين دون محاسبة.

وصَاحَبَ ذلك تحول تدريجي في المفاهيم، وخاصة السياسية؛ كالحكم والبيعة والشورى والخلافة.

لقد تغيَّرت الممارسة السياسية وتغيَّر تبعاً لها التدوين الفقهي.

التحوُّل كان تدريجيّاً، وفي عهد معاوية كان الصحابة متوافرين والاحتساب قائماً، ولكن الهُوَّة كانت تتسع كلما جاء

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٨٧٧)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٦٣)، وأبو يعلى ـ كما في «البداية والنهاية» (١١/ ٦٤٨)، و«المطالب العالية» (١٨/ ٢٨٤) ـ والدولابي في «الكنى» (٢/ ٥٠٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٩٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٢٥٠)، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (١٧٤٩).

خليفة جديد، باستثناء الثلاثة العادلين وهم: معاوية بن يزيد، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن الوليد؛ وهم كانوا يخططون للعودة إلى النظام السياسي المعمول به في عهد الخلفاء الراشدين.

ربما كان لحداثة عهد العرب بالتنظيم الإداري والسياسي أثر في ذلك، حيث استعادت القبيلة دورها، وسيطر على النخب الخوف من الانفلات الأمني والتمزق السياسي، وكان هذا إفرازا لما آل إليه الخلاف بين علي ومعاوية ﷺ من المواجهة والقتال.

لم تمر النقلة التراجعية في نظام الحكم الإسلامي بسلام، ولكنها نجحت أخيراً في فرض نفسها؛ مستعينة بالتخويف من حركات الخوارج العنيفة، ومن انفصال الأطراف وتشظِّي الدولة.

وكان لهزيمة أهل المدينة في معركة الحَرَّة، وهزيمة القُرَّاء في دير الجَمَاجم أثر في إشاعة فكر الإذعان والإرجاء؛ ولذا قال قتادة: «إنما ظهر الإرجاء بعد هزيمة القرَّاء»[1].

كانت ثورة الحسين بن علي عام (٦١هـ) هي الأشهر تاريخياً، وكانت تدعو إلى ما كان عليه الخلفاء الراشدون، لكن ارتدادات مقتل الحسين كانت كبيرة ومستمرة، وولَّدت ثورات: كثورة التوابين، وثورة المختار بن أبي عبيد.. مع تباين كبير في مقاصد الثورات.

---

(١) ينظر: «مسند ابن الجعد» (١٠٥٦)، و«السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (٦٤٤)، و«السُّنَّة» للخلال (١٢٣٠)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (١٢٣٥)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» للالكائي (١٨٤١).

وهنا بدأ التاريخ الفكري والعقدي للتشيُّع.

اعتمد الأمويون ومَن بعدهم على مبدأ (التغلُّب) مغلَّفاً بالأحقية أو بثأر عثمان، وهكذا جاءت الثورة العباسية تنازع الأمويين بالغلبة بعد أن أصبحت الدولة ثوباً باليا لم يجدِ معه الترقيع نفعاً واستعصى إصلاحه، واستفادوا من السُّنَّة والشيعة معاً، وكانت موقعة (الزاب) قرب الموصل المعركة الفاصلة، حيث تهافت الحكم الأموي إلى غير رجعة.

فقه الضرورات:

الحديث هنا عن (شرعية المتغلِّب) كان نتاج غياب المؤسسات الاجتماعية والمدنية؛ القادرة على ترجيح الكفة، وغياب دستور واضح يحدِّد الحقوق والواجبات، وكان موقف العلماء صعباً؛ لمحدودية الخيارات، ولاستحضار تجارب فاشلة كانت تزيد من تسلط الحاكم وبطشه واستفراده، وكأنه في حالة طوارئ تسمح له بتجاوز القدر الباقي من العدل وحفظ الحق.

وبسبب حرصهم على وحدة الأمة، وتجنب الانزلاق إلى حروب أهلية في مجتمعات هشَّة؛ رفضوا استمرار الانقسامات حتى ولو كان الثمن تبرير السلطان الجائر.

إنه حكم (واقعي) متصل بظروف العصر وثقافته وطبيعته، وليس حكماً شرعيّاً مطلقاً.

إذاً هو حتى في نظر أصحابه من المتغيِّرات الطارئة

والخاضعة لحكم الظرف، وليس من الثوابت المنصوصة أو المبنية على ممارسات الصدر الأول.

وهو ينطوي على تناقض وتسويغ، حيث إنه إذا قام شخص وتغلَّب أذعن الناس له بمنطق القوة، فإذا قام آخر وتغلَّب على الأول وانتصر أذعنوا له أيضاً، وعدُّوا مطالبة السابق بسلطانه وحرصه على استعادته خروجاً يستدعي قتله كائناً مَن كان.

كانوا يعدُّونه (حكم ضرورة) في مجتمعات لا يسود فيها إلا ذلك.

لم يمنع كلام الفقهاء من خروج العباسيين ونجاحهم وقيام دولتهم، وهم كانوا يعلمون أن جماعة الفقهاء ستؤيدهم إذا انتصروا، وستتخلَّى عنهم إذا انهزموا بمنطق: (مَن اشتدت وطأته وجبت طاعته)، وفي هذه الحالة سيكون خروج بقايا الأمويين للمطالبة بدولتهم بغياً يستوجب مقاتلتهم، ما لم يكونوا أقوياء ويفلحوا في فرض الأمر الواقع.

إذاً ما الثورات التي ستنجح فيؤيدها الفقهاء أو التي ستفشل فيدينونها؟ متى سيكون مستقبل الثائرين الخيانة؟ ومتى سيكون الإمامة؟

هذا ما يقرره:

أولاً: ميزان القوى والعمل المدروس، كما فعل العباسيون الذين ظلوا يعملون تحت الأرض ثلاثين سنة بصبر ودهاء.

وثانياً: المرحلة التاريخية التي تنطوي على استقرار للوضع

القائم يرفض التغيير، أو على نوع من التململ والضيق لا يرقى إلى حد التهيؤ والاستعداد، أو أن المرحلة تمهِّد للتحول والصيرورة بما يفضي إلى (اللحظة الحرجة)، التي تصبح فيها نفوس الناس مهيأة لوضع جديد.

وهذا ما لا تجده في كتب الفقه صراحة، ولكن في كتب الدراسة الاجتماعية، كما في (مقدمة ابن خلدون)، وعلى الأخص نصه الذي يقول: «ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء، فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف؛ رجاءً في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك.

وأكثرهم يهلكون في هذا السبيل مأزورين غير مأجورين؛ لأن الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه. قال ﷺ: **«من رَأَى منكم مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بيده، فإن لم يستطِع فبلسانه، فإن لم يستطِع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»**[1].

وأحوال الملوك والدول راسخة قوية، لا يزحزحها ويهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر كما قدمناه.

وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

إلى الله بالعشائر والعصائب، وهم المؤيِّدون من الله بالكون كله لو شاء، لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة والله حكيم عليم.

فإذا ذهب أحدٌ من الناس هذا المذهب، وكان فيه محقّاً قصَّر به الانفراد عن العصبية، فطاح في هُوَّة الهلاك.

(وأما إن كان من المتلبسين بذلك، فيطلب الرئاسة، فأجدر أن تعوقه العوائق وتنقطع به المهالك؛ لأنه أمر الله لا يتم إلا برضاه وإعانته والإخلاص له والنصيحة للمسلمين، ولا يشك في ذلك مسلم ولا يرتاب فيه ذو بصيرة)[1].

وكأن موقف الفقهاء يقول: إن الضعيف أو غير مستجمع الشروط عليه أن يتحمَّل تبعة تسرعه وطيشه وإخفاقه.

يمكن أن نفهم هذا التوجه الظرفي بأنه تحفيز على استجماع القوة لمن كان له أهلية العدالة من جهة، وقطع لاستمرارية الصراع الأعمى والمحاولات الفاشلة التي تزيد من تسلط الحاكم.

وأيضاً فإن المنطق الفقهي يحافظ على السلم الاجتماعي من الفوضى والفتنة؛ التي هي على الأرجح الحرب الأهلية.

لا يمكن أن نلوم الفقهاء وحدهم بل لا بد أن نلحظ جزءاً من المسؤولية على المجتمع الذي لم يفلح في بناء مؤسساته السياسية؛ ولذا تضخَّمت إرادة الحاكم، واستخف بشعبه، وصار

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص٢٠٠).

يعهد بالخلافة إلى الأطفال، كما في كتاب ابن الخطيب «إعلام الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام».

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب لم يدوَّن على سبيل النقد أو الاحتجاج على هذه الظاهرة.

إن غياب مؤسسة الشورى جعل الغلبة لمنطق القوة والسيطرة، وبدلاً من أن يكون ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، أصبح ﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ﴾ [الحشر: ١٤].

ونتيجة لذلك تجاوز الموقف الفقهي الكثير من القواعد المنصوصة في نظام الحكم مثل بيعة التراضي، ومثل إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما، ومثل عمل الخلفاء الراشدين. .

وتسامح في التوريث والظلم، والاستئثار بالثروة والحكم، وتسييس القضاء بل وتسييس الدين، حتى تم اتهام علماء في التاريخ وقضاة بالزندقة والكفر والبدعة، كما حصل مع شريك وابن تيمية وغيرهم.

كان هناك الكثير من المواقف الفقهية الرافضة لمسار الحكم، ولكنها ظلت مواقف فردية تحظى بالتمجيد من الناس، وتدوَّن في الكتب، مثل ما نعرف عن معقل بن يسار، أو أبي حازم، أو سفيان الثوري، أو سعيد بن جبير، أو أحمد بن حنبل، أو أبي حنيفة. .

يبدو أن الناس كانوا بين خيارين: إما التسليم للسلطة أو الثورة.

أما الخيار الثالث وهو العمل المنظَّم الممانع والمراقب والمحتسب فلم يكن قائماً، لأسباب محلية وتاريخية تحتاج إلى مراجعة.

ولذا فالإنحاء على الفقهاء وحدهم باللائمة لا يخلو من غفلة عن السياق التاريخي برمته، وعن قراءة الخيارات المتاحة والأسباب والنتائج.

الطاعة والشورى:

السمع والطاعة بالمعروف حق، وبدونها تكون الفوضى واللادولة، وسنسوق عدداً من نصوص الكتاب والسُّنَّة الآمرة بالطاعة في فصل قادم، ولكن إذا كنا بصدد الحديث عن الشريعة فعلينا أن نتحدث عن حق الاختيار فيمَن يُسمع له ويُطاع قبل أن يبايع، وعلينا أن نتحدث عن حق الشورى الذي يحمي الشعوب من استبداد الحاكم، ويحمي الحاكم من استبداد نفسه وطغيانها ونزعتها نحو الأنانية.

وفي مقابل: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] يأتي نص: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قوة الدولة المادية والعسكرية لا تقابل بالخنوع والإذعان، ولا تقابل بنشر الفوضى والعنف الاجتماعي، وإنما تقابل بمؤسسات قوية تمثل المجتمع وتؤدي دور الحماية والرقابة والدفاع عن الحقوق.

والمشكلة التصاعدية حين تعد الدولة تكوين المؤسسات

انتقاصاً من سلطتها، أو تمهيدا لمنازعتها، فتضيِّق عليها الخناق وتحاربها، ويغدوا اجتماع الناس ولو كان ثقافيّاً أو اجتماعيّاً أو خدميّاً تطوعيّاً محل ريبة وشك واتهام، أما الاجتماع على مناصحة أو دعوة للتصحيح دعوة بمثابة إعلان حرب!

في التاريخ الإسلامي وجدنا الأوامر الشرعية العامة تحولت إلى مؤسسات كمؤسسة القضاء والتعليم والأوقاف والزكاة والحسبة. . لكن لم نشهد (مؤسسة الشورى) المستقلة[١].

وبالمقابل فباحثون من أمثال: ماسنيون وبرنارد لويس وجورج مقدسي وشيرمان جاكسون تحدثوا عن دور المؤسسات والنقابات الفقهية في التاريخ الإسلامي، وقدموا وجهاً مشرقاً لدورها في محاولة يائسة لصناعة توازن في المجتمع. . بل إن ماسنيون عدَّها من أبكر إن لم تكن أبكر «النقابات» التي وجدت في التاريخ. . ويتحدث مقدسي عن أهم سمات النقابات في كونها مستقلة وتحمل طابعاً يجمع بين أعضائها، وأنها تدير نفسها بنفسها، وأنها تدرّ على نفسها، وتموّل ذاتها من خلال الوقف وغيره. . وكانت هذه سمة المدارس في التاريخ الإسلامي، التي لم تكن مدارس تعليمية فحسب بل دورا اجتماعية أهلية تحافظ على أفكارها وتنافح عن قضايا المجتمع والسياسة، ولها استقلالها التام عن السياسي وعن إشرافه، بل ربما تحفظت على

(١) ينظر: «الاتجاهات المعاصرة في السياسة» لنصر محمد عارف، و«إشكالية الاستبداد والفساد» لعبد الحميد أبو سليمان (ص٩)، و«الشورى» لأحمد الريسوني.

الحاكم أو انتقدته أو طالبته بمزيد من الحقوق[1]. علماً أن معظم تلك المدارس أنشأها الأمراء ورعوها ووضعوا الأوقاف للصرف عليها.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه هؤلاء الباحثون وغيرهم عن نقابات ومؤسسات مبكرة في التاريخ الإسلامي حتى قبل نضوجها بالشكل المعروف في الغرب.. تفتقد المؤسسات في العالم العربي المعاصر الدور المنوط بها لتشكيل ضمانة اجتماعية ومدنية تحمي الناس من البغي والجور والظلم والاستئثار.

شهدنا جدلاً طويلاً حول وجوب الشورى مع النص القرآني الآمر، والفعل النبوي، والممارسة الراشدية لها في أعظم الشؤون، وهو اختيار الخليفة فما دونه.

وشهدنا جدلاً آخر في سؤال حادث: هل الشورى ملزمة أم معلمة؟

وتصرفات الصحابة تؤكِّد وجوبها وإلزاميتها، كما قال الجصاص: «إن الأمر هنا للوجوب، وإن الغاية من الشورى العمل بما توصل إليه أهل الشورى»[2].

واختاره ابن عطية فقال: «الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه»[3].

---

(١) ينظر: «القانون الإسلامي والدولة» لشيرمان جاكسون (ص١٠٨).

(٢) ينظر: «أحكام القرآن» (٢/٣٢٩ ـ ٣٣١)، وهو قول الرازي (٩/٤٠٩، ٤١٠).

(٣) ينظر: «تفسير ابن عطية» (١/٥٣٤).

وقال ابن خُوَيْزِ مَنْداد: «واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أَشْكَل عليهم من أمور الدين، و(مشاورة) وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، و(مشاورة) وجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، و(مشاورة) الكُتَّاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها»[١].

وقول ابن عطية إنه: «لا خلاف فيه» ليس بمسلَّم؛ فالخلاف قائم، والعبرة بما دل عليه الدليل، وقد رد الإمام ابن عرفة هذا القول وقال: «غير صحيح، ولم يقله غيره، وأنه إذا صدر عن الإمام ما هو أشد من عدم مشاورة أهل العلم والدين؛ لم يُوجبوا عزله بذلك»[٢].

وصحَّح العلامة الطاهر ابن عاشور قول ابن عطية على أساس أن ابن عرفة قاس ترك الشورى على الأفعال الموجبة للفسق... والتي لا يعزل بها الإمام، ثم قال: «إن القياس فيه فارق معتبر؛ فإن الفسق مضرَّته قاصرة على النفس، وترك التشاور تعريض بمصالح المسلمين للخطر والفوات، ومحمل الأمر عند المالكية للوجوب، والأصل عندهم عدم الخصوصية في التشريع إلا لدليل»[٣].

والقول بأن الأمر إذا ورد في الكتاب والسُّنَّة يدل على

(١) ينظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٥٠).

(٢) ينظر: «نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد» لأبي العباس البسيلي، اختصره من «تفسير ابن عرفة» (٢/ ١٣٠).

(٣) ينظر: «التحرير والتنوير» (٤/ ١٤٨).

الوجوب إلا بقرينة هو اختيار عامة علماء الأصول.

وقد قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما رأيتُ أحداً أكثرَ مشاورةً لأصحابه من رسول الله ﷺ»[1].

ومن المعروف أنه لا أحد أكثر استغناء عن مشاورة أصحابه من رسول الله ﷺ، وإنما فعله طاعة لأمر الله الدال على الوجوب، ولرسم الأسوة والقدوة لمن بعده.

---

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص٢٧٧)، وعبد الرزاق (٩٧٢٠)، وأحمد (١٨٩٢٨)، والطبري في «تفسيره» (٢١/٢٩٦)، وابن حبان (٤٨٧٢) وأصل الحديث في «صحيح البخاري». وينظر: «فتح الباري» (٥/٣٣٤).



ثالثاً: الدور هل هو للشعوب
أم لأهل الحل والعقد؟

لم يرد مصطلح (أهل الحل والعقد) صراحة في الكتاب ولا في السُّنَّة، ولا أعلمه جاء على لسان أحد من الصحابة باللفظ، ولكنه شاع بعد ذلك على ألسنة الفقهاء.

ويُعنى به أهل الرأي والنفوذ والتدبير، قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم: «الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه؛ كلهم يقول: هذا إمام»[1].

وهو مصطلح صارم يوحي بوجود نخبة في كل زمن بيدها النقض والإبرام في القضايا الكبرى.

وهو بحاجة إلى مراجعة، فله ظروفه التاريخية، والحياة تنتقل عادة من البساطة والعفوية إلى التعقيد والتوسع والنظام.

---

(١) ينظر: «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص٢٣).

وباستثناء حالة الخلفاء الراشدين لم يوجد في التاريخ الإسلامي مؤسسة معنية بمعرفة رأي النخبة وإجماعها؛ سواء كانت نخبة علمية أو قيادة اجتماعية.

التاريخ الإسلامي غالبا تاريخ نُخَبٍ، والثقافة السائدة تنطوي على التقليل من شأن من يسمون بالعامة، وينبزون بالرِّعاع والهمج والغوغاء، ولدى الغرب فكرة مشابهة حتى قال الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز: «إن حب الحرب والشر جِبِلَّة في نفوسهم».

التجربة الإنسانية تشجع على مأسسة هذا المصطلح، وعلى الاسترشاد برأي الناس فيمن يمثلهم، مع تكريس دور استشاري للوجهاء، لا يصادر حق الفرد العادي.

الحق لمن؟

الحق هو للأمة، فهي الأصل وهي أحد طرفي العقد، والحاكم هو الوكيل أو النائب عنها، وليس الحكم تفويضاً إلهيّاً، والبيعة عقد تراضٍ لا إذعان فيه باتفاق السلف المتقدمين[(١)].

وليست الوكالة نسخاً للحق الأصلي، ولا عقداً مؤبداً لا يعترضه فسخ[(٢)].

ولذا قال أبو بكر ﷺ: «أطيعوني ما أطعتُ اللهَ ورسولَه،

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٢٤٥)، و«الأحكام السلطانية» للماوردي (ص٣٦ ـ ٣٨).

(٢) ينظر: «الفروع» لابن مفلح (٧/ ٤١).

فإذا عصيتُ اللهَ ورسولَه فلا طاعة لي عليكم»[1].

وقال عمر: «الخلافة شورى»[2].

قال القرطبي: «قد جعل عمر الخلافة وهي أعظم النوازل شورى»[3].

وقال علي: «إن بيعتي لا تكون إلا عن رضى المسلمين»[4].

ولذا كان من حق الأمة أن تبايع بيعة مشروطة بوقت أو بفعل، كما اشترط الصحابة على علي إقامة القصاص[5].

وكما اشترط عبد الرحمٰن بن عوف على عثمان وعلي أن يعملا بالكتاب والسُّنَّة وسيرة الخليفتين، وفي الحديث المشهور: **«المسلمونَ على شروطهم، إلا شرطاً حرَّم حلالاً أو أحلَّ حراماً»**[6].

---

(١) ينظر: «جامع معمر» (٢٠٧٠٢)، و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٦٦١)، و«تاريخ الطبري» (٣/ ٢١٠)، و«الثقات» لابن حبان (٢/ ١٥٧)، و«الترغيب والترهيب» لقِوام السُّنَّة (٧١٦)، و«الكامل في التاريخ» (٢/ ١٩٣)، و«البداية والنهاية» (٨/ ٨٩، ٩٠)، (٩/ ٤١٥).

(٢) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٠٦٢)، و«مسند أحمد» (١٨٦، ٣٤١)، و«صحيح مسلم» (٥٦٧).

(٣) ينظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٥١).

(٤) ينظر: «تاريخ الطبري» (٥/ ٦٣).

(٥) ينظر: «الفتنة ووقعة الجمل» للتميمي (ص١٠٢)، و«تاريح الطبري» (٤/ ٤٤٤).

(٦) أخرجه أحمد (٨٧٨٤)، وأبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٥٢)، وابن حبان (٥٠٩١). وينظر: «إرواء الغليل» (٥/ ١٤٢).

ولأصحاب الحق الأصلي أن يحدِّدوا العقد بمدة معينة، كما يقع في بعض الدساتير بأربع أو خمس أو ست سنوات، وبابه المصلحة المرسلة، والمشارطة؛ **«المسلمونَ على شروطهم، إلا شرطاً حلل حراماً أو حرَّم حلالاً»**. ومدار ذلك على تحقيق العدل، وكان بعض خلفاء الموحدين يحددون ولاية القاضي بسنتين[١].

وممن نصَّ على هذا المعنى شيخنا محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «ولا بأس بتقييد الولاية سنة أو سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو غير ذلك، لا بأس به فهذا جيد لأنه يفيد... وجعل الولاية مقيدة بسنوات هذا طيب حتى يختبر وينظر، وكم من إنسان لا نظن أنه أهل فيكون أهلاً، وكم من إنسان يكون بالعكس نظنه أهلاً ويكون غير أهل». وعلل بأن الولاية ليست عقد إيجار، والتقدير بحسب المصلحة زادت المدة أو نقصت[٢].

---

(١) ينظر: «تاريخ الدولتين» للؤلؤي الزركشي (ص٤٤).

(٢) ينظر: تعليق الشيخ على كتاب «الحسبة» لابن تيمية، وهو أيضاً في الشريط الأول، نهاية الوجه الأول.

رابعاً: الثورة والفتنة

ارتبط مفهوم الثورة جزئيّاً من الناحية التاريخية بمعنى سلبي؛ كثورة الزنج وثورة القرامطة.

كما ارتبط بالفشل والصلب والسجن التي هي ثمرة عدم تقدير العواقب.

ولكن هذا المفهوم تعدَّل من خلال استحضار ثورات ناجحة أقامت دولاً عريقة؛ كالثورة العباسية، ومن خلال الثورة على الاستعمار في البلاد العربية، ومن خلال الثورات العالمية: الفرنسية، والأميركية، والروسية؛ والتي أقامت دولاً ووضعت قوانين صارمة.

ولعل مما يحسن ذكره قصة (الماجنا كارتا)؛ وهي من أوائل الثورات على السلطة المطلقة للحاكم في القرن الثالث عشر الميلادي، وتمخَّضت عنها وثيقة عرفت بهذا الاسم، وكان ذلك في بريطانيا، وقد حوصر الملك وأرغم سنة (١٢١٥م) على توقيع

الوثيقة التي تحد من سلطاته، وتؤكد على حقوق الفرد، ومنع حبسه خارج القانون، وظلت هي المرجعية الرئيسة للمواثيق التي وضعت بعد ذلك، واستلهم الثوار الفرنسيون مبادئها، واستفاد منها الدستور الأميريكي عام (١٧٨٧م)، وكذلك واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأول ما يطرق السمع عقب كلمة (ثورة) هي كلمة (فتنة).

والفتنة هي: تقويض العمران، وتمزيق الوحدة، والقضاء على السلم الاجتماعي.

هي الانتقال من الدولة إلى الحرب الأهلية أو اللادولة.

لن يكون الناس بخير إذا كان البديل عن الحاكم المستبد فوضى وصراعات قبلية أو مناطقية؛ كالذي حدث ويحدث في الصومال مثلاً، ولكن القليل من يتفطَّن إلى أن الحكم المستبد هو من أسس لتلك الفوضى؛ من خلال العسف الطويل، وحرمان الناس من التجمع والتنظيم، باعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون، ثم إن الزمن يتغير والاستقرار العالمي القائم لا يسمح غالباً بالفوضى الدائمة، وثقافة الحقوق والشراكة السياسية أصبحت تفرض نفسها، وآلية المقاومة السلمية تترسخ يوماً بعد يوم.

إن كانت الوجهة تاريخية فعلينا أن نستنير بسُنَّة الخلفاء الراشدين وهديهم حتى في التعامل مع الثورات.

وإن كانت الوجهة واقعية فالعالم يشهد تحولات ضخمة ونماذج متنوعة لا يمكن اختزالها في نتيجة واحدة.

وإن كانت الوجهة منطقية عقلانية فعلينا النظر في المآلات والعواقب وتوخي درء المفاسد وتحقيق المقاصد، وإدراك السُّنَّة الإلـٰهية وتوظيفها، بل ومغالبتها على قاعدة (نفر من قدر الله إلى قدر الله).



خامساً: الثورة بين السِّلمية والعنف

اللجوء إلى العنف مبدأ خطير يفتح الباب واسعاً للحروب الأهلية عكس الحراك السلمي المدروس الذي يؤدِّي غالباً دوراً إيجابيّاً غير متوقَّع حين يكون حراك شعب بأطيافه، وليس خاصّاً بطائفة أو جماعة أو فصيل سياسي.

وأجد في النصيحة النبوية تنبيهاً شديد الوضوح على أهمية الحراك السلمي والتعبير عنه بـ (الاعتزال)، كما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال ﷺ: **«يُهْلِكُ أُمَّتِي هذا الحيُّ من قريش»**. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: **«لو أنَّ الناسَ اعتزلوهم!»**[1].

والمقصود بـ(الحيِّ من قريش) مَن يلون الحكم بعد الخلافة الراشدة، وإهلاك الناس هو بالقتل والقهر، وتمنى النبي ﷺ أن يعتزلهم الناس بمعنى ألا يتجاوبوا معهم مما ينقض مشروعهم ويقوض سلطتهم.

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٣٦٠٤)، و«صحيح مسلم» (٢٩١٧).

هي إذا مقاومة سلمية أو عصيان مدني، وامتناع من الوقوف معهم وتعزيز مواقعهم.

وليست ظاهرة الثورات السِّلمية بالجديدة، فمنذ سنة (٤٩٤) قبل الميلاد ثار الناس ضد النبلاء الرومان بنضال غير عنيف.

ومنذ ذلك التاريخ شهدت البشرية كثيراً من التغييرات السياسية غير العنيفة.

وليس الثمن الفادح الذي دفعته الشعوب الأوربية أثناء ثوراتها المستعرة قدراً أزليّاً، فقد عبّدت تلك الشعوب الطريق بدمائها وتضحياتها، والعالم اليوم يشهد أوضاعاً مغايرة تماماً، وممهدة لنيل حقوق الشعوب؛ خاصة بعد شيوع (العقد الاجتماعي) لـ (جان جاك روسو).

ومنذ عام (١٩٨٠م) استطاعت شعوب إسقاط أنظمة ديكتاتورية دون عنف: إستونيا، لتوانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، سلوفينيا، مدغشقر، مالي، بوليفيا، الفلبين...

وعملت المقاومة بنضال غير عنيف على ترسيخ توجه ديموقراطي في: نيبال، وزامبيا، وكوريا الجنوبية، وتشيلي، والأرجنتين، وهايتي، والبرازيل، وأوروجواي، وملاوي، وتايلاند، وبلغاريا، وهنقاريا، وزائير، ونيجيريا، وأجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق.

وحسب مسح أصدرته مؤسسة (فريدوم هاوس) فإن عدد

دول العالم التي تصنف على أنها (حرة) قد زاد بشكل كبير خلال عشر السنوات الأخيرة[1].

وفي الكتاب معلومات وتجارب وآليات وأساليب مستخدمة تاريخياً وواقعياً تصل إلى مائتي أسلوب، يمكن إعمالها والانتقاء منها في مختلف الظروف، وفي أشد الأوضاع قسوة وقبضة أمنية.

كما يتحدث المختصون عن حملات المقاطعة والعصيان المدني، والتي هي رسالة موجهة إلى النفس بعدم اليأس، وللمجتمع بإمكان عمل شيء ما، وللأنظمة بضرورة الاستجابة لمطالب الناس أو الرحيل.

وفي المصدر ذاته حديث عن آليات شديدة التأثير ويصعب ملاحقتها أمنياً مثل: التعبير باللباس أو بالشعارات والملصقات أو البالونات، أو بعدم الاستجابة.. في قائمة طويلة.

ويعتبر (هنري ثورو) الأب المؤسِّس لنظرية العصيان المدني حين امتنع عن دفع الضرائب احتجاجاً على قانون العبودية والحرب على المكسيك (١٨٤٦م).

إلى تجربة غاندي في جنوب أفريقيا والهند.

ثم مارتن لوثر كنج وتحرير السود في أميركا.

والثورات العربية أحدثت مفاجأة لكثير من المراقبين بتحرك عفوي يتطور بواسطة الإعلام الجديد؛ الذي يمنح القدرة على

(١) ينظر: كتاب «من الديكتاتورية إلى الديموقراطية: إطار تصوري للتحرر» تأليف: جين شارب، طبع مؤسسة أنيشتاين.

التواصل والتنظيم والتعبير عن غياب أي أفق للإصلاح أو التفاوض مع وضع قائم.

للديكتاتورية نقاط ضعف تجعل من الممكن إصابتها بضربة قاتلة في موضع خاص فحسب، كما في قصة (كعب أخيل) وهو فارس إغريقي أرادت أمه أن يصبح من الخالدين، وحسب الأساطير كان يجب أن يغطس في الماء وهو مولود، وعندما قامت أمه بذلك أمسكته من كعب إحدى قدميه وغطسته في مياه النهر المقدس المزعوم، فكان هذا المكان الوحيد في جسمه الذي لم يغمره الماء، وفي معركة طرواده قام أهله بإخفائه في جزيرة، ولكنه قرر الدخول في معركة ليلقى حتفه من خصم ضربه في كعبه.

استخدام القوة استثناء حدث في ليبيا، وجزئيّاً في سوريا، ولكي يحقق الهدف يجب أن يراعي الاعتبارات التالية:

الأول: أن يكون هذا خياراً أخيراً يتم اللجوء إليه بعد استنفاذ كافة الخيارات.

الثاني: أن لا يكون ابتداءً بل ردّاً على عنف الدولة وقسوتها في مواجهة المحتجين، فيكون مفروضاً من الطرف الآخر، فهو في حدود دفع الأذى وحماية الناس، لا يصل إلى حدود الانتقام أو استهداف أطراف لا علاقة لها بالنزاع.

الثالث: أن يكون خياراً شعبيّاً عامّاً، ولا يجوز أن ينفرد بمثل هذا القرار الخطير فصيل خاص أو مجموعة؛ لأن ذلك يجر

الباقين إلى مواقف لم يختاروها أو يكون سبباً في تشظّي الاحتجاج.

الرابع: أن لا يكون ذلك يعني الدخول في معركة مع العالم، بمعنى ضرورة ملاحظة أن يكون الظرف الدولي يساعد على تأييد إقليمي وعالمي يضمن نتائج أفضل ودعماً إلى نهاية الطريق.

الخامس: أن يتجنب توريط أي أطرافٍ مدنية أو مرافق عامة أو شعائر دينية أو قبلية حتى لا يضر ذلك بنسيج المجتمع وتعدديته ومدنيته ومنجزاته المحايدة، التي لا علاقة لها بالمستبد ولا بغيره، بل هي منجز للناس وللتاريخ وللبلاد بشكل عام.

إن خيار القوة يعني المزيد من الدماء، وخلق أزمات في المستقبل قد يصعب تجاوزها، ولذا فهو غير مأمون العواقب، ويجب أن يكون محصوراً مهما كبرت التضحيات.



سادساً: مَن يقف خلف الثورة..
الحزب أم المؤامرة أم الشعوب؟

جرت العادة أن الإنسان حين يعجز عن تحليل حدث مفاجئ يميل إلى نسبته لمؤامرة خفية كانت تعد له منذ زمن طويل.

والعقلية العربية تميل غالباً إلى نظرية المؤامرة؛ لأنها تعفيها من تبعة المساءلة والنقد، وتجعلها ضحية لتكالب الآخرين عليها.

إن الحياد في قضية مثل تفسير الثورات أمرٌ بعيد المنال، والكثيرون يقومون بالتفسير بحسب موقفهم المسبق تأييداً أو رفضاً.

نفسية الجماهير:

معظم الناس لا يقرؤون الجماهير واندفاعاتها بدقة، وبسبب ذلك يحارون في تفسير سبب تحركها.

صحيح أن قوى وأطرافاً عديدة تحاول توظيف حراك الجماهير لصالحها، ولكن تبسيط دور الجمهور وكأنه يحرك عبر الريموت خطأ فادح.

الكثيرون لا يؤمنون بقدرة الشعوب على تحرير نفسها، وهذا ليس صحيحاً دائماً.

والتاريخ يشهد ضعف الأنظمة الديكتاتورية، وإمكانية انهيارها بشكل سريع أمام ضغط الجماهير.

وكان مكيافيلي يقول: «الأمير الذي يعاديه جميع العامة، لن يستطيع توفير الأمن لنفسه، وكلما زادت قسوته ضعف نظام حكمه»[١].

حتى مَن يحتقر الجماهير عليه أن يدرك أنها حقيقة واقعة، وعليه أن يدرسها ويأخذها بعين الاعتبار.

فللجماهير روح يمكن تحريضها وتحفيزها.

من الطريف أنه ـ كما يقول لوبون في سيكولوجية الجماهير ـ: «ليس بالحقائق وحدها يعيش الناس وتجري حركة التاريخ، وهذا مبدأ معرفي حديث ومؤكد»[٢].

فالجماهير التي تصفق لمطربها المفضل، أو تصطف على جانبي الطريق لتشهد مرور زعيم أو حاكم؛ يمكن أن تفعل الأفاعيل، ويمكن أن تحرق اليوم ما قدسته بالأمس.

وحين يُلوِّح للجماهير الجائعة أو الفقيرة بالحلم فإنها تتحول إلى أسطورة جبارة.

---

(١) ينظر: كتاب «الأمير» لميكافيللي (ص١٠٦، ١٠٧).

(٢) ينظر: «سيكولوجية الجماهير» (ص٢٤).

وتفسير ظاهرة (الجماهير) يتلخص في:

١ ـ انصهار أفراده في روح واحدة وعاطفة مشتركة، وهي بهذا تقضي مؤقتاً على التفاوت بين الأشخاص في العقول والتفكير ليعيشوا بمستوى واحد.

الحشد الكبير يجرف الفرد معه مثل ما يجرف السيل الحجارة حتى لو كان الفرد مثقفاً أو عالماً أو أميّاً فهذا لا يغير الكثير.

روح الجماهير هنا يمكن أن تكون كريمة وبطلة ومضحية، ويمكن أن تكون مدمرة وهدَّامة، أو مزيجاً من هذا وذاك في الوقت نفسه.

٢ ـ الفرد يتحرك بشكل واعٍ، أما الجمهور فيتحرك بشكل لا واعٍ.

٣ ـ تحتاج الجماهير لقائد لا يقنعها بالمنطق، بل يجذبها بسحره وهيبته الشخصية ولغة الشعارات البسيطة والقاطعة والحماسية، وقد يتحوَّل هذا القائد إلى طاغية يبطش باسم الجماهير.

يؤكِّد العديد من الفلاسفة أننا في (عصر الجماهير)، وأن هذه هي القوة الجديدة التي سوف تمتص القوى الأخرى، ولم تعد مقادير الأمم تحسم في مجالس الحكام وإنما في روح الجماهير.

حين نتحدَّث عن الجماهير لا نعني أي تجمع، بل نعني

كائناً مؤقتاً مؤلفاً من عناصر متناثرة، ولكنهم متراصو الصفوف في لحظة من الزمن حول هدف معين، ويعمل التحريض والعدوى العاطفية والفكرية إلى تحويل الحماس إلى فعل وممارسة، وهكذا لا يصبح الفرد هو نفسه وإنما يصبح فرداً ضمن مجموعة لم تعد إرادته تقوده.

ولا داعي للعودة إلى العصور البطولية لنعرف مدى إمكانيات الجماهير بل الحالات المشاهدة تكشف أنها لا تبخل أبداً بحياتها عندما يحدث الهياج الشعبي، وستكون قادرة على فعل البطولة والتفاني من أجل قضية نبيلة.

وهي هنا لا تعرف المستحيل أو المستبعد بل سيكون المستبعد هو الأكثر إدهاشاً وتأثيراً وجاذبية.

إن فهم نفسية الجماهير سيُغيِّر كثيراً من التصور حول دوافع هذه الثورات.

تحدث لوبون طويلا عن الصحافة وتأثيرها في نشر الآراء وعجز الحكومات عن قيادة الرأي العام.

لكنه لم يشهد عصر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وموقع (تويتر) و(اليوتيوب)، والتي صنعت جمهوراً افتراضيّاً واسعاً من ألوان الطيف.

(الجماهير) إذاً هي اللاعب الأول والأساس لحدوث الثورات، وقد يقدح زنادها حدث صغير، ولكن إذا كان الاحتقان الداخلي وصل إلى مرحلة الجاهزية للانفجار.

(الشهادة) هي إحدى أهم محركات الثورة وكان شعار الثورة في إيران (الشهيد روح التاريخ).

(بو عزيزي) يحرق نفسه ليوقع بدمه وروحه ورائحة لحمه المشوي أعمق بيان سياسي في التاريخ.

استجابت الجماهير في تونس ثم في مصر أكبر قطر عربي مستهدف أمنياً ومخابراتياً من أمريكا وإسرائيل ﴿فَأَتَاهُمُ اللهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢].

الجماهير تقتات من فشل التجربة التنموية والسياسية، وتحاول أن تستعيد أهميتها وأحلامها المغدورة، وقد نفيت من التاريخ والجغرافيا، وتحولت إلى جموع تكتفي بالبحث عن سبل العيش.

يمكن القول بأن عملية اغتيال المواطنة قد جرت من المحيط إلى الخليج عن سابق إصرار؛ لتحويل المجتمعات العربية إلى شعوب محرومة من الحريات الأساسية، بل ومن فرص التنمية التي تشمل التعليم والصحة والعمل والمشاركة في تقرير المصير.. وتم تشويه وتحوير قيمة الوطنية المرتبطة بالبلاد ضمن قيمة الحقوق والحرية والعدالة، وتم تحويلها إلى ولاء سياسي لشخص أو أفراد أو عائلة.

هناك تغيُّرٌ في العالم العربي بالغ الأثر في الأحداث، ويبدو أن الحسابات الداخلية للدول أغفلته تماماً.

سيصل عدد السكان عام (٢٠١٥م) وفقاً لتقرير التنمية العربية

إلى أكثر من (٤٠٠ مليون) نسمة نصفهم من الشباب.

ووفقاً لتقارير نشرت فإن معظم البلاد العربية فشلت في تحقيق الأهداف التنموية المقررة ما بين عام (١٩٩٠م) حتى (٢٠١٥م) فيما يتعلق بالتعليم وعدالة توزيع الثروة والإصلاح السياسي.

ونتيجة لهذا أصبح ما يزيد عن (٤٠ ٪) يعيشون تحت خط الفقر؛ أي: بأقل من (٢,٧) دولار للفرد يوميّاً.

أما البطالة فزادت عن ضعف معدل البطالة العالمي وبلغت (١٢٪) وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتشير تقارير إلى أن الرقم أعلى من ذلك بكثير.

تقرير منظمة العمل الدولية يفيد بأن عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية عام (٢٠١٠م) بلغ (٢٥ مليون) عاطل، (٦٠ ٪) منهم دون الخامسة والعشرين.

دور الإسلاميين:

اللاعب الثاني هم الإسلاميون، وقد كان لنجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا بقيادة أردوغان، وهو ذو أصول إسلامية، أثر مبهر يعبر عما يمكن أن يحدث من قيادة لها رؤية سديدة وبارعة في إدارة المجتمع.

ومع أن الجماعات الإسلامية واجهت حرباً أمنية وإعلامية قاسية، إلا أنها ظلت الرقم الصعب في المعارضة في سائر البلاد العربية، ومن الواضح أنها شاركت بفعالية في الحراك الثوري،

وإن لم تكن هي البادئة به لكنها دعمته بقدرتها التنظيمية وخبرتها.

ونتائج الانتخابات التي ظهرت في تونس ومصر والمغرب، والحضور الواضح للإخوان المسلمين والجماعات السلفية خير دليل على ذلك.

أصابع خفية:

يشيع البعض وهماً ويُلح عليه أن هذه الثورات من تدبير واشنطن وبضوء أخضر من تل أبيب ويبنون ذلك على:

١ ـ نظرية الفوضى الخلاقة.

٢ ـ أنها عقوبة للحكام الذين رفضوا منهج الإصلاح الأمركي، وتكفير من واشنطن عن مساندتها للنظم المستبدة ضد شعوبها.

لم تكن واشنطن تتمنى أن تقوم الثورات؛ لأنها ضد حلفائها، ولأن حركة الشارع العربي هي عادة ضد واشنطن وإسرائيل، لكن الغرب خبير بالتكيف مع المتغيرات.

ولذا قال وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (أوبير فدرين) في مقال نشرته (الفاينننشال تايمز): إن ما هو مؤكد حتى الآن هو أنه على الغرب أن يتأقلم مع حقيقة جديدة خلاصتها أن العالم العربي أصبح أكثر وطنية، وأن الغرب يخيف نفسه بشبح الإسلام السياسي؛ مؤكداً أنه من السابق لأوانه الظن بأن العالم العربي خرج من الاستبداد ليرتمي في أحضان الإسلام السياسي، ولا يوجد باحث مختص في الشؤون العربية يتوقع تطبيق النموذج الإيراني عربياً.

واستشهد بالنموذج التركي، مؤكِّداً أن الأحزاب الإسلامية ستندمج في العملية الانتخابية الحرة، موضحاً ضآلة احتمال قضائها على المسار الديموقراطي، وأكد أن العصر الذهبي المريح لإسرائيل والغرب قد انتهى، وعليه أن ينسى العلاقة السهلة ويتكيف مع الوضع الجديد بذكاء[1].

ليس من الصعب الوصول إلى نتيجة مفادها أن دعم الغرب وأمريكا للثورات هو فقط لضمان وجود أنظمة بديلة يمكن التعامل معها والحفاظ على مصالح الغرب.

وحسب تشومسكي فإن أمريكا ظلت تفعل الشيء ذاته مع طاغية رومانيا حتى أصبح الوقوف إلى جانبه متعذراً، ومثله رئيس الفلبين الأسبق، والرئيس الكوري الجنوبي، والرئيس الإندونيسي.

وأشير هنا إلى بحث سابق أعده باحثان أمريكيان وطبعته مؤسسة (راند) تحت عنوان: (شعور الحصار)، وتوقع الباحثان ألا يبقى في العالم العربي إلا المعارضة الإسلامية، واقترحا إدماجها في النظام السياسي، وتحميلها المسؤولية مع رعاية الحذر والدقة؛ لأن الأمر لا يخلو من تعقيد.

ويبدو أن ذلك لم يحدث آنذاك، ولكنه حدث بعد الثورات في أكثر من بلد.

---

(١) الجزيرة نت (على الغرب ألا يخشى الثورات العربية).

الثورات العربية بعيون إسرائيلية:

وقد طغت نبرة التحريض على الثورة في الإعلام الإسرائيلي، وركَّز كتَّاب المقالات والمحلِّلون والأكاديميون على الإساءة إليها، وربطها بالقوى الإسلامية، ووصفوها بالوهم، وأن الشبكات الاجتماعية وقنوات مثل الجزيرة قد ضخَّمتها، ولو قام أفراد الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين لما تنحَّى مبارك، وقالت تلك المنابر الصهيونية: إن الشعوب العربية غير مؤهلة للتعايش وفق الديموقراطية.

مذيع القناة العاشرة (يارون لو ندون)[1] قال: إن التغيير ليس بفضل الجماهير، بل بسبب عدم قمع مبارك ونظامه للمظاهرة الأولى.

وأضاف: إن نظرية تعطُّش الشعوب للحرية هي نظرية رومانسية، والحقيقة مغايرة تماماً.

ما جرى في بنغازي ينقض هذه النظرية، فإطلاق الرصاص هو الذي فجَّر الثورة.

وينفي الدكتور (ديفيد بوقعي) أن يكون المستقبل ديموقراطيّاً، ويسمي الثورة (ثورة قناة الجزيرة).

وأفاد بحث تحليلي صدر عن (مركز الدراسات المعاصرة) بالداخل الفلسطيني أن إسرائيل ترى في التحولات الحاصلة تهديداً مباشراً لكيانها.

---

(١) الجزيرة نت (تحريض إسرائيلي ضد ثورة المصريين).

وفي مؤتمر (هرتيزليا) للأمن القومي؛ المنعقد في إسرائيل اعتبر الباحثون أن الوقت لم يعد في صالح إسرائيل، وأن الرهان على ضعف العرب واختلافهم لم يعد دقيقاً، وأشاروا إلى تراجع قوة الولايات المتحدة في المنطقة، وانشغالها بقضايا الداخل، وفشلها في العراق وأفغانستان، ومواجهتها أزمة اقتصادية حادة.

وأكد رئيس المؤتمر (داني هوتشيلد) أن هذه التطورات تضعف الدول العربية المعتدلة وإسرائيل.

يُذكر أن فيلماً إسرائيليّاً بعنوان: (إسرائيل عام ٢٠٤٨) عرض في دور السينما، يتنبأ بزوال إسرائيل في نفس العام؛ نتيجة فقدان المناعة القومية وتلاشي اللُّحمة الداخلية.

وطغى مصطلح (الحرب الأهلية) في مصر على تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية.

واعتبرت (معاريف) و(يديعوت أحرنوت) أن أمريكا وإسرائيل يتنازعهما الحنق على الرئيس الأسد والخوف من تداعيات سقوطه..

وكل هذه التحليلات وغيرها تقف على خشبة واحدة تدفعها المفاجأة من انفجار الشارع العربي وصرخته وطلبه للحرية.

الفصل الثالث

ما بعد الثورة..

تساؤلات في مفاهيم ملتبسة



أولاً: دول ما بعد الثورة
وسؤال تطبيق الشريعة

السيادة والمفهوم:

الإيمان بسيادة الشريعة مبدأ لا يخضع للنقاش في مجتمع مسلم، وهذا ما أقرَّته الأوراق الوطنية في مصر؛ كورقة الأزهر، ووثيقة المجلس الوطني للمبادئ الدستورية، ووثيقة البرادعي، وعامة الأحزاب، وكذلك الحال في ليبيا وتونس، وهو تدوين لإيمان الشعوب بالإسلام، واحتكامها إلى شريعته، أما تفصيلات العلاقة بين الدين والدولة فيجب أن تعالج على ضوء الظروف الخاصة لكل بلد.

وهنا مفردتان نقف عندهما:

الأولى مفردة (**تطبيق**) والمقصود بها: إنفاذ الأحكام، ولكنها توحي بأننا أمام شيء جاهز ومحدد، وكل ما في الأمر هو نقله من الأذهان أو من الكتب إلى الواقع بصورة آلية، ولعل

الكثيرين ممن يتحدثون عن هذا المعنى يتبادر إلى أذهانهم: إقامة الحدود على الزناة، واللصوص، والسحرة قبل كل شيء.. ولكنهم يتجاهلون الظروف الموضوعية والشروط الشرعية لإقامة العدالة الاجتماعية والسياسية، أو على الأقل الحد الأدنى من العدالة التي جاءت هذه الأحكام لكفالتها والقيام عليها.

ثَم غيورون يصرون على (تسطيح) القضايا المركبة، ولا يريدون أن يكلفوا أنفسهم عناء التفكير قبل العمل، ولهذا يبتلون بالتلاوم بعد الفشل.

الثانية (**الشريعة**) ويقصد بها هنا: الأحكام التفصيلية، والكثير من الأحكام التفصيلية يكون على وجوه عدة، أو كما يقال تجري فيه الأحكام الخمسة أو بعضها، فيكون واجباً حيناً، ومحرَّماً حيناً آخر، أو مكروهاً، أومستحباً، أو مباحاً، واختيار واحد من هذه الأحكام مبني على معرفة الواقع الذي سنوقع عليه الحكم والمصلحة المترتبة.

ومن الطريف أن أحد الشباب المتحمِّسين يعتذر عن عدم تطبيق بعض الأحكام في عهد النبوة والخلفاء الراشدين بأنهم كانوا في فترة ضعف، وكأن العصر الذي يعيش فيه هو عصر القوة الإسلامية!

الإسلام صالح لكل زمان ومكان ـ كما نردد دائماً ـ لكن هل المسلمون صالحون لكل زمان ومكان؟ وكيف يكونون كذلك إذا قل فقههم في الشريعة وضعف نظرهم في الواقع؟

إن مسألة تطبيق الشريعة من أهم ـ إن لم تكن هي أهم ـ المسائل التي تحتاج إلى فقه متمكن لا يجافي القواعد الشرعية والنصوص القطعية، ولكنه لا يتنكر للوقائع المشهودة والمصالح الظاهرة.

الكثيرون يغرقون في تفاصيل الشريعة عن النظر إلى عللها ومقاصدها ومصالحها وظروف تطبيقها وشروطها الموضوعية في الحال والمآل.

إن التطبيق الأمثل للشريعة مرتبط بنظام الخلافة الراشدة، وسنرى لاحقا كيف اجتهد الخلفاء في تحقيق هذا المقصد السامي، وبعدهم يلزم الفقهاء الراسخين النظر في إمكانيات الواقع وتقدير المصالح.

الشريعة متجدِّدة:

في حياة النبي ﷺ لم تكتمل الشريعة إلا قبل موته بثمانين يوماً، وكانت الأحكام تنزل بحسب الأسباب والظروف، وثَمَّ أحكام لم يعمل بها لفوات شروطها، أو لقيام الموانع مما يدل على التدرُّج، ومراعاة عدم الانقلاب على الشريعة.

وهذا يؤكد أن تطبيق الشريعة يعني مراعاة القواعد الشرعية والمصالح الظنيَّة التي بُنيت عليها تفاصيل النصوص، لا أن نتمسك ببعض الأحكام بعيداً عن عللها ومقاصدها في المصالح الدنيوية، ونأخذها كما نأخذ نصوص العبادات المحضة التي قصد

بها مجرد الامتثال، لنهدم بتلك النصوص القواعد والمقاصد التي جاءت بها الشريعة.

وتلك الأحكام يجب فيها مراعاة الموازنات والضوابط بين خير الخيرين وشر الشرين، فقد لا تكون المجتمعات بحال يهيؤها للتنفيذ الأمثل.

ومن أهم وأدق المباحث في هذا.. أن الشريعة تحتوي على أحكام مختلفة، متفاوتة الرتبة بين الضروريات والحاجيات والتحسينيات.. فلا يمكن المساواة بين مبدأ عام يفتقر إليه عامة الناس في مصالحهم، وبين حكم خاص يتعلق بممارسة الفرد وسلوكه الشخصي.

وفي عهد الخلفاء الراشدين قد نرى أمثلة خالف فيها الخليفة ما كان عليه العمل في عهد النبي ﷺ، كما فعل عمر رضي الله عنه في مسائل عديدة سوف آتي على شيء منها، وهذا يؤكد أن المقصود في تطبيق الشريعة هو مراعاة مقاصدها وقواعدها.

وأيضاً فإن إجماع الصحابة رضي الله عنهم والخلفاء الراشدين هو حجة، وعليه فما جرى في عهد الخلفاء الراشدين وكان محل إجماع، فهو استكمال تدريجي لمواد الشريعة وأحكامها.

والنظر في المستجدات والنوازل العظيمة في كل عصر بما يفضي إليه من إجماع أو اختلاف؛ هو استكمال تدريجي لذلك، وهو فعل لا يتوقف ما دام في الأرض حياة تزخر بالمتغيرات، وفقه يحاول معرفة حكم الله ورسوله فيها.

الأصول الشرعية تشبه المصانع التي تنتج مفردات بصفة مستمرة بحسب ما يوضع فيها من معلومات وحقائق، فتنتج ـ مثلاً ـ حكماً بتحريم المخدرات بناء على نص أو قياس أو إجماع. وحكما آخر بإباحة أطفال الأنابيب بضوابطها الخاصة، أو نقل الأعضاء، أو مجموعة من العقود التجارية الحادثة.. مع مراعاة الفرق بين ما هو محل إجماع، وبين ما هو محل خلاف.

مراعاة التَّدَرُّج:

يتلو ذلك النظر في كيفية إنفاذ هذا الحكم على الواقع والعقوبات المناسبة للمتجاوزين، والحلول للمبتلين؛ الذين يراد علاجهم بمنحهم جرعات من المخدر أقل فأقل حتى يتخلصوا من السموم والإدمان، ويصلوا إلى مرحلة العافية.

وفي فترة مبكرة ظن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز بوالده التباطؤ في تطبيق الشريعة، وسأله عن ذلك فقال: «ماذا تقول لربك إذا لقيته، وقد تركت حقّاً لم تحيه وباطلاً لم تمته.. ما يمنعك أن تمضي لما تريد من العدل.. والله، لا أبالي لو غلت بي وبك القدور في الحق؟! فقال له عمر: لا تعجل يا بني؛ فإن الله تعالى ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرمها في الثالثة.. وبحسبي ألا يمر يوم إلا وأنا أزيل منكراً أو أنشر معروفاً حتى ألقى الله.. وإني أخاف أن أحمل الحقَّ على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من هذا فتنة»[1].

---

(١) ينظر: «الزهد» لأحمد (١/ ٥٠٤)، و«حلية الأولياء» (٥/ ٣٥٤)، و«تاريخ دمشق» (٣٧/ ٤٥، ٤٦)، و«الكامل في التاريخ» (٤/ ١١٩)، و«الموافقات» (٢/ ١٤٨).

التدرُّج إذاً يراعي استعداد الناس لفهم الأمر وقبوله، وخلط ذلك بالمصالح الدنيوية التي جاءت بها الشريعة في تطبيقها، ولكنها توافق رغبات الناس من حيث الرفاه الاقتصادي، وحفظ الحقوق، وتعميق الانتماء، والمشاورة التي تشعرهم بأهميتهم.

تحقيق المناط:

يكثر الاستشهاد في باب الأمر بالمعروف لدى أئمتنا بقصة الرجل الذي بال في المسجد، وقد خطر ببالي سؤال يتعلَّق بما يسمِّيه الأصوليون بـ(تحقيق المناط)، وهو: ماذا كانت الشريعة في تلك الحالة؟ هل كانت الإنكار الفوري والمنع الإجرائي؛ الذي فعله الصحابة بزجر الرجل ومطالبته بالكف وهو كان يفعل منكراً ظاهراً تدل الشريعة والفطرة على قبحه؟ وقد قال الرسول ﷺ: **«مَن رأى منكم منكراً فليغَيِّرْهُ بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان»**[1].

والأمر هنا ممكن باليد وباللسان، والذين أنكروا استخدموا اللسان، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، وترك الأمر بعض الوقت حتى أتم الرجل ما بدأه، ثم عالج الأمر بحكمته، وعلّم الرجل ماذا أخطأ، وأمر بتنظيف المكان.

لقد أنكر عليهم النبي ﷺ كلمة (مَه.. مَه) التي تعني الزجر الشديد، فكيف بما فوقها؟

(١) ينظر: «صحيح مسلم» (٤٩).

الشريعة الأصلية هي نظافة المساجد، وصيانتها عن الأذى والنجاسة، والشريعة الأصلية في شأن الرجل الإنكار عليه، ومنعه بما هو مقدور عليه.

والذي حدث شيء غير هذا بادي الرأي.

والغريب أن النبي ﷺ أنكر على المنكرين، ونهاهم عن المضي في إنكارهم، وطلب إليهم الكفَّ والترك، وألا يعجلوا الرجل ولا يزرموه ولا يقطعوا عليه بوله، ولم يعمل في حقهم ما أعمله في حق الأعرابي من التريُّث والمراعاة، ولعل ذلك كان اعتمادا على رسوخ إيمانهم؛ لأن فعل الرجل كان عفويّاً بدافع ذاتي فطري، بينما فعل المنكرين كان فعلاً يتكئ على الشريعة، ويظن أنه يطبق نصوصاً صريحة صحيحة، وهو فعلاً أمام نصوص صريحة وصحيحة، ولكن الشأن في تطبيقها، وهنا تبرز معضلة (تطبيق الشريعة)، هل هي وضع الأحكام موضع التنفيذ والإمضاء العملي فحسب كما حدث من المنكرين في تلك القصة؟ أم يعنى جانباً خاصّاً كإقامة الحدود، والذي هو زاجر عن الفعل وحافز على الترك، بحيث لو لم يقع الجرم أصلاً لم يقم حد، وله إجراءاته العملية والظرفية المعروفة.

وإقامة الحد مما ليس يجتهد في تحصيله، بل جاءت السُّنَّة النبوية بدرئه بالشبهات، وعدم تطلّبه، والحث على الستر ونحو ذلك؛ لأن الحاكم أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة، وقد قال إبراهيم النخعي: «لئن أعطل مائة حد قد ثبتت،

أحبُّ إليَّ من أن أقيم حدّاً لم يثبت»[1].

وأسند ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لئن أعطِّل الحدود بالشبهات، أحبُّ إليَّ من أن أقيمها بالشبهات»[2].

وربما كان الزجر بتشريع الحكم أقوى من الزجر بتطبيقه، والشبهة ربما التبست فرداً، وربما اتسعت لتشمل خلقاً كثيرين، كما في الخلاف الفقهي في شرب بعض الأنبذة التي يلحقها بعضهم بالخمر ويراها آخرون في دائرة المباح، ومثله بعض الأنكحة المختلف فيها.

أم إن تطبيق الشريعة وإنفاذها يعني ـ ولا بد ـ فهم الأمر القائم لفرد أو جماعة، والاجتهاد في اختيار ما يناسبه، وإعطاء الزمن حقه ولو تأخر الأمر عن الفور والآن، وهو نوع خاص من الاجتهاد لا يتيسر إلا للخاصة من العلماء الربانيين، المتوفرين على معرفة نصوص الشريعة وقواعدها، والعارفين بالواقع البشري الثقافي، والسياسي، والاجتماعي.

الخطأ البشري قائم:

تطبيق الشريعة ليس يعني أن الناس سيصبحون ملائكة، ولا أن الخطأ البشري سيختفي أكان خطأ متعمداً أم كان جهلاً، أو كان معاندة للشرع ونبذاً لحكمه.

---

(١) ينظر: «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١/ ٢٨٢).

(٢) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٨٤٩٣).

ثَمَّ خطأ بسيط فردي كما هنا، وثَمَّ خطأ مركّب ومتراكم تحوَّل إلى عادة تاريخية اجتماعية أو سياسية، ولا يخلو من تعقيد والتباس.

وأخطاء غدت جزءاً من هوية شعب أو قبيلة حتى أصبحوا يدافعون عنها ويقاتلون دونها.

وأخطاء هي عرف عالمي، تكرّسه علاقات، ووسائل إعلام، وتقاليد، ومؤثرات.

وثَمَّ ما لا يُعدُّ خطأ، ولكنه عرف سارٍ جارٍ متداخل، يمكن تحليله إلى صوابات كثيرة ومشتبهات، وربما تستقر أوضاع بشرية استقراراً تصعب مقاومته، ويعدّ الجهل به تعامياً عن حقائق مادية ماثلة للعيان، ولو كانت غريبة، كما قال أبو تَمَّام:

عَجِبتُ لِصَبري بَعدَهُ وَهوَ مَيِّتٌ ... وَكُنتُ امرأً أَبكي دَماً وَهوَ غائِبُ

عَلى أَنَّها الأَيّامُ قَد صِرنَ كُلَّها ... عَجائِبَ حَتّى لَيسَ فيها عَجائِبُ!

حتى الخطأ هو جزء من الوجود الإنساني لا يمكن خلو الحياة منه، ولهذا شُرعت التوبة، وشُرع الاستغفار، وشُرعت الكفّارات، وكان من أسماء الله «الغفور»، حتى قال النبيُّ عليه الصلاة والسلام: **«والذى نفسى بيده، لو لم تُذْنِبُوا، لذهب اللهُ بكم، ولجاء بقوم يُذْنِبُونَ، فيستغفرون الله، فيغفر لهم»**[1].

قطعاً لم يكن الموقف النبوي موقف التسويغ أو الرضا،

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٩).

فالمنكر يظل منكراً ولو فعله الناس، والإنكار بالقلب هو أدنى درجات الإيمان؛ كما في حديث أبي سعيد: **«مَن رأى منكم منكراً فليغَيِّرْهُ بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان»**[١].

لكن ثَمَّ مسافة بين النص وبين تطبيق النص، فالشريعة إذاً شيء، وتطبيق الشريعة شيء آخر، وهذه فكرة جوهرية تحتاج إلى تأمُّل ومناقشة.

هنا يدخل الجانب البشري في محاولة التطبيق، وهو اجتهاد يحتمل الصواب والخطأ؛ ولذا كانت اجتهادات الأئمة غير معصومة، وهي بين الأجر والأجرين، كما في حديث عبد الله بن عمرو.

ولا أفضل ولا أصح تديناً ولا أتم فقهاً من الصحابة الذين نهاهم النبي ﷺ أن ينزلوا الناس على حكمهم؛ لأنهم لا يدرون هل يصيبون فيهم حكم الله أم لا[٢].

منطقة اجتهاد:

نقل الحكم الشرعي من إطاره النظري المجرد إلى صورة عملية، ومحاولة تنزيلها على فعل المكلَّف؛ هي اجتهاد بشري يتراوح بين النصوص وبين أحوال الناس، ويقوم بهذا الاجتهاد بشر تعتريهم صفات البشرية؛ حتى مع تمام الإخلاص والتجرّد.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

(٢) ينظر: «صحيح مسلم» (١٧٣١).

ومنطقة هذا الاجتهاد هي ملتقى الزمان، والمكان، والإنسان، والحدث، والنص؛ كما في بحث العلامة ابن بيّه «فقه الواقع والتوقع».

إذاً هي معادلة تتغير نتيجتها إذا تغير أحد طرفي المعادلة.

فَهْم واقع الأفراد والشعوب النفسي والفكري، وقدر ما يتحملون من الشرع، وما يصلحهم ويصلح لهم؛ هو فقه دقيق تختلف فيه الأنظار، ويتفاوت في دركه النظّار.

والتطبيق العملي مركَّب من معرفة النصوص الأصلية أولاً، ومن معرفة الظرف التاريخي الذي يراد التماس حكمه ثانياً، بما في ذلك معرفة الاستعداد للقبول وردّات الفعل، وهل تعود على المجموع بالضرر، أو تربك مسيرة الحياة، أو تربك مسيرة الإصلاح المتدرّج؟

تربك مسيرة الحياة بإثارة المشكلات، والتنازع الشديد المؤدي إلى انفصام عروة الجماعة، أو تراجع التنمية والاقتصاد، أو تسلّط الأعداء..

أو تربك مسيرة الشريعة ذاتها؛ بالانقلاب عليها، وسوء الظن بدعاتها، واعتقاد أنها جزء من الماضي ينبغي هجره، وعدم محاولته؛ لأن القدر الذي شوهد منها لم يراع فيه ظروف الحال، ولم يعط حقه من الفقه كما ينبغي.

أجد ممارسات دعوية مخلصة أحيانا تكون سببا في حصول الشك في الدين ذاته لدى فئات من المجتمع والنساء أو الشباب

أو الضعفاء الذين لم تتم مراعاة ظروفهم وثقافتهم في الخطاب.

عنصر الظرف المحيط ليس محايداً بل هو متغير، ومن هنا جاءت مشاكلة الناس لزمانهم، وليس في الأمر وصفة جاهزة بل فقه ومحاولة.

حين أفتى بعض الصحابة الرجل بالاغتسال من الجنابة وهو جريح فمات، قال ﷺ: **«قتلوه قتلهم اللهُ، ألَا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنما شفاءُ العِيِّ السؤالُ..»**[1].

وهذا يؤكِّد أهمية الفقه في المسألة، والسؤال عنها، وألا يفتات فيها إلا من اكتمل فقهه، وتمّ له آلة الفهم والاستنباط.

فقد دعا النبي ﷺ على من ظن أنه أخذ بالظاهر، ولم يراع واقع الحال لفرد، ومراعاة واقع الحال لجماعة أولى.

ومنه يعلم أن الاستطاعة الواردة في الكتاب والسُّنَّة لا تعني قدرة الإنسان على فعل الشيء من حيث الإمكان المادي فحسب، بل تعني ما هو أبعد من ذلك، وهو تحقيق المصلحة ودرء المفسدة.

وقد كان النبي ﷺ قادراً على منع الأعرابي من فعله، وكان قادراً على هدم الكعبة وإعادة بنائها على قواعد إبراهيم، وكان قادراً على قتل المنافقين، وترك ذلك كله؛ لأن فعله يجرُّ مفسدة

---

(١) أخرجه أحمد (٣٠٥٦)، والدارمي (٧٧٩)، وأبو داود (٣٣٦، ٣٣٧)، وابن ماجه (٥٧٢)، وابن خزيمة (٢٧٣)، وينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٧٧)، و«شرح بلوغ المرام» (١٢٣٦/٣ ـ ١٢٣٩)، و«فقه العبادة» للمؤلِّف (٣٠٦/١، ٣٠٧).

أعظم، أو يُفوِّت مصلحة أعظم: **«لا يتحدَّثُ الناسُ أن محمداً يقتُلُ أصحابَه»**[1]. فهذه مفسدة إعلامية قصد تفويتها على المغرضين المتربصين، وخشية أن تُنكر قلوب الناس تغيير الكعبة، أو يظنوا أنه قصد بذلك الجاه والمنزلة، وربما تزعزع يقينهم بحرمة البيت وهيبته!

الكليات والجزئيات:

الأمر الذي كان واضحاً منذ البداية وفي كافة الأحوال هو ما يتعلق بالكليات الأساسية والأصول الجامعة؛ من أمر التوحيد، ونبذ الشرك والأنداد، فهذا كان أعظم أصل دعا إليه الأنبياء جميعاً، وجاء خاتمهم ﷺ لتعزيزه، وترسيخه، وأفاض القرآن الكريم في الدعوة إليه، وبيان أدلته، ونفي ما يضاده أو ينقصه، بما في ذلك أمر الإيمان بالرسل، والكتب، والآخرة، وسائر ما يجب الإيمان به.

والأمر الثاني يتعلق بالكليات؛ التي عليها مدار حياة الناس وسلامتهم؛ بحفظ ضروراتهم، ومصالحهم، ومتطلبات عيشهم؛ كالعدالة، وحفظ كرامة الناس، وحرياتهم، وسائر حقوقهم.

وقد يسمِّي الأصوليون هذا بـ«الضرورات الخمس»؛ التي هي: حفظ الدين، والنفس (الحياة)، والمال، والعقل، والنسل أو العرض. ويُضاف إليها حفظ الاجتماع ومتطلباته من الحرية

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥١٨، ٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

والكرامة الإنسانية والنسيج الاجتماعي المكون لشعب أو أمة.

والشريعة لم تأت بحفظ ذلك فحسب، بل بتنميته، وزيادته، وتعزيزه.

ولو تأملت جملة الأحكام الشرعية لوجدتها تدور حول هذه المعاني الجوهرية.

والسياسة الشرعية تقتضي تقديم هذه الأصول العظيمة على غيرها، ولو ترتب على ذلك تفويت بعض الجزئيات والتفصيلات.

وسأحاول تدوين بعض الشواهد الدالة على السياسة النبوية في رعاية الأصول الربانية، أو رعاية الأصول الإنسانية؛ التي عليها مدار صلاح الدين، أو مدار صلاح الحياة الدنيا، واستقامة أحوالها.

إنه لسوء الحظ تبدو كثرة كاثرة من المهتمين مشغوفة بالفروع والجزئيات أكثر من شغفها بالأصول والكليات، ونتيجة لهذا الخلل في النظام الفكري والمدرسي يقع الجور على الأصول الكلية وإهمالها وإغفالها، أو اعتبار الحديث عنها تحصيل حاصل، أو عدّه هروباً من الميدان، فالميدان جدل محتدم لا يتوقف حول فروع الغالب أنها غير قطعية في الشريعة، أو حول صغائر في الحياة ليست ذات تأثير، بينما الأصول العظام تعاني من نقص الوعي وضعف الاهتمام!

تطبيق الشريعة في أرض السواد (العراق) هل كان بإمضاء ظاهر النص على أن الغنائم تقسم على الجند الفاتحين سواء كانت

منقولة أو غير منقولة، وهذا ما ارتآه بعض الصحابة، وتميل إليه عادة نفوس الجند الذين ضحوا في الميدان وبيدهم السلاح؟! أم كان بما رآه عمر من فرض الخراج عليها مراعاة لمصلحة الأجيال القادمة وقال كلمته المشهورة: «فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء! ما هذا برأي». وقال: «إذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره؟!»[1].

واشتد النقاش وطال كما هو مدوَّن في المراجع حتى اقتنع عامة الصحابة دون ضغط أو إكراه في مشاورة علمية نموذجية، فأمر عمر بوضع الخراج.

تطبيق الشريعة في سهم المؤلَّفة قلوبهم من أهل الزكاة هل كان بإعمال النص وما كان عليه الرسول ﷺ وأبو بكر؟! أم بما فعله عمر محتجّاً بتغيُّر الواقع وأن المصلحة الداعية إلى إعطاء المؤلفة قلوبهم لم تعد قائمة إذ قوي الإسلام وأغنى الله المسلمين عنهم؟! فمنعها عنهم عمر رضي الله عنه.

تطبيق الشريعة في قطع السارق، هل كان بإمضاء الحكم في جميع الظروف والأحوال على مَن سرق نِصَاباً فما فوقه من حِرْز وفق ما يقتضيه النص؟! أم في درء الحد بسبب ظرف اقتصادي؟! كما فعل عمر رضي الله عنه عام الرمادة، وكما يُروى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) ينظر: «الخراج» لأبي يوسف (ص٣٥).

تطبيق الشريعة هل يعني جواز نكاح الكتابية، كما هو في نص التنزيل، أم منع ذلك كما فعله عمر ﷺ واحتج بالخوف من مواقعة المومسات، أو أن يختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن ويعرضوا عن نساء المسلمين؟

تطبيق الشريعة هل يعني جلد شارب الخمر، كما يفعل في عهد النبي ﷺ من ضربٍ غيرِ محدَّدٍ؛ منهم مَن يضرب بيده، ومنهم مَن يضرب بثوبه، ومنهم مَن يضرب بنعله؟

أم هو ما آل إليه الأمر حين شكا خالد إلى عمر انهماك الناس في الخمر واستهانتهم في العقوبة، فشاور الصحابة، وكان منهم عبد الرحمٰن بن عوف الذي قال: إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وعليه حد المفتري ثمانين جلدة، والخلف جار هل يجلد أربعين أو ثمانين؟

تطبيق الشريعة هل هو بإمضاء الطلاق الثلاث واحدة، كما كان في عهد الرسول ﷺ وأبي بكر، أم بجعله ثلاثاً كما رجَّحه عمر، وهو في حديث رواه مسلم عن ابن عباس قال: «كان الطلاقُ على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وسنتين من خلافة عمرَ؛ طلاقُ الثلاث، واحدةً، فقال عمرُ ابن الخطاب: إن الناسَ قد استعجلوا فى أمر قد كانت لهم فيه أَنَاةٌ، فلو أمضيناه عليهم. فأمضاه عليهم»[1].

---

(١) ينظر: «الموطأ» (٢//٧٤٨)، و«صحيح مسلم» (١٤٧٢)، و«محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» لابن عبد الهادي (١/ ٣٢٣)، و«دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية» لعبد السلام بن محسن آل عيسى، و«كيف نختلف» للمؤلِّف (ص٥٩).

قد تعلن دولة عن تطبيق الشريعة باستغلال قداسة الاسم واستجلاب رضا شعبها.. فتتحول قيمة تطبيق الشريعة إلى شعار سياسي.. فالشريعة من أهم معانيها تحقيق العدالة، والحكم بين الناس بالقسط، وإقامة الحقوق.. ونصرة الضعيف، وحفظ المال العام، وحماية أعراض الناس وأنفسهم من العدوان والضرب أو السجن أو القتل.

وقد تصبح الدولة إسلامية دون أن تعلن عن نفسها أنها كذلك بتحقيق المقاصد العليا للشريعة.

وفي مجتمع إسلامي فالإعلان عن مرجعية الشريعة بوضوح، وأنها الحاكمة للقوانين؛ يمنح ثقة وطمأنينة، ويبقى التعامل مع الشريعة بشموليتها بعيداً عن الانتقائية ضرورة لا محيد عنها.



ثانياً: هوية الدولة ما بعد الثورة
(دينية أم مدنية؟)

مصطلح (المدني) ذو معنى فضفاض، ويمكن استخدامه على أكثر من وجه، والعبرة بالدستور والأحكام الضابطة للحراك السياسي، وكثير من الإسلاميين لا تناقض عندهم بين الدولة المدنية والدولة الدينية.

إن إسلامية الدولة تعني التزامها بالقيم الدينية الإسلامية، وأن الشريعة إطار قراراتها وخياراتها، أما المدنية فتعني التزام الأمة أو الشعب بالترتيبات الاجتماعية الإنسانية التوافقية بين جميع فئات المجتمع وهم المواطنون بخياراتهم وقناعاتهم.

ولكن مصطلح (الحكومة الدينية) موهم فهو تاريخيّاً ارتبط بمعنى الثيوقراطية أو حكم رجال الدين وهو الشيء الذي لم يكن حاضراً في الفكر الإسلامي ولا التاريخ الإسلامي إلا مع نظرية ولاية الفقيه المستحدثة في الفكر الشيعي.. فرجال الدين ليسوا مشرِّعين ولا يحتكرون السلطة ولا السياسة..

وليس في الشريعة ولا في التاريخ والفكر الإسلامي دولة دينية ثيوقراطية.. بل إن فقيها من أشهر المفكرين الإسلاميين في العصر الحديث الذي تبنى فكرة الحاكمية.. (أبو الأعلى المودودي) تحفَّظ على فكرة الدولة الدينية (وهي القائمة بسلطة رجال الدين) ورأى أنه ليس في الإسلام ما يؤيدها ويدعمها بل هي فكرة دخيلة ومضللة.. وقد تكون عاملاً مساعداً لتثبيت الاستبداد وإعادته من جديد باسم الدين.

ففي هذه المصطلحات «الدولة المدنية» تعني وجود العقد الاجتماعي المدني بين سلطات الدولة ومؤسساتها القائم على العدالة وتوزيع السلطة.. و«الدولة الإسلامية» من جهة وجود الضوابط والمقاصد الإسلامية فيها..

فالحكومات والمؤسسات معبرة عن إرادة الشعب وخياراته، وهي وكيلة عنه وفق تعاقد مدني صرف، وضمن شروط يجب الوفاء بها والرقابة عليها والمحاسبة، وقد قال الله تعالى عن ذاته الكريمة: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فالناس جميعاً مسؤولون إذاً، والسلطة في الإسلام بشرية وليست كهنوتية.

حين تكون الدولة واقعة تحت سلطة فصيل أو حزب بشكل دائم فليس ثَمَّ ضمانة من وقوع الاستبداد.

وشر أنواع الاستبداد هو ما مورس باسم الدين، وحمل الناس على قبوله وتسويغه، وإلا تعرضوا للعقاب الدنيوي، والوعيد بالحرمان الأخروي أيضاً.

يجب إذاً فصل السلطات الثلاث: (التشريعية، القضائية، التنفيذية) بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية متوازنة وبعيدة عن الفساد.

إن فصل السلطات فقه عُمَري راشدي تجلّى في قوله لمعاوية وهو أمير الشام: «إنه لا سلطان له على عبادة بن الصامت وهو قاضي فلسطين»[1].

وفي القرآن الكريم إشارة واضحة إلى هذا الفصل، فالسلطات التشريعية هي (الكتاب)، والسلطات القضائية هي (الميزان)، والسلطات التنفيذية هي (الحديد).

وكان النبي ﷺ يبعث الولاة والقضاة.

حين يهيمن الحاكم الفرد على الإدارة والقضاء يصبح الفساد محصلة طبيعية حتى لو حاول طرف لجمه فلن يكون بمقدوره ذلك؛ لأنه سيكون تسلل إلى نسيج المجتمع وعلاقاته.

---

(١) ينظر: «سنن ابن ماجه» (١٨)، و«مسند الشاميين» (٣٩٠)، و«أسد الغابة» (١٥٨/٣).



ثالثاً: الحل الديموقراطي والنظام السياسي في الإسلام

سقوط ديكتاتور متسلِّط هو سبب لاحتفاء عظيم، ويوفر لحظات من المتعة والفرح والاسترخاء من أجمل ما يمر بالإنسان، ويحسن أن يغتنمها المرء لممارسة فرح طفولي بعيداً عن الحسابات، وأن يتذكر معاناة الذين وقعوا تحت تسلُّطه لمدد طويلة.

أولئك الذين دفعوا ثمناً باهظاً أثناء النضال وهم أحياء الآن يستحقون الفخر والشكر.

أما أولئك الأموات، فيكفيهم قوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝١٥٧﴾ [آل عمران: ١٥٧].

جُبل كثيرون على الدندنة حول عيوب الديموقراطية، وهو نظر حسن لمن عرفها وعاشها وخبر فلسفتها، وليس لمن يسمع

عنها وينشغل بتفكيك اسمها، والأجدر أن يدندنوا حول عيوب الاستبداد والسلطة المطلقة؛ التي هي شر وفساد.

لا بأس أن نلاحظ أن الحكم الاستبدادي يمكن أن يحل محلَّه أيضاً حكم استبدادي، كما يقول أرسطو.

ولذا لا بد من التواضع والاتفاق على صيغة تضمن العدالة والانتقال إلى وضع أفضل.

لن يكون هذا الوضع مرضياً تماماً لأي طرف بالنظر إلى أنه لن يحقق مجموع الصورة النظرية الموجودة لدى كل فصيل، ولكنه يمكن أن يكون مرضياً للجميع باعتبار أنه الحل الأمثل أو كما يقول (تشرشل) عن الديموقراطية: النظام الأقل سوءاً.

سؤال: ما هو الموقف الإسلامي من الديموقراطية؟

ثَمَّ اتفاق على أن فكرة الديموقراطية ولدت في (أثينا) في القرن السادس قبل الميلاد، وكانت تعني ببساطة التخلي عن حكم الأرستقراطية السائد، وفتح الباب لأكبر عدد من المواطنين للمشاركة في القرار مباشرة أو عن طريق ممثليهم، وكان هذا الحق محظوراً على النساء والعبيد.

النظام الديموقراطي الغربي يستند إلى فكر مادي يجعل الإرادة الإنسانية هي المرجع الأول والأخير في تقرير ما هو حق وصواب، فالحقيقة هي قضية ذاتية إنسانية وكل فرد يقرر لذاته ما يراه صواباً، ثم يتم التوافق بين أفراد المجتمع بنظام يخضع له الجميع.

فهناك الفلسفة المادية إذاً التي يُعتبر الموقف الإسلامي في خلاف جوهري معها.

وهناك الممارسة السياسية والتجربة الإنسانية والإجراء الإداري الذي يمكن اقتباسه وفق التفاعل الحضاري الإيجابي والظروف البيئية للمجتمع فكل تجربة سياسية كي تنجح ماديّاً وواقعيّاً لابد أن تخضع لشروط واقعها المراد تطبيقها فيه، وللشروط الدينية والثقافية في ذلك البلد.. ولذلك يقول مفكر التنوير الفرنسي جان جاك روسو «في بداية كل أمة تريد تأسيس سياستها.. لا بد أن تعتمد على الدين».

في القرآن الكريم ذم الأغلبية فهل يعني هذا ذم الكثرة مطلقاً وأن النخبة دائماً على حق؟

كتب الدكتور أحمد رحماني كتاباً سماه: «الحقيقة الجوهرية في مشكلة الأقلية والأكثرية» وخلص في بحثه الطويل إلى أن الأكثرية على مدار التاريخ البشري تقف في الجانب السلبي، وأن الأقلية الواعية هي التي تقف في الطرف الإيجابي.

بيد أن هذا التعميم يصطدم بأن القرآن الكريم ذم (الملأ) بإطلاق في الكثير من الآيات، والملأ تعني: الكثرة وتعني السلطة.

وفي السُّنَّة النبوية عوَّل الرسولُ ﷺ على شهادة الناس للإنسان بالخير أو الشر: «**أنتم شهداءُ الله في الأرض**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

والإجماع هو أحد أدلة الفقه الإسلامي، وقد يكون الإجماع تقريبيّاً بمعنى أنه رأي الغالبية، ودون الإجماع رأي الجمهور أو الجماهير من العلماء، وهو غالباً أولى بالصواب، وقد يعبر عنه بـ(السواد الأعظم) كما في بعض الآثار.

وفي أُحُد نزل النبيُّ ﷺ على رأي أغلبية الناس، وحصلت الهزيمة، وبعدها نزل قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وكما قال ابن مسعود ﷺ: «ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن»[1]. وجعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين على بعضهم شهداء الله في الأرض، فجعل الشهادة منوطة بالناس..

وفي حديث عمر الذي رواه الشافعي وغيره، وهو حديث صحيح: **«فإن الشَّيطانَ مع الواحِد وهو من الاثنين أبعد»**[2].

وحديث السواد الأعظم وإن كان ضعيفاً، إلا أن معناه معتبر، وقد رجح العلماء للأكثر.

وبالنظر إلى أن الحكم هو نيابة عن الأمة؛ فإن لها الحق في الاختيار، ولها الحق في الاشتراط، ولها الحق في الولاية، ولها الحق في العزل.

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢٤٣)، وأحمد (٣٦٠٠). وينظر: «العلل المتناهية» (١/ ٢٨٠)، و«الفروسية» لابن القيم (ص٦٠)، و«كشف الخفاء» (٢/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه الطيالسي (٣١)، وأحمد (١١٤)، والترمذي (٢١٦٥)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، وابن حبان (٤٥٧٦، ٦٧٢٨)، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٤٣٠).

على أنه ليس من حق فئة أن تتحدث باسم الأمة، فلابد أن تُعبِّر الأمة عن نفسها بصورة واضحة إما مباشرة أو عبر ممثليها، وقد قال معاوية لابنه يزيد: «أما أهل العراق، فإنهم أهل طعن على أمرائهم وملالة لهم، فإن سألوك أن تبدل كل يوم أميراً فافعل»[(١)].

وقد علَّمنا القرآن الانتفاع بخبرة الآخرين، وكانت فكرة الخندق، وفكرة المنبر، وفكرة الخاتم.. مما اقتبسه المسلمون من غيرهم.

والاعتبار ـ كما يقول ابن القيم ـ بالمقاصد والمعاني في الأقوال والأفعال[(٢)].

إنها منطقة خبرة وتجربة إنسانية، وليست منطقة تَعبُّد وشريعة محضة.

وهي منطقة حركة وليست منطقة ثبات.

الديموقراطية ـ إذاً ـ هي ثمرة التجربة الإنسانية وهي صيغ متعددة، حتى أصدر ثمانية من كبار الفلاسفة كتاباً بالفرنسية سموه: «الديموقراطية في أي دولة»، واتفقوا على أن الديموقراطية لا يمكن أن تختزل في وضع الأوراق في الصناديق أي: في الاحتكام للأكثرية العددية فحسب؛ لأن ذلك بدون توفر أدوات أخرى ومراعاة روح المصلحة والمصالحة لا يؤتي أكله.

---

(١) ينظر: «أنساب الأشراف» (٥/ ١٠٠).

(٢) ينظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤٣).

ولا شك أن النظام الديموقراطي خير بمراحل من الأنظمة الاستبدادية، ومن أجمل ما فيه تحقيق قدر من العدالة والتراضي والتداول الطوعي للسلطة، كما هو مشهود في معظم بلاد العالم.

إضافة إلى اعتراف الديموقراطية بعيوبها وقدرتها على التصحيح.

والشريعة جاءت بمبادئ ومقاصد في أمر الولاية، وكلما اقترب نظام من هذه المبادئ الشرعية كان إلى الصلاح أقرب.

وأعظم مقاصد الولاية هو تحقيق العدل بين الناس، وهو من أخص معاني (تطبيق الشريعة)، وهو مقصود أصيل في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

والعدل أساس الملك، وفي محكم التنزيل: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي صفة مهدي آخر الزمان قال النبيُّ ﷺ: **«يملأُ الأرضَ قسطاً وعدلاً، كما مُلِئَتْ ظلماً وجوراً»**[١].

إن إلغاء الشريعة في دساتير عدد من الدول ليس نتيجة الديموقراطية بل هو فعل ديكتاتوري، والشعوب جملة تريد الإسلام.

ولو أن شعباً اختار غير الشريعة، فالعيب هنا ليس في النظام الذي هو المرآة العاكسة بل في الناس.. وفي اختيارهم

(١) أخرجه أحمد (٧٧٣، ١١٣٢٦)، وأبو داود (٤٢٨٢)، وابن حبان (٦٨٢٣)، والحاكم (٤/٤٤١، ٦٦٤)، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (١٥٢٩).

طريق الغي.. ولذلك كانت مهمة الأنبياء هي الدعوة لإقناع الناس بدعوة الحق والدين والأخلاق..

ولا داعي لتجاهل واقع معين، بل يجب معرفة الواقع ثم معالجته بالحكمة والدعوة لا بالقسر والإكراه.

هل يُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين؟

أو يقنع الناس حتى يكونوا مؤمنين؟[1].

وفي العالم الإسلامي قبائل وتشكيلات وزعماء لهم حضور، فلا يعني ذلك تجاهلهم بل دمجهم في النظام، ولا شك أن الانتقال إلى نظام سياسي مؤسَّسي ليس بالأمر الهين.

وتأسيساً على جمل سابقة يصح القول بأن الشريعة منحت سعة في الاختيار بين البرامج والأنماط السياسية، وجعلت أفضلها هو أقربها إلى سنة الصحابة والخلفاء الراشدين، والتي تدور حول مفردات العدل والحرية والشورى وحفظ المال وسائر الحقوق.

وفي مجال العمل السياسي والمدني، ثَمّ مجموعات تتحدَّث عن (بدع) سياسية فلا تسعفها الذاكرة إلا ببدعة الاعتصام أو المظاهرة أو الاحتجاج السلمي أو تكوين الأحزاب، ثم تشيح بوجهها عن بدع التغلب والاغتصاب والسكوت على الظلم والحكم الوراثي، والذي اعتبره بعض الصحابة انتقالاً من السُّنَّة المحمدية إلى سنة الروم وجعلها هرقلية كسروية، ثم ولاية العهد

---

(١) ينظر: «الشورى في معركة البناء» للريسوني (ص١٧١).

لاثنين التي ابتدعها عبد الملك بن مروان وأنكرها أئمة السلف، كسعيد بن المسيب وغيره[1].

على أن الذي نختاره أنه ليس ثَمَّ ما يمنع من اعتماد بعض هذه الموروثات الكسروية في أنماط الحكم، ولا ما يمنع من اعتماد بعض العوائد الغربية المعاصرة من وسائل الاحتجاج والتعبير إذا قبلها الناس، ولا ما يمنع من رفضها إذا رفضوها؛ شريطة أن يكون ذلك محققاً لمصلحة حقيقية، ومتماشياً مع قيم العدل والحرية، وغير مصادم لنص قطعي الثبوت والدلالة، ومدرجاً ضمن دستور البلد.

---

(١) ينظر: «المعرفة والتاريخ» (١/٤٧٢، ٤٧٣)، وحلية الأولياء (٢/١٧٠).

رابعاً: الحاكم والمحكوم... أيَّة علاقة؟

يشير القرآن الكريم بوضوح شديد إلى مبدأ الطاعة، كما في قوله سبحانه: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

وظاهر السياق هنا أن التنازع يكون بين المخاطبين وبين ولاة أمرهم، والحل هنا هو الرد إلى الله وإلى الرسول؛ أي: الاحتكام إلى جهة شرعية محايدة، أو إلى حوار يفضي إلى تجاوز الخلاف، وفي السُّنَّة النبوية نصوص كثيرة تندرج تحت أحاديث الطاعة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: **«إن اللهَ يرضى لكم ثلاثاً...»**. ومنها: **«وأن تُناصحُوا مَن وَلَّاه اللهُ أمركم»**[1].

وفي «الصحيحين» عن عُبادةَ بن الوليد بن عُبادةَ بن

(١) أخرجه مالك (٢/ ٩٩٠)، وأحمد (٣٣٤، ٨٧٩٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٤٢)، ومسلم (١٧١٥)، وابن حبان (٣٣٨٨)، والبيهقي (٨/ ١٦٣).

الصَّامت، عن أبيه عن جده ﷺ قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة في العُسر واليُسر والْمَنشط والْمَكْره، وعلى أَثَرَةٍ علينا، وعلى أن لا نُنازع الأمرَ أهلَهُ، وعلى أن نقولَ بالحقِّ أينما كنا، لا نخافُ في الله لومةَ لائمٍ»[1].

فهذه بيعة الصحابة الإيمانية جمعت بين الطاعة وعدم المنازعة بغير حق وبين الجهر بالحق حيثما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«على المَرْءِ المسلم السمعُ والطاعةُ فيما أحبَّ وكَرِهَ، إلا أن يُؤمرَ بمعصية، فإن أُمِرَ بمعصيةٍ، فلا سمع ولا طاعة»**[2].

وفي «الصحيحين» أيضاً عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«ستكونُ أَثَرَةٌ وأمورٌ تُنْكرونها»**. قالوا: يا رسولَ الله، فما تأمُرُنا؟ قال: **«تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الذي عليكم، وتسألونَ اللهَ الذي لكم»**[3].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«مَن خرج من الطاعة وفارقَ الجماعة فمات، مات ميتَةً جاهليةً»**[4].

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٧١٩٩)، و«صحيح مسلم» (١٧٠٩).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٢٩٥٥، ٧١٤٤)، و«صحيح مسلم» (١٨٣٩).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٣٦٠٣)، و«صحيح مسلم» (١٨٤٣).

(٤) ينظر: «صحيح مسلم» (١٨٤٨).

ومجمل النصوص يؤكد على أمرين:

الأول: البيعة، وهي: (عقد بين طرفين باتفاق، ويشترط فيها كسائر العقود: الرضا وعدم الإكراه)[1].

فهي أولى باشتراط الرضى من البيع الذي هو نقل الأملاك، والذي ورد في النص القرآني ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

ومن هذا النص أخذ الفقهاء قاعدة الباب في اشتراط التراضي لصحة العقد، وقد نقل القرافي وغيره الإجماع عليه.

وفي الحديث: «**خيار أئمتكم الذين تُحبُّونهم ويحبُّونكم ويصلُّونَ عليك وتصلونَ عليهم، وشرارُ أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**». قيل: يا رسولَ الله، أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**..»[2].

إنه ليس مجرد وعظ أو خبر، بل إشارة إلى سنة اجتماعية جارية ويمكن تأسيس نظام للعلاقة بين الراعي والرعية بناء على دلالته.

وهو يوحي بعلاقة تبادلية بين الحقوق والواجبات بحيث لا يتصور أداء الناس لواجباتهم إذا حرموا حقوقهم. ويؤيِّد هذا المعنى الحديث الذي في «الصحيحين» «**يهلكُ أمتي هذا الحيُّ من**

(١) ينظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص٢٢، ٢٤)، و«مقدمة ابن خلدون» (ص٢٦١).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

قريش». قالوا: فما تأمرونا؟ قال: «**لو أن الناسَ اعتزلوهم!**»[1].
وسبق في فقرة الثورة بين السلمية والعنف.

الثاني: الطاعة؛ وهي تكون مع البيعة تبعاً لها في حالة وجود إمام مختار برضى الناس.

وتكون مع عدم البيعة في حالة فقدان شرط الاختيار كما في حكم المتغلب.

ولذا يمكن الانتقال بالطاعة إلى متغلِّب جديد وفق طريقة الفقهاء، بخلاف البيعة فهي كما قال النبي ﷺ: «**ومَن بايع إماماً فأعطاه صفقةَ يده وثمرةَ قلبه، فليُطعه إن استطاع..**» الحديث[2].

والنظر القاصد المعتدل يقتضي الجمع بين الأخبار المختلفة، ومراعاة أقوال الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين، مع النظر في المآلات والنتائج، وهذا لا تحكم فيه ظواهر نصوص مجتزأة مفصولة عن مقاصدها وقواعدها ومعاقدها، ولهذا اختلف العلماء في القيام على السلطان الجائر، والفاسق، ما بين مانع ومبيح وموجب، ومرد ذلك إلى النظر في الحال والقدرة والعاقبة.

ثَمَّ مجموعة مقولات في التراث ساهمت في تشكيل فهم أحادي الجانب لمسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وظلت تشكل الرؤية الغالبة التي يكثر سردها في المحافل الرسمية والمراسيم السلطانية.

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٣٦٠٤)، و«صحيح مسلم» (٢٩١٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤).

وهذه المقولات أسهمت في تأليه الحاكم - أحياناً - حتى قال ابن هانئ الأندلسي للمعز الفاطمي:

ما شِئتَ لا ما شاءَتِ الأقْدارُ فاحكُمْ فأنتَ الواحدُ القهّارُ
وكأنّما أنْتَ النبيُّ مُحمّدٌ وكأنّما أنصارُكَ الأنصارُ

ماذا يحدث حين يربط الاعتراض على نظام أو شخص ما بأنه ثورة على الدين أو على الله؟

أتساءل أحيانا حين أسمع مَن يهاجمون (الجماعات الإسلامية السياسية) إرضاءاً لـ(ولي الأمر)، ويحتجُّون بأدلة السمع والطاعة والخروج.. ماذا سيكون موقفهم حين تصبح هذه الجماعات هي (ولي الأمر)؟!

يستدل البعض بحديث: **«وَإِنْ ضُرب ظهرك وأُخِذَ مَالُك، فاسمعْ وأطعْ»**.

وقد روى الشيخان أصل الحديث عن حذيفة بن اليمان ﷺ، وليس فيه هذه الزيادة، ولفظه: فما تأمُرُني إن أدركني ذلك؟ قال: **«تلزمُ جماعةَ المسلمينَ وإمامهُم»**. قلت: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟ قال: **«فاعتزلْ تلك الفرقَ كلَّها، ولو أن تَعَضَّ بأصل شجرة، حتى يدركَكَ الموتُ وأنت على ذلك»**[1].

أما الزيادة، فقد تفرَّد بها مسلمٌ من طريق ممطور أبي سلَّام الحبشي قال: قال حذيفة[2]...

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٣٦٠٦، ٧٠٨٤)، و«صحيح مسلم» (١٨٤٧/٥١).

(٢) ينظر: «صحيح مسلم» (١٨٤٧/٥٢).

والإسناد منقطع بين أبي سلَّام وحذيفة، ولذا قال الدارقطني في كتاب «التتبُّع»: «وهذا عندي مرسل؛ أبو سلَّام لم يسمع من حذيفة، ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق؛ لأن حذيفة تُوفِّي بعد قتل عثمان ﷺ بليال، وقد قال فيه: «قال حذيفة». فهذا يدل على إرساله»[1].

وقال المزيُّ في ترجمة أبي سلَّام: «رَوَى عن حذيفةَ، ويقال: مرسل». وقال ابن حجر: «أرسل عن حذيفة وأبي ذر وغيرهم»[2]. ووافق النوويُّ الدارقطنيَّ على إرساله، ولكنه صحَّح المتن بالطريق الأول[3].

والطريق الأول ليس فيه الزيادة محل النزاع.

وقال مقبل الوادعي في تحقيقه لكتاب «التتبُّع»: «هذه الزيادة ضعيفة؛ لأنها من هذه الطريق المنقطعة».

أما الحديث الثاني، فهو حديث عُبادةَ بن الوليد بن عُبادةَ بن الصَّامت، عن أبيه عن جده ﷺ قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة في العُسر واليُسر والْمَنشط والْمَكْره، وعلى أَثَرَةٍ علينا، وعلى أن لا نُنازع الأمرَ أهلَهُ، وعلى أن نقولَ بالحقِّ أينما كنا، لا نخافُ في الله لومةَ لائمٍ». وقد رواه الشيخان بهذا اللفظ[4].

---

(١) ينظر: «الإلزامات والتبع» (ص١٨٢).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٩٦).

(٣) ينظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٧١٩٩)، و«صحيح مسلم» (١٧٠٩).

ورواه ابن حبان وغيره من طريق حَيَّان أبي النضر، عن جُنادة بن أبي أُمية، عن عبادة ﷺ، وزاد: **«وإن أكلوا مالَك وضَرَبُوا ظَهرَكَ»**[1].

والظاهر أن الزيادة هنا غير ثابتة، وحيان أبو النضر وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، إلا أن جماعة من الثقات رووه عن جُنادة بن أبي أُمية عن عبادة بن الصامت بدونها، ورواياتهم في «الصحيحين» وغيرهما[2].

وقد صنَّف في الزيادة عدد من الباحثين، كالدكتور مسفر الدميني، والدكتور سعود الفنيسان، وانتهو إلى تضعيفه، واعتبار الزيادة المذكورة من باب الشاذ، والله أعلم.

على أن وضع هذا الحديث حول ضرب الظهر وأخذ المال في الصدارة، وكأنه الأصل في الباب فيه نوع انتقائية، وخير منه وأصح حديث: **«مَن قُتل دونَ ماله فهو شهيدٌ»**. وهو في «الصحيحين»، و«السنن»، و«المسانيد»[3]، وورد من طريق ستة عشر صحابيّاً؛ كعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، والحسين بن علي، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وابن الزبير، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وبُريدة، وعبد الله بِن عمر،

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٠٢٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (٢٤)، وابن حبان (٤٥٦٢، ٤٥٦٦)، والشاشي (١٢٢١، ١٢٢٥).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، و«صحيح مسلم» (١٧٠٩).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٢٤٨٠)، و«صحيح مسلم» (١٤١).

وسعيد بن زيد، وصرَّح بتواتره جماعة من أهل العلم؛ كالمُناوي، والكتَّاني، وغيرهما[1].

وغالب الشرَّاح لم يذكروا في التعليق على الحديث فرقاً بين الحاكم وغيره، بل قال ابن حزم: «فهذا رسولُ الله ﷺ يأمر مَن سُئل مالَه بغير حقٍّ أن لا يعطيه، وأمر أن يقاتل دونه فيَقتل مصيباً سديداً، أو يُقتل بريئاً شهيداً، ولم يخص عليه السلام مالاً من مال، وهذا أبو بكر الصِّدِّيق وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يريان السلطان في ذلك وغير السلطان سواء»[2].

وفي سير الصحابة، كالزبير وأبي ذر وسعيد بن زيد وغيرهم ممارسة فعلية، وتهديد بالمقاومة لمن يعتدي على ممتلكاتهم، وهي أخبار صحيحة ومتعددة.

ومسلم يروي في «صحيحه» أنه لما كان بين عبد الله بن عَمرو بن العاص وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان، تيسَّروا للقتال، فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه، فقال عبد الله: «أما علمتَ أنَّ رسولَ الله قال: **مَن قُتِل دونَ ماله، فهو شهيدٌ**؟»[3].

وفي «المصنَّف» وغيره تفصيل أن معاوية أمر عامله عَنْبَسَةَ

---

(١) ينظر: «جامع الأصول» (٢/ ٧٤٢ ـ ٧٤٦)، و«البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» (١٥٦٨)، و«الأربعين المغنية» للعلائي (ص٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) ينظر: «المحلى» (١٢/ ٢٨٥).

(٣) ينظر: «صحيح مسلم» (١٤١).

أن يأخذ الوهط؛ وهي أرض عبد الله بن عمرو، فلبس عبد الله سلاحه هو ومواليه وغلمته[1].

والقول بالتفريق بين الحاكم وغيره هو اختيار ابن المنذر وجماعة.

ومع غرابة النص نعجب من بناء نظرية الحكم الإسلامي عليه، واختصارها في هذه الكلمة التي سارت مسير الشمس، بينما كان عمر يُعلِّم الناس غير هذا ويقول: «ألا إني والله، ما أرسلُ عُمَّالي إليكم ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أُرسلهم إليكم ليعلِّموكم دينكم وسنَّتكم..»[2].

على أن الحديث ـ لو صحَّ ـ خطاب للفرد في بيئة عربية تأنف من الطاعة وتأبى الضيم، وربما حملها ذلك على رفض الطاعة بالمعروف أو التحضير للانشقاق والتصعيد والقتال.

وربما كان ضرب الظهر أو أخذ المال بحق أو بشبهة أو بتأويل، فليس الشأن في العدل هو رضا جميع الأفراد؛ لأن من الناس من لا يرضيه الحق، ومنهم من يغضب فيتجاوز العدل، ولكن الشأن في الميزان كما قال الله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٨، ٩].

---

(١) ينظر: «مسند الطيالسي» (٢٤٠٨)، و«مصنف عبد الرزاق» (١٨٥٦٦)، و«مسند أحمد» (٦٩١٣)، و«سنن البيهقي» (٨/ ٣٣٥).

(٢) أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٦١)، وابن أبي شيبة (٣٢٩٢١)، وأحمد (٢٨٦)، وأبو داود (٤٥٣٧)، والحاكم (٤/ ٤٣٩)، والبيهقي (٨/ ٤٨)، (٩/ ٢٩)، وأصله في «صحيح البخاري» (٢٦٤١).

وكما قال تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾﴾ [الشعراء: ١٨٢]. فهذا ما بُعِثَ به الأنبياء وهذه وصيتهم لمن بعدهم، وبعض الإختلافات على الأموال لا يسوغ فيها وعيد ولا تهديد، وإنما تفتقر بنظر قضاء عادل نزيه يذعن له الجميع.

وليس في الحديث ما يقتضي تسويغ فعل ذلك للحاكم أو التساهل فيه، كيف وقد قال الله تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾! قال تعالى جواباً على ذلك: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]؟!.

فالظلم حين يكون صفة لازمة ويكون صاحبه ظالماً لا يجامع الإمامة.

وفي محكم التنزيل إشارة رائعة إلى خطورة سلب الأموال، قال تعالى: ﴿...وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾﴾ [محمد: ٣٦، ٣٧]، فإذا كان سؤال الأموال من الله لعباده سبباً في التحاقد والضغينة، فكيف لو كان هذا من رسول الله ﷺ أو من خلفائه الراشدين؟ فكيف به من سائر المتولين؟

وكيف يقول هذا من أنزل الله عليه قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؟!

وأي فظاظة أشد من سلب الأموال وجلد الظهور؟! فهذا الذي نهى الله نبيه عنه، وأخبر أن عاقبته الشتات، والانفضاض وزوال الدولة.

ثم إنه من الواجب علينا أن نُؤمن بالحديث الذي رواه

عبادة ﷺ كله، ومنه أن نقول الحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم.

ولا يزال في الأمة مَن يكظم غضبه لأخذ ماله وضرب ظهره، ولكنه لا يتردد في رفع عقيرته لقول الحق والدفاع عن المظلومين والبؤساء، والدعوة إلى إرساء قيم العدل والمساواة، وإشاعة الإصلاح؛ حماية للمجتمع من مغبة التحاقد والتحاسد، وما تفضي إليه من انهيار البناء.

كان الفلاح يحضر الزبدة للبقال ويبيعها بالكيلو، ووجد البقال أن الزبدة (٩٠٠) جرام، فقال للفلاح: لن أشتري منك بعد اليوم، فالزبدة ناقصة، وأنت غشاش. هز الفلاح رأسه وقال: عفواً سيدي، فنحن فقراء، لا يوجد عندنا الكيلو، ولكني آخذ السكر الذي أشتريه منك بالكيلو، وأضعه في كفة، ثم أضع مقابله من الزبد!

وكذلك حديث: «**إنما السلطانُ ظلُّ الله ورمحُهُ في الأرض**». وهو يمنح السلطان قداسة، ويجعل حكمه إلٰهيّاً، ويضفي عليه من الهيبة فوق ما يرجو.

ومع استشهاد ابن تيمية رحمه الله بالحديث وتأويله، إلا أنه حديث موضوع، فقد رواه البيهقي عن أنس رضي الله عنه، وابن النجار عن أبي هريرة رضي الله عنه، والبزار عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «فيه سعيد بن سنان أبو مهدي، وهو

متروك». ورماه الدارقطني وغيره بالوضع، وقال البخاري: «منكر الحديث»[1].

ومثله: «يومٌ من إمامٍ جائرٍ، خيرٌ من سبعين سنةً بلا إمام».

وهذه مقولة تُنسب لسفيان الثوري.

وفي لفظ: «سلطانٌ جائر سبعين سنة، خيرٌ من أمةٍ سائبةٍ ساعةً من نهارٍ».

ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» عن قِرْعَوْس بن العباس عن مالك والثوري[2].

ومثل هذه الأقوال يسوقها بعض الخطباء والمحذِّرين من الفتن (كما يقولون عن أنفسهم).

على أن الخيار هو بين الاستبداد والجَوْر أو التسيُّب والحرب الأهلية، ومثل هذا المسلك يُذكِّر بما هدَّد به عدد من الطغاة في أيامهم الأخيرة، فيصدق عليها أنها: (كلمة حق يُراد بها باطل) في كثير من سياقاتها وليست هي نصوصاً شرعية، وللأئمة الذين نُسبت إليهم مسالك بالغة القوة في الإنكار على الولاة والبراءة من ظلمهم، وربما نُسِبوا إلى الخروج عليهم،

---

(١) ينظر: «سنن البيهقي» (٨/١٦٢)، و«تبيين كذب المفتري» (ص١٠١)، و«مجمع الزوائد» (٥/١٩٦)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص٢١٠)، و«المقاصد الحسنة» (٢٠٧)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤٧٥، ١٤٦٥، ١٦٦١ ـ ١٦٦٤، ٢٥٠٤، ٥٤٧٤).

(٢) ينظر: «ترتيب المدارك» (٣/٣٢٦).

وأوذوا بسبب ذلك كما هو معروف في سيرهم، وقد ضُرِبَ مالكٌ حتى خلعت كتفه، وقال قِرْعَوْسُ بن العباس ما قال وهو سجين، وقضى سفيان الثوري حياته طريداً شِرَيداً، لمجافاته السلطان ومراغمته له كما هو مستفيض في سيرته.

ويردِّد بعضهم حديث: **«اصبروا؛ فإنه لا يأتي عليكم زمانٌ إلا والذي بعده شرٌّ منه، حتى تَلْقَوْا ربكم...»**.

والحديث رواه البخاري[1]، وهو محمول على أنه خطاب للصحابة دون غيرهم؛ لقوله في آخره: **«حتى تَلْقَوْا ربكم»**؛ لأنهم كانوا في أفضل الحالات، وهي وجود النبي ﷺ بينهم، وما زالت هذه الحال تنقص.

أما مَن بعدهم، فقد يشهدون حركات تحديث أو إصلاح أو تجديد، ولهذا الدين إقبال وإدبار، والتاريخ يشهد بتحوُّلات عدَّة من هذا القَبِيل.

ويؤيِّد هذا المعنى الحديث المشهور: **«خيرُ الناس قَرْني»**[2].

وقيل: إن المقصود: ذهاب العلماء، كما نصَّ عليه ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم[3]. ويؤيِّده حديث: **«إن اللهَ لا يقبضُ**

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٧٠٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٣) ينظر: «مسند الدارمي» (٢٤٩)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٨٩٩١)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٨٥٩)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ١٥٤).

العلم انتزاعاً ينتزعُهُ من الناس، ولكن يقبض العلمَ بقبض العلماء»[1].

ويقابله أحاديث أخرى لا تصادمه وإنما تفسِّره، كحديث: **«إن الله يبعثُ لهذه الأمة على رأس كلِّ سنة مَن يجدِّدُ لها دينَها»**[2]. وحديث: **«مثلُ أمتي مثَلُ المطر، لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخرُهُ»**[3].

ولا يصح أن يُستخدم تشريعاً للظلم والفساد؛ فإن الله تعالى ذم القدريَّة الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥].

وبعضُهم يردِّد: «سلطانٌ غشومٌ خيرٌ من فتنةٍ تدوم».

رواه ابن عساكر عن عمرو بن العاص بلفظ: «سلطان عادلٌ خيرٌ من مطرٍ وابلٍ، وأسدٌ حطومٌ خيرٌ من سلطانٍ ظلومٍ، وسلطانٌ غشومٌ خيرٌ من فتنةٍ تدومُ»[4]. وكذا ابن عبد البر، والثعالبي، واليعقوبي، وابن مفلح، وغيرهم[5].

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٥٩٩).

(٣) أخرجه الطيالسي (٢١٣٥)، وأحمد (١٢٣٢٧، ١٢٤٦١)، والترمذي (٢٨٦٩) من حديث أنس ﷺ.
وأخرجه الطيالسي (٦٨٢)، وأحمد (١٨٨٨١)، وابن حبان (٧٢٢٦) من حديث عمار ﷺ. وينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠١ ـ ٥٠٢)، و«تحقيق منيف الرتبة لمَن ثبت له شريف الصحبة» للعلائي (ص٨٤ ـ ٩٠)، و«المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة (١٢).

(٤) ينظر: «تاريخ دمشق» (٤٦/ ١٨٤).

(٥) ينظر: «تاريخ اليعقوبي» (ص١٩٧)، و«الإعجاز والإيجاز» للثعالبي (ص٦٢)، =

وهذا محمول على أن بقاء سلطة ظالمة خير من الانزلاق إلى فوضى عارمة، ولكنه لا ينسخ حديث: **«ألا إن أفضلَ الجهاد: كلمةُ حقٍّ عند سلطان جائر»**. رواه أبو داود عن أبي سعيد ﷺ، والترمذي وحسَّنه، وابن ماجه، والبيهقي في «الشعب»، وقال: له شاهد مرسل بإسناد جيد، ثم ذكره عن طارق بن شهاب.

ومثله حديث: **«سيِّدُ الشهداء: حمزةُ بن عبد المطلِب، ورجلٌ قامَ إلى إمامٍ جائرٍ فأمره ونهاه، فقتله»**. رواه الحاكم عن جابر ﷺ.

وجاء عن ابن عباس ﷺ، وصححه السيوطي في «الجامع الصغير»، وحسَّنه الألباني[1].

على أنه لا يحسن جعل خيارات الناس هي بين شرٍّ وأشر منه، فالشريعة جاءت بحفز الناس على توقع الخير، والسعي إليه، وعدم الإذعان للواقع الفاسد، حتى إن عجز المرء عن الإنكار بيده أو بلسانه أنكر بقلبه.

أما حديث: **«كما تكونون يُوَلَّى عليكم»**. فقد رواه الدَّيْلمي في «مسند الفردوس» عن أبي بَكْرةَ ﷺ، ورواه البيهقيُّ عن أبي إسحاق السَّبِيعي مرسلاً، وقد ضعَّفه غير واحد من أهل العلم، كالحافظ ابن حجر، والألباني[2].

= و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/ ٧١)، و«تاريخ دمشق» (٤٦/ ١٨٤)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ١٧٦).

(١) ينظر: «المستدرك» (٣/ ١٩٥)، و«السلسلة الصحيحة» (٣٧٤).

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٢٠).

على أن له وجهاً من المعنى يتعلّق بالتغيير وسنته، والتناسب ما بين قابلية المحكوم وأَثَرَةِ الحاكم، وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ [الأنعام: ١٢٩]. هي دعوة إلى التغيير للأفضل لأن الحاكم يتغير باتجاه الفضل والإصلاح حينما تتأكد رغبة الناس وإرادتهم الجازمة، فالتغيير الراسخ البعيد يبدأ من (أنفسهم).

ومن المقولات المتداولة ما يُنسب إلى الإمام مالك من أنه أجاز قتل ثلث الناس لاستصلاح ثلثيهم.

وقد ذكره الجويني في «غياث الأمم»، والبرهان في «أصول الفقه»، وابن قدامة في «الروضة» قولاً مرسلاً بلا إسناد[١].

وذكر الشهاب القرافي أن ما نقله إمام الحرمين عن مالك أنكره المالكية إنكاراً شديداً، ولم يوجد في كتبهم، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» قصة عصيان ناس وجمْعِ السلطان للقضاة ومشاورتهم، فقيل للقاضي المالكي مثل هذا، فأنكره وقال: هذا لا يُعرف في المذهب[٢].

وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول»: «وقد اجترأ إمام الحرمين وجازف فيما نسبه إلى مالك من الإفراط في هذا

---

(١) ينظر: «غياث الأمم» (ص٢١٩)، و«البرهان» (٢/ ١٦٩، ١٨٠)، و«روضة الناظر» (١/ ٤٨٤).

(٢) ينظر: «إنباء الغمر» (٤/ ١٤٣، ١٤٤).

الأصل، وهذا لا يوجد في كتب مالك، ولا في شيء من كتب أصحابه»[1].

وقال الشنقيطي المفسِّر: «أما دعواهم على مالك أنه يجيز قتل ثلث الأمة لإصلاح الثلثين.. فهي دعوى باطلة لم يقلها مالك، ولم يروها عنه أحد من أصحابه، ولا توجد في شيء من كتب مذهبه، كما حققه القرافي ومحمد بن الحسن البناني وغيرهما، وقد درسنا مذهب مالك زمناً طويلاً وعرفنا أن تلك الدعوى باطلة.

والذين نسبوا هذا القول لمالك نسبوه على سبيل التشنيع والرد والتوسع في المصالح المرسلة، إذاً فلا قائل بهذا القول لا من المالكية ولا من غيرهم».

---

(١) ينظر: «إرشاد الفحول» (٢/ ١٨٤).



الفصل الرابع

ما بعد الثورة

وسؤال العلاقة مع الآخر



أولاً: الإسلاميون
والعلاقة مع غير الإسلاميين

ثَمَّ سؤال طريف سيبدو مؤثِّراً في صياغة المستقبل: حين يحكم الإسلاميون، هل ستتغير رؤيتهم للسمع والطاعة؟

الظن أن الجواب غالباً بنعم، ما لم يكن الجو السياسي جوّاً صحيّاً تداوليّاً، لا يسمح لنزعات الاستبداد أن تنشأ من جديد تحت مسمى إسلامي.

كثيراً ما يطلق على الجماعات الإسلامية الحركية مسمى: «الإسلام السياسي»، ولا مشاحة في الاصطلاح، فالمهم أَلَّا يتحوَّل هذا إلى نوع من التنابز بالألقاب أو التحريض على الإسلاميين أو استبطان أنه ليس من حقهم أن يحصلوا على المواطنة بكل تفاصيلها كما يحصل عليها أي طرف آخر.

الإسلاميون لا يمثِّلون الإسلام، بل يمثلون المشروع الذي يقدمونه، والذي يعتمد على الإسلام كمرجعية، ولكنه لا يدَّعي

لنفسه العصمة في نظرياته، فقد يداخلها ما هو قول مرجوح أو خطأ أو صواب، ولكنه في غير وقته.

وفيما يتعلق بأدائهم الميداني في الحكم والسلطة؛ فهي محاولة بشرية تحتاج إلى كوادر ذات معرفة، وإلى خبرة وتجريب، وإلى انفتاح على كل الكفاءات الوطنية.

إن مسؤولية الاتجاه الإسلامي اليوم عظيمة وخطيرة، ولا شيء أسهل من أن تتحول الدعوة الدينية إلى دعوة مفرقة بدل أن تكون عنصر جمع وتوحيد.

إن الاستبداد والظلم اللذين طبعا سلوك الدول في المرحلة الماضية، وعانت منها الشعوب معاناة مادية ونفسية؛ هي من أسباب تعلق الناس بالإسلاميين كمنقذ أو بديل؛ ولذا فهم اليوم يمثلون أغلبية واضحة في معظم البلدان، وقد أبانت نتائج الانتخابات بالمغرب وتونس ومصر عن ذلك، وكذلك سيكون الحال في ليبيا واليمن وغيرهما.

والسياسة سوف تجعلهم عمليّاً على محك الاختبار والتجربة بالنسبة لمؤيِّديهم، كما سوف تجعلهم في مرمى الهجوم والاتهام ممن يخالفونهم في الرؤية، أو من خصومهم التقليديين الذين لا يريدون لهم النجاح.

ليست مهمة الإسلاميين هي تزيين الخارطة الخاصة بأسماء منتقاة لنثبت أننا نؤمن بالتنوع، بل أن نطرح طرحاً سياسيّاً مؤمناً بالواقع بخطاب صريح، وأن نعنى بالمقاصد العامة التي يستفيد

منها الجميع؛ كالعدل السياسي، والنمو الاقتصادي، وحفظ الحقوق، وفصل السلطات، والقبول بقواعد اللعبة السياسية، والتداول السلمي للسلطة.

إنه لا سبيل إلى إلغاء هذا الاختلاف والتنوُّع القائم، وهو جزء من سنة الله، فعلينا ألا نخطئ في تجاهله، أو كبته، أو التعامل معه باستعلاء وفوقية تجعله يتجه للانفجار والمواجهة.

من المهم جدّاً في هذا الملف استحضار المبادئ الأخلاقية الإسلامية العليا واستذكار أن عاصمة النبوة (المدينة) كانت متنوعة عرقيّاً ودينيّاً ما بين العرب واليهود، والأوس والخزرج، والأنصار والمهاجرين، وفيها الإسلام واليهودية، ونجم فيها النفاق لفترة طويلة، وكان الوثنيون مقيمين داخلها ومحيطين بها، وبفضل الحكمة النبوية سارت سفينة الإسلام وسط هذا البحر المضطرب بنجاح. ولم يحتج الرسول ﷺ إلى أي حل آخر غير الدعوة وطول النفس، حتى انقرض الوثنيون والمنافقون، وفي «الصحيح» عن حذيفة ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢] قال: «ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثةٌ، ولا من المنافقين إلا أربعة.. أحدهم شيخٌ كبيرٌ، لو شرب الماء البارد لما وجد برده»[١].

الأحلام التي لا تقيم وزناً للأسباب والسياقات التاريخية، وتريد حرق المراحل ومنابذة الأمم والشعوب، وتغفل عن أن من

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٥٨).

يخطو خطوة يجب أن يحسب حسابها؛ هي إلى الأوهام أقرب.

من حق الإسلاميين أن يستعيدوا وجودهم المسلوب وحريتهم، وهم جزء من ضمير الأمة وحاضرها ومستقبلها، ولا يعني هذا بحال أن يتحركوا وكأنهم القوة الوحيدة في الميدان، وأن يعبروا عن أنفسهم وكأنهم وحدهم ضمير الأمة أو المعبر عن آمالها وتطلعاتها.

لن يقوم بمشروع الأمة فَصِيل واحد من فصائلها، بل مجموع أفراد الأمة؛ بإسلامييها وغير إسلامييها، من كافة تياراتها واتجاهاتها الفكرية والمذهبية، ومن غير المسلمين الذين هم جزء من شعوب عربية وكان لهم أدوار تاريخية.

إن لم تكن الظروف الآن مواتية لحلم دولة توحد العرب أو المسلمين جميعاً، فليكن همنا تكريس القيم الكبرى المتفق عليها: العدل، والحرية، والكرامة الإنسانية، والحفاظ على الحقوق، والانهماك في مشاريع البناء والتنمية، ومزاحمة الباطل بالحق أخلاقيّاً وسياسيّاً ومعرفيّاً، واستثمار التقدم العلمي والتقني، وحسن توظيفه، وتوسيع دوائر التنسيق الاقتصادي والسياسي والحضاري.

البناء قبل الهدم وهو الأساس، من دون الإيمان والتوحيد لن ينفع الناس ترك الشرك، والحق ركنان: بنَّاء وهدَّام، والهدم ليس مطلوباً لذاته بل للبناء والتشييد.

الكثيرون يعرفون ما لا يريدون، ولا يعرفون ما يريدون،

ولديهم إدمان الصراع يخرجون من معركة ليتهيؤوا لأختها.

أم المعارك ليست هي القادسية بل هي المعركة مع النفس؛ بجهادها على التصحيح، والإحجام والتقوى وترك الاندفاع، وعدم الإمعان في البغي أو العدوان أو ازدراء الناس أو بخس حقوقهم.

التشكل الجديد هو دولة المواطنين كلهم بلا استثناء؛ البر والفاجر، والمؤمن وغير المؤمن، مع أننا لا نحكم لأحد إلا بظاهر الأمر، ولم نُؤمر أن ننقب قلوب الناس ولا أن نشق بطونهم، كما في الحديث الصحيح[1].

الحرية في العمل والتحرك مكسب هائل تجب المحافظة عليه، كما يجب التزام شروطه وتجنب ما يعكر صفوه على البلد كافة أو على فصيل بعينه.

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٤٣٥١)، و«صحيح مسلم» (١٠٦٤).



ثانياً: الإسلاميون والعلاقة مع الغرب

هل نحن أمام فرصة تاريخية لتطوير العلاقة مع الجار الغربي الذي يتاخمنا في المغرب وليبيا ومصر، ويزاحمنا في قعر بيوتنا وأحياناً عديدة يحاربنا عبر ممثله الشرعي (إسرائيل) أو عبر تدخلات هوجاء (أفغانستان والعراق)؟

هل يمكن أن نتصور أن مرحلة أحداث سبتمبر والقاعدة (٢٠٠١م) ـ إلى (٢٠١١م) بقسوتها المتبادلة كانت تمهيداً لمرحلة تطول أو تقصر من الموادعة والهدوء ومراجعة نمط العلاقة؟

هل يمكن أن نفهم للغرب (الصليبي) وجها آخر حقوقيّاً أو إنسانيّاً أو مؤسسيّاً شعبيّاً أو حتى براجماتيّاً يمكن أن يقرأ الخارطة من جديد، ويتعامل مع وضع قائم بإيجابية، ويعيد اكتشاف الإسلاميين؛ ليجد أنهم أطياف متنوعة، وأن شراكتهم في الحكم يمكن أن تعدل كثيراً من نظراتهم، وأن الفزَّاعة المتبادلة بهم لم تكن أكثر من خدعة؟

هذا ما صرَّح به عدد من كبار رجالات السياسة في أمريكا وأوروبا.

الساسة الغربيون كانوا يعون زيف (الخطر الإسلامي)، ولكنهم كانوا يتعاملون معه كحقيقة.

إن الأهداف الغربية المباشرة تقوم على خمسة محاور:

١ ـ تأمين الطاقة والمواد الخام وعلى الأخص النفط.

٢ ـ مكافحة (الإرهاب).

٣ ـ التصدي للهجرة البشرية نحو الغرب.

٤ ـ فتح الأسواق الاستهلاكية والاستثمارية والثقافية أمام المنتج الغربي.

٥ ـ مركزية الوجود الإسرائيلي وتفوقه العسكري.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدراسات الواسعة التي تحفل بها المعاهد والمراكز في الغرب، والتي تميل إلى تخيل موجة من التحولات الديموقراطية في العالم العربي خلال صراع طويل الأمد وموجات من المد والجزر، فإن الغرب في استراتيجياته المدروسة يحسن قراءة الواقع والتعامل معه، كما يحسن مصادمته عند اللزوم.

الحذر من الإسلاميين، سواء أكانوا أهل عنف أم أهل سياسة يستند في نظر الغربيين إلى ظاهرة القاعدة وضرباتها في أفريقيا وآسيا والولايات المتحدة وأوروبا منذ النصف الثاني من التسعينيات.

ويستند قبل ذلك إلى مواجهات الإسلاميين مع الأنظمة، والتي بدأت منذ زمن طويل، وكان هدفها الحصول على الاعتراف وقبول المشاركة في الشأن السياسي العام.

وفي المخيال الثقافي الغربي يظهر الإسلام (العثماني) كتهديد عسكري.

على أن متغيرات كثيرة اقتصادية وتحولات في موازين القوى واختراقات تقنية وثقافية متبادلة من شأنها أن تجعل احتمال وجود (مرحلة) هدوء ومراجعة واستماع واكتشاف جديد أمراً وارداً.

تبدو هنا تركيا نموذجاً سابقاً في علاقتها مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي ومع (إسرائيل)، حتى في ظل حكم العدالة والتنمية، ومع تزايد العراقيل في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فإن التعامل الإيجابي معها كان واضحاً.

وفي ليبيا كان الترحيب بالناتو قراراً غير معهود في الأدبيات الشعبية والإسلامية، وكان من الطريف أن يجتمع قادة الناتو العسكريون مع قادة الثوار بما فيهم (عبد الحكيم بلحاج) الذي كان يُصنَّف على أنه إرهابي، وتعاونت دولة أوروبية مع النظام السابق في القبض عليه!

وتبدو بعض التصريحات تبادر بإعطاء (إسرائيل) أكثر مما تريد دون كلفة. كبرهان على الواقعية!

والعلاقات السياسية تتطلَّب خبرة عميقة، ودراسة متأنية،

ولا تفلح فيها القرارات السريعة، ولا التصريحات الرومانسية، ولكن من المؤكد ألّا شيء يستعصي على الحل إذا استقامت الأوضاع الداخلية في البلد.

الغرب يبدو مستعداً للتعامل مع مرحلة صعبة تحقق المصالح الوطنية قبل أن تنظر في مصالح الآخرين، وهذا ما يجب وعيه، والنموذج التركي استطاع أن يحافظ على علاقاته مع كثير من المشاغبة والتوتر.

والمشروع الصهيوني يعرف أن سر قوته الحقيقي هو ضعف من حوله وكونه الطرف الأقوى في أي اتفاقية أو معادلة.

ثالثاً: المصالحة الوطنية
والعلاقة مع رموز الأنظمة السابقة

الثورة تَجُبُّ ما قبلها:

يتحدث الناس عن (بوعزيزي) كرمز مُلهم لثورة تونس، وعن (حمزة الخطيب) كطفل مُلهم لثورة سوريا، وعن (خالد سعيد) كروح تسري في جسد الثورة المصرية، وأسماء عديدة في ليبيا، وأخرى في اليمن.

حاولت النظم البائدة أن تُشوِّه هؤلاء أمنيّاً وأخلاقيّاً؛ تعاطي مخدِّر، علاقات مع بنات، أفعال محرَّمة..

الأطفال وحدهم سَلِموا من التشويه؛ لأن التهمة لا تلحقهم أصلاً!

لنفترض أن ما أشاعته تلك الأجهزة ـ سيئة الذكر ـ صحيح! فلتحدِّثنا إذاً عن رجالاتها وقادتها، ولتكشف طرفاً من سلوكياتهم الشخصية والمالية والوظيفية!

لنفترض أن ما قالته صحيح، فهل هي مسؤولة عن الجانب الأخلاقي في المجتمع؟ وهل هي تحاسب الناس جميعاً على هذا الأساس؟! أم هي تستدعي ملفات انتقائية لحاجة في نفسها (حاشا يعقوب منها!)

ليكن ما روَّجته صحيحاً؛ فهل حدوث زلَّة من إنسان يحرمه حقَّه في الاحتجاج، والمطالبة بالإصلاح العام، والمشاركة في الحراك الإيجابي؟ بل أكثر من ذلك: المشاركة في قيادة الحراك الإيجابي.

في نصوص تراثنا تفضيل القوي الفاجر على الضعيف التقي في إدارة المواجهة؛ لأن التقوى والفجور شأن شخصي، والقوة أو الضعف هي محك الاختيار والنجاح في الإدارة والعمل والمسؤولية.

هذه الرموز ومثلها كثير، وملامح نشاهدها في موقع الحدث تعبر عن جانب من عفوية الحراك وشموليته، وأنه قدر المرحلة الذي لا يرد و(إذا جاءَ نهرُ اللهِ، بَطَلَ نهرُ مَعْقِلٍ).

يجب على مَن يصبح في قُمْرة القيادة ألا يتنكر لهؤلاء، ولا يحول النجاحات إلى مكاسب خاصة، لتكون الثورة وَفيَّة لنفسها، مباعدة للأسباب التي أدت إلى حدوثها.

مكاسب الثورة ليست لقيادات أحسنت استثمار الحدث، وليست لأحزاب بادرت بتأييد الثورة، بل وليست للثوار فحسب!

مكاسب الثورة هي لكل الشعب دون استثناء، حتى لمن لم

يؤيدوها، وإذا آمنت ثورة بهذا المبدأ فقد وضعت قدمها على طريق النهوض التاريخي، وليس التغييرات العابرة أو الشكلية.

المعارضون القدامى الذين قضوا أعمارهم في المهاجر غرباء، لا يجدون إلى هواء أوطانهم سبيلاً، وقد تقطعت أواصرهم مع أسرهم وأهليهم، وعاشوا مخاطرة مؤلمة، وحرماناً طويلاً، وخوفاً من يد الطاغية التي تمتد إلى أماكن نائية بجبروت وقسوة، وتغتال في وضح النهار.

المعارضون الذين خاضوا تجربة استثمار فرص سنحت من داخل النظام؛ لإجراء إصلاحات، وحفظ حقوق، ونشر معرفة، وافتكاك أسرى؛ لأن التعويل على خيار واحد ليس سداداً ولا حكمة ولا حصافة.

الذين انشقوا عن النظام، وأطلقوا الثورة تضامناً مع دماء الشعب الزكية حين سالت أنهاراً، ولو كانوا بالأمس من رجال النظام وأعوانه، وكم من وزير أو مسؤول يتعامل مع الواقع على مبدأ (جلب المصالح ودفع المفاسد).

الذين سكتوا وانتظروا نهاية الصراع؛ لأنهم لا يريدون أن يتحملوا أي مخاطرة، وليس في برنامجهم أن يصنعوا بطولات، ولا أن يقدموا تضحيات، ولا أن يبنوا أمجاداً.. يريدون فقط أن يعيشوا بسلام، وأن ينعموا بالأمن والأمان، وأن يتمتعوا بطيبات ما أحل الله لهم.

دعني أذهب أبعد من ذلك؛ إلى مَن وقفوا مع النظام ثم

تخلوا عنه حين غلب عليهم، ألا حظوظ تُذكر في بقائه، أليس من الحكمة أن نجعلهم يدركون أن مصالحهم الدنيوية هي أن يَتَخَلَّوْا عن النظام، وينحازوا للثورة التي هي ثورة الشعب كله، وفي ذلك تخفيف من نزيف الدم المسلم العربي، وحفاظ على الاستقرار المستقبلي، وسلامة من دوامات العنف التي ينجرّ إليها الناس عادة غِبَّ تلك الأحداث، وسَلّ لسخائم الصدور التي لا تكاد تنسى.

وقد ينبتُ المرعَى على دِمَنِ الثَّرى   وتَبْقَى حَزَازَاتُ النفوسِ كما هِيَا

«اذْهَبُوا فَأَنْتُمُ الطُّلَقَاءُ»[1]:

قرار نبوي عظيم، ربما ندرك طرفاً منه لو تخيِّلنا الموقف الذي قيل فيه، والناس الذين خوطبوا به، إنهم رجال عذَّبوا المؤمنين، وقتلوهم، واستولوا على منازلهم، وشرَّدوهم، ولم يُظهروا ليناً ولا رحمة، وإلى قريب كانت سيوفهم تقطر من دماء الأبرياء المؤمنين المستضعفين!

هذه القدرة الهائلة على الصفح في أوسع معانيه سمحت بطيِّ صفحة الماضي، وجنَّبت مكة والجزيرة الحروب الأهلية، وأفسحت المجال لقيام دولة الخلافة الراشدة؛ التي هي أنموذج لا يتكرر، ولكنه يحاكى باقتباس قيمه العظيمة؛ في العدل بين الناس، والرحمة بالخلق، والحرية.

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/٤١١)، و«الأموال» لابن زنجويه (١/٢١٤)، و«تاريخ الطبري» (٢/١٦١)، و«زاد المعاد» (٣/٣٠٧ ـ ٣٠٩)، و«البداية والنهاية» (٦/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨).

أول مَن استخدم لفظ «الحرية» بمفهومه الشامل: عمر بن الخطاب ﷺ، حين قال: «مُذْ كم استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!»[1].

القتل والتصفيات والانتقام يجلب العداوات، ويُحضِّر لجولات قادمة من الصراع والانتقام العكسي، والحكيم هو مَن يسعى إلى وقف دوامة العنف والعنف المضاد، بالتفوق الأخلاقي على نوازع النفوس، كما قال البُحتري:

وَفُرسانُ هَيجاءٍ تَجيشُ صُدورُها ... بِأَحقادِها حَتّى تَضيقَ دُروعُها

تُقَتِّلُ مِن وترٍ أَعَزَّ نُفوسِها ... عَلَيها بِأَيدٍ ما تَكادُ تُطيعُها

إذا احتَرَبَت يَوماً فَفاضَت دِماؤُها ... تَذَكَّرَتِ القُربى فَفاضَت دُموعُها

شَواجِرُ أَرماحٍ تُقَطِّعُ بَينَهُم ... شَواجِرَ أَرحامٍ مَلومٍ قَطوعُها

حصاد الثورة هو شيء مختلف تماماً عن حالة العسف، والطغيان، والاحتكام إلى القوة، والأنانية، وفرض الأجندة الخاصة.. كما كان يحدث في ظل نظام القمع السابق.

الثورة حدثت لتغيير الأوضاع، وليس الأشخاص.

إطلاق العنان لغرائز الانتقام والتشفِّي ليس عملاً ثوريّاً، ولا يجوز أن تتكرر مآسي الاحتجاز التعسفي ولا القتل خارج إطار القانون باسم الثورة.

---

(١) أخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص١٩٥).

غنيمة لنا فيها سهم:

هذا ما يجب أن يشعر به كل مواطن، بغض النظر عن تياره الفكري، أو حزبه السياسي، أو قبيلته، أو المنطقة التي ينتمي إليها، بل وبغض النظر عن تاريخه (فالثورة تَجُبُّ ما قبلها!) كما أحب أن أردد دائماً.

لا ينبغي أن يظلم أحد على هذه الأرض مرة أخرى أيّاً كان دينه أو مذهبه أو انتماؤه.

يجب أن يكون المستقبل لكل الناس، نعم؛ لن يرضى كل الناس فرضاهم غاية لا تدرك! فليكن الاحتكام إلى دستور يتوافق عليه أهل البلد، مرجعيته الشريعة؛ لأن البلد كله مسلم.

التغيير سنة الحياة، فحتى الثورات التي تنجح وتكون دولة تنتقل إلى وضع جديد مختلف، قد يعجز بعض من ضحّوا عن فهمه واستيعابه، ويبقى في نفوس الكثيرين تساؤلات وإشكالات وأحياناً حزازات يبطئ زوالها.

علينا أن ندرك أن الدنيا دار ابتلاء وامتحان ﴿لِيَبْلُوَا بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤]، وأن النقص من طبيعتها، والناس لم يكونوا مع الأنبياء على الوفاق والتسليم حتى كان في أتباعهم ما كان، والله يبتلي المؤمن وغير المؤمن، ويبتلى المرء بعدوِّه تارة، وبصديقه تارة، وقد يبتليه بنفسه!

مخاوف الصراعات الثورية:

كنتُ قلقاً من عنف (القاعدة) والآن أدركت طرفاً من

الحكمة في وجودها باستنزاف الجانب العنيف الميال للصرامة والمفاصلة، وكأنها عملية تفريغ لمادة لها دوافع فاضلة وتؤثر في فئام من الناس، ولكنها ليست بناءة ولا منشئة، لتترك الميدان بعد ذلك لحراك سلمي هادئ ومتعايش.

قيل لأعرابي: تحب أن يفوت ثأرك وتدخل الجنة؟ قال: بل أدرك الثأر وأدخل النار!

علينا أن نحاول بجهد وصبر ألا يحكمنا منطق الأعرابي وصوته المشدود بين الثأر والنار.

نار الدنيا بالصراعات المتفاقمة، والانتكاسات، والإخفاق، والفشل؛ هي نتيجة الثأر، والعربي خاصة لديه موروث ثقافي ونفسي ضخم، وحين تعرض عليه تجارب التسامح والصفح يعتبرها حالات خاصة ولا يقاس عليها، وقد يأخذ الثأر صبغة النكاية والانتصار للحق، وأخشى ما أخشاه أن تحل التعددية العشائرية المترسبة في الأعماق العربية محل التعددية الديموقراطية، وأن ينزلق الأمر إلى ما يشبه الفوضى والحروب الداخلية.

الثأر مرفوض تحت أي ذريعة:

والمحاكمات الصورية والمحاكم الميدانية التى تحاكم وتنفذ الإعدامات دون تحر مرفوضة.

أصحاب الحق الخاص الذين حدث اعتداء على حقوقهم وأموالهم وأعراضهم، يحق لهم المطالبة والحصول على العدالة

واسترداد ما خسروا إذا أمكن بالتراضي والطرق الودية، أو عن طريق القضاء الشرعي.

والحق العام بإهدار الثروات واستغلال السلطة وسوء استعمالها أمر خطير، لا يجب التساهل فيه بحال، ولكن كل ذلك يجب أن يتم عبر قنوات قانونية تحقق العدالة للمتهم مهما كان جرمه وتاريخه.

وفي حالات استمرار الصراع وامتداد ذيوله يصبح إغلاق الملفات السابقة سبباً جيداً لتهدئة النفوس، وتشجيع الناس على طي صفحة الماضي، واستئناف مرحلة جديدة من الوفاق والسلم والعمل المشترك.

إن الخلافات المبكرة قد تجهض الثورة، وبذلك يكون المختلفون كالمتصارعين على جلد الأسد قبل اصطياده.

ربما كان مذهب مالك السائد في ليبيا والغرب الإسلامي أوسع المذاهب الفقهية وأسمحها في مبادئ المصالحة بين المتقاتلين، كما ذكره ابن العربي، والقرطبي، ثم الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا...﴾ الآية [الحجرات: ٩][(١)].

لا يتحدَّث الناس:

«لا يتحدَّث الناسُ أن محمداً يقتلُ أصحابه»[(٢)]. قرار نبوي

(١) ينظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٤/١٥٢)، و«تفسير القرطبي» (١٦/٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١)، و«التحرير والتنوير» (٢٦/٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٨، ٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

قيل بشأن المنافقين الذين هم طابور خامس في المجتمع الإسلامي.

سُمْعَةُ الثورة إذاً شأن مهم، والبعيد الذي يسمع الأخبار لا يدرك التفاصيل ووجهات النظر المختلفة، ولكن يتكون لديه انطباع سلبي حين يسمع حديث الإعلام عن انشقاقات أو قتل خارج نطاق القانون، أو تفريط في تطبيق معايير العدالة.

لقد تم استيعاب المنافقين إذاً ضمن المشروع الوطني النهضوي ومع الزمن تراجع دورهم حتى قال حذيفة ﷺ: «لم يبقَ من المنافقين إلَّا أربعة»[1].

المنافقون كانوا حزباً كبيراً ومؤثراً، وبدأ تأثيره يتناقص بفضل الحكمة النبوية؛ التي لم تستعجل الخطوات، ولم تستجب لدعوات عاطفية بتصفيات بل أعطت الزمن حقه ومقتضاه، واستجابت للسُّنَّة الربانية في التدافع، والتزمت بُعْدَ النظر وتفويت الاحتمالات الوهمية، وما يُظَنُّ بأنه فرص وهو برق خُلَّبٌ، ودانت لله بالصبر والأناة، فتحقق لها الظفر مع الوقت.

الحراك الفطن والإخلاص والزمن كفيل بعزل التطرف أيّاً كانت وجهته، والبعض يظن أن التطرف إسلامي بينما ثَمَّ تطرف علماني إقصائي لا بد من تقليم أظفاره.

من يحلم بإقامة جمهوريته المستبدة على أنقاض حكم مستبد

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٥٨).

سابق فليس وفيّاً للثورة، وسيصاب بخيبة أمل حين لا تساعده الظروف والأسباب على تحقيق حلمه.

يجب أن يحفظ لكل مناضل مقامه وقدره، ولكن لا يظن أحد أنه حجر الزاوية، وأن الآخرين ليسوا سوى حاشية في الكتاب.

المستقبل يصنعه أولئك الحكماء البصراء الذين يدرسون خطواتهم جيدا ولا يستجيبون بشكل عفوي لنوازع الغيرة والغضب، أو للإحساس الموهوم بامتلاك القوة والمقدرة، والذي يحمل المرء على الإسراع إلى ميادين لا يكون أحْكَمَ أمرها ونظر في مآلاتها القريبة والبعيدة.

علينا أن ندرك أهمية مرحلة ما بعد الثورة فهي حساسة جدا ومستدرجة والنجاح لمن لديه خطة وصبر واقتناع بوجود مؤسسي راسخ لا تكثر فيه الاختلافات والانشقاقات والتنازع، ولا بد من تدبر التنزيل ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وعلينا أن ننظر إلى الحدث في إطار جغرافي أوسع، فثَمّ حراك في غير ما بلد عربي ظاهر أو مستتر، ومن المؤكد أن الحالات السابقة في ليبيا ومصر وتونس تؤثر فيه تأثيرا بالغا سواء لجهة اقتناع الناس بالحراك أو ضد ذلك؛ بتعزيز مخاوفهم مما يكون بعده من الإشكالات، أو لجهة كسب التأييد الإقليمي والدولي من عدمه، أو لغير ذلك.

التشكل السياسي بعد الثورة ليس هو دولة المهاجرين والأنصار كما يتوقع بعض الذين لا يفقهون السنن الربانية ولا يتقنون قوانين المغالبة وسياقات الأحوال.

ومن خير حكمة الحياة الصبر، وإلجام النفس، والسعي في تأليف النفوس، وتقريب البعيد، وترويض النافر والشارد، وعدم إنفاذ الغضب؛ ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧].

من الخطورة بمكان الانفلات وإمضاء الأحكام العشائرية وكراهية الانضواء تحت سلطة عامة، وهذا يمهد وفق السُّنَّة الإلـهية للثورة على الثورة.

ثَمَّ فقه جديد هو «فقه الثورة ومآلاتها»، غدت الحاجة إليه ملحّة في ظل التغيرات المتسارعة المفاجئة التي أحلم ويحلم الكثيرون أنها سوف تدشّن مرحلة جديدة، هي خير وأفضل بكثير مما عشناه وعانيناه، دون أن يعني هذا أن نتوقع شيئاً خارقاً للعادة، أو خارجاً عن الناموس، فلنسمح لأنفسنا بالفرح والابتهاج، ولا تحرمنا منه مخاوف المستقبل ومخاضاته، فالجنين يصرخ مستهلّاً، وهو بحمد الله بخير، وقد يكون أنثى، والحرية أنثى، فلا تكن ممن يتوارى من الغيظ من سوء ما بُشِّرَ به، وربما كانت الأنثى ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]!



رابعاً: الثورة مقدمة للنهضة

كعادة كثير من شباب الأمة، كنت منذ نعومة أظفاري مهموماً بقضايا الأمة، متابعاً أحداثها عبر وسائل الإعلام؛ المقروءة، ثم المسموعة، ثم المرئية، ثم أدوات الإعلام الجديد.. حيث صرنا نتابع الحدث فور وقوعه بعدسات شهود عيان.

حب الاستطلاع غريزة فطرية، يضاف إليها هنا الارتباط العاطفي بشعوب تجمعنا بها رابطة الدين، فضلاً عن الجنس واللغة والمصير الواحد.

الاهتمام إذاً جزء من الانتماء، و**«مَن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»**.

لا يصح الحديث سنداً[1]، ولكن المعنى وارد في عشرات النصوص القرآنية والنبوية التي أحكمت عقد الإخاء، وبيَّنت

---

(١) ينظر: «السلسلة الضعيفة» (٣٠٩ ـ ٣١١).

مقتضياته ولوازمه؛ كحديث: «الجسد الواحد»[1]، وحديث: «البنيان المرصوص»[2]، وحديث: **«ليس المؤمنُ الذى يشبعُ وجارُه جائعٌ إلى جنبه، وهو يعلمُ به»**[3].

دائرة التأثير أضيق، ففي أحيان كثيرة ينطبق المثل القائل: «العين بصيرة واليد قصيرة»؛ ولذا تغدو الأخبار سبباً قويّاً للاكتئاب برؤية الدماء والأشلاء، وبتدمير الحياة البشرية، ونهايات الحروب المؤلمة بغلبة القوي ولو كان ظالماً.

نعم؛ ستجري السنة، لكن حتى تكتمل الصورة ثَمَّ آلام وجراح وأحزان، وقد يمرُّ جيل دون أن تتوافر الأسباب لاستحقاق التغيير، ويظل المؤمن راضياً، مسلِّماً للحكمة الربانية، واضعاً نصب عينه أن مع العسر يسراً، وأن مع الدنيا أخرى.

إجهاش القلب يستدر دمع العين، ويجعل الصدق ملازماً للدعاء.

الوسيلة «القديمة الحديثة» لا تزال فعَّالة: **«إذا اقتربَ الزمانُ، لم تكد رُؤْيا المسلم تكذبُ، وأصدقُهُم رُؤْيا أصدقُهُم حديثاً»**[4].

معظم رؤياي ورؤيا الناس هي حديث نفس، وأمنيات ومخاوف وهموم، وفي كل مرة أنام عقب وجبة إخبارية أجدني

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٦٠١١)، و«صحيح مسلم» (٢٥٨٦).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٤٨١، ٦٠٢٦)، و«صحيح مسلم» (٢٥٨٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٣٥٩)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٢)، وينظر: «حق الجار» للذهبي (ص٥)، و«السلسلة الصحيحة» (١٤٩).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٦٣).

في قلب الحدث، ويتحقَّق لي بعض ما كنتُ آمله، فإذا صحوتُ وجدتني أردِّد قول العباس بن الأحنف:

قالوا: خُراسانُ أَقصى ما يُرادُ بنا ثُمَّ القُفولُ. فَقَد جِئنا خُراسانا
متى يكونُ الذي أَرجو وَآمُلُهُ أَمَّا الذي كُنتُ أَخشاهُ فقد كانا
ما أَقدَرَ اللَّهَ أَن يُدني عَلى شَحَطٍ جيرانَ دِجلَةَ من جيرانِ جَيحانا
يا لَيتَ مَن نَتَمَنَّى عندَ خَلوَتِنا إذا خَلا خَلوَةً يَوماً تَمنَّانا

طالما نقلتني أحلامي إلى القدس، وبغداد، وعدن، وبنغازي، وغزة، والقاهرة.. وعايشت رجالها وأحداثها، وكنت شاهداً (لم ير شيئاً) على نجاحات تاريخية أو حالات تدمير تشمل الجسور والدور والقبور.

لم تعد معرفة أسماء المدن والبلدات والقرى حكراً على طالب متفوق في الجغرافيا، لقد رسمت أسماء بلدات ليبيا وسوريا واليمن وتونس كما بلدات فلسطين في ذاكراتنا جميعاً.

مثلي مثل كثيرين من الناس، أتابع تفصيلات الثورة على الظلم والاستبداد ساعة ساعة، وأحسب بدقة المسافة التي تقطعها، والزمن والتضحيات، والمواقف الدولية، واحتمالات الربح والخسارة.

هذه الثورات قامت لرفض الوصاية والإملاء، وتحقيق استقلال الفرد والمجموع، ولذا أميل دائماً إلى القول بأن هذه الشعوب التي عرفت طريقها وضحت لا تريد منا الكثير من النصائح والإملاءات.

القليل إذاً والجوهري هو ما أحاول التذكير به!

لشعوب العالم مشاريعها النهضويَّة: أمريكا، وأوربا، واليابان، والصين، وفنلندا، وسنغافورة، وكوريا.

وإسلامياً ثَمَّ مشروع ماليزي، وآخر تركي، وثالث فارسي، وإلى جوارنا وجوارها مشروع صهيوني؛ **هذا أولاً**.

وثانياً: فالعرب هم مَن بُعث فيهم النبيُّ الأميُّ، وبلغتهم نزل القرآن، وهم مُلَّاك الثروات الهائلة اليوم، ولم يكن الله ليجعلهم بهذه المنزلة إلا وهم شعب يملك مقومات كافية بل وتميزاً في بعض الجوانب (وليس كلها).

هذا يطرح سؤالاً ضخماً وملحاً:

أين هو المشروع العربي للنهوض؟

أهو الحديث المعاد عن التاريخ؟ أم الظاهرة الصوتية في تمجيد الحاضر وادِّعاء النجاح، وتجاهل حالة التخلف المزمنة؟ أم الأطروحات الفكرية في الدوائر المغلقة، والتي لا زالت في دائرتها النظرية؟

إنني شديد الإيمان بأن ظهور هذا المشروع هو حاجة بل وضرورة تاريخية، وأن مكانه لا يزال شاغراً، إنه الشمس التي حان لها أن تبزغ، والثمرة التي قاربت النضج والقطاف، ولعلي أقول: القدر الذي لا مرد له.

ولقد أصبحت أكثر إدراكاً للكلمة التي يردِّدها علماؤنا: «إذا أراد الله شيئاً هيَّأ أسبابه».

ربيع الثورات العربي كان زلزالاً مفاجئاً هدم أبنية سامقة، لم يدر بخلد أصحابها أن السُّنَّة ستحِقُّ عليهم، وأنهم سيكونون عبرة؛ لأنهم لم يعتبروا بغيرهم، وظنوا أنهم استثناء، وأنهم مانعتهم حصونهم من الله، ووضع أساسات جيدة لمستقبل أجمل لشعوب الإسلام.

الحراك الشعبي العفوي كان حدثاً عظيماً؛ لأنه يعبِّر عن روح تسري خارج إطار التنظيمات والأحزاب والأُطر التقليدية.

وهذا معنى كبير كشرط لنجاح أي مشروع، فحتى الفعل النبوي لم يستبعد أحداً من أهل المدينة، حتى أهل الكتاب والمنافقين وحدثاء العهد بالإسلام، لم يكن مشروعاً إقصائيّاً ولا دمويّاً، كان شعاره «الاستيعاب والتكامل والتطمين».

جاءت الحركات الشعبية لترسم مساراً جديداً يعتمد على تحقيق المطالب الأساسية التالية:

١ ـ الحرية السياسية.

٢ ـ العدالة وتكافؤ الفرص.

٣ ـ محاربة الفساد المالي والإداري، واعتماد الشفافية بمعاييرها العالمية.

٤ ـ التنمية الشاملة المستدامة بأحدث وأوسع مفهوماتها المستوعبة لحقوق الإنسان، والبيئة، والصحة، والتعليم، والإعلام، والأسرة. . للأجيال الحاضرة والقادمة.

٥ ـ الحفاظ على التميّز الأخلاقي والتشريعي لمجتمعات

ورثت قدراً طيباً من قيم الإسلام، ولديها القابلية لتعميقه وتحويله إلى روح تحفيزية للإبداع والعمل والإنجاز والتعايش.

فقد اعتمد التحرك الشعبي على الوسائل السلمية كأداة للعمل، وكان يقدِّم التضحيات الجسيمة، ويرفض الانجرار للحرب الأهلية مهما أمكن!

يطيب لنا أن نحلم بأن العديد من الخطط والمشاريع الموضوعة على الرف والتي قدمها المفكرون منذ أيام شكيب أرسلان فمالك بن نبي إلى مجموعة واسعة من المفكرين المعاصرين من التيارات المختلفة الإسلامية والقومية والوطنية سوف تكون محل الإحياء والجدل حولها من جديد على ضوء حاجات الواقع ومستجداته.

الفصل الخامس

قلق ما بعد الثورة...

تساؤلات وإشكاليات



أولاً: سرقة الثورات

حين نتحدث عن مآل الثورة نتذكر ثورة التحرير في مصر وكلمة الشيخ محمد عبده «ذهب الإنجليز الحمر وبقي الإنجليز السمر».

ونتذكر الدكتور الفرنسي من أصول أميركية جنوبية (فرانتز فانون) صاحب كتاب «المعذبون في الأرض»، وهو طبيب نفسي كان يعالج المحتلين، ثم تحول إلى مناضل جزائري ومقاتل في جيش التحرير ومحرر في صحيفة المجاهد، يتجول في أفريقيا محرضا ضد الاستعمار، وكان يتخوف من اغتيال الثورة الجزائرية أو أن تخطف من قبل مجموعة لم تكن يوما جزءا من الثورة ولا من الشعب، بل ممن يمثلون مصالح الاستعمار، كان يتحدث عن تلك الوجوه الشاحبة التي تقترب من مِقْوَد السفينة وتحاول التلصص على غرفة القيادة، وتصنع (الاستقلال المزيف).

كان يحذر من (الاستعمار العربي)، ونهب الثروات، والاستبداد بالقرار، وتجاهل الفقر والحرمان.

مات في السادسة والثلاثين من عمره ودفن في مقبرة (مقاتلي الحرية)، ودفنت معه أحلامه ونظراته وتحذيراته.

هناك من يرى زوال استعمار ليحل محله، وهناك من يرى في سقوط النظام القمعي فرصة ليصبح هو السيد الجديد.

وقد تختلف دوافع الأفراد والجماعات ولكن غالبا ما تكون النتائج متشابهة ويصبح النظام الجديد أشد بطشا وتحكما من النظام القديم، وعلى الشعب ألا يتصرف في منح الشرعية لكل أحد، وكذلك رجاله من المحامين والقضاة وقادة الفكر والرأي.

(عودة الديكتاتورية) تحليل مخيف، ولكنه يحدث أحياناً؛ نابليون في فرنسا، والبلاشفة في روسيا؛ ونماذج بين ذلك.

الاستبداد حسب (الكواكبي) ليس نظاماً فحسب بل ثقافة سياسية واجتماعية تنتجها السلطة وتوزعها على المجموع.

تعبير شائع يحكي قصة الخوف الدائم من رفاق الثورة، وعادة ما يكون الفريق المتهم بالسرقة واحداً من أطرافها، أو الملتحقين بها.

الثوَّار يتفقون على رفض الواقع القائم لحكومة مستبدة تهدر الحقوق، ولهذا تحدث الثورة، والبدايات ـ غالباً ـ تحمل شعارات عامة؛ بسقوط النظام، وزوال الدكتاتورية، ومطالب عامة بالحكم الرشيد، والعدالة، والحرية، والشفافية، وفصل السلطات، واستقلال القضاء.. وهذه مجملات متفق عليها، وحسناً تفعل الثورات حين تفعل ذلك؛ حفاظاً على

وحدتها، واقتصاراً على القدْر المتفق عليه بين أطيافها.

ثم يختلف الناس بَعْدُ على الصورة البديلة؛ لاختلاف مدارسهم، وتوجهاتهم، وأيديولوجياتهم، وربما ظلّ خلافاً إعلاميّاً، أو تطوَّر إلى تراشقٍ، وقد يصل إلى حد الاحتراب، والتصفيات الجسدية!

ليس غريباً أن تحلّ دكتاتورية شخص أو دكتاتورية أيديولوجيا مكان الدكتاتورية البائدة.

وفي هذه المنطقة بالذات يكثر الحديث عن السَّرقة، وربما تمّ تبادل التهمة بين عدة أطراف؛ فصيل منظَّم لديه استراتيجية، وعلاقات واسعة، وقراءة جيدة للواقع، يعرف كيف يُقدِّم نفسه، وكيف يصوغ رؤيته؛ ليكسب شعبه أو يكسب المحيط.

ومجموعات قد تكون هي الأكثر عدداً وتضحية، ولكنها ليست خليطاً متمازجاً، ولا جماعة متجانسة، فتضعف عن فرض رؤيتها، والشعوب تثور، ولكنها لا تحكم، ولو خُلِّيَ بينها وبين ما تريد لم يكن لديها الوعي التام بالخيارات الأفضل.

وقد يتحوَّل الأمر إلى صراعٍ يُعِدُّ كل طرف عدته، ويتذرَّع بأسلحته المكشوفة والخفية، وهنا تكتمل فصول ما يسميه الآخر بـ«المؤامرة»!

وفي بداية نجاح الثورة تقع ارتباكات، وفراغات، وأحوال انتقالية تتخللها أخطاء؛ يرمي بها كل طرف على خصمه، أو يتهمه بالتعويق، وصناعة العقبات..

من المستحيل أن تتطابق رؤى المجموعات المكوِّنة للثوار، ولكن يمكن الاتفاق على المراحل؛ بحيث تكون المرحلة التالية لنجاح الثورة هي مرحلة بناء الدولة، وإقامة مؤسساتها، ووضع دستورها، واستقرار أمنها.

والمرحلة الثالثة هي مرحلة التنافس المبرمج على الحكم، بما في ذلك إعلان الأحزاب التي تُعبِّر عن اتجاهات مختلفة، وتستوعب مجموع الناس، بما يضمنه الدستور المتفق عليه.

وهنا يصبح الاختلاف مقنناً، والمرجعية واضحة؛ العودة إلى صناديق الاقتراع، وإلى المحكمة المتخصصة، وليس إلى السلاح ولا المكايدات بالتقارير السرية أو تشويه الصورة!

والتداول الإعلامي جزء من اللعبة، على أنه يجب أن يكون محكوماً بوثيقة شرف، وأصول ضابطة لا تسمح بالانحدار إلى حضيض التراشق والاتهام.

وثَمَّ قِطَاعٌ عريض ممن شاركوا في الثورة وصنعوها؛ هم أفراد عاديون، ليس لهم انتماء، ولا رؤية خاصة، ويحاول طرف أن يُضخِّم دورهم ويعدهم وقوداً أساسيّاً، بينما يحاول آخر أن يُحيِّدهم ويُقلل من شأنهم أو يضعهم في حقيبته!

عربيّاً هناك الوطنيون، والإسلاميون، والعلمانيون، وأطياف أخرى، وكلهم كانوا مسحوقين تحت نير الطاغية، وإن بدرجات متفاوتة، وكان للإسلاميين من ذلك نصيب الأسد.

ولذا لا غرابة أن يتعاظم لديهم الشعور بالخوف؛ من تكرار

المشهد، وحرمانهم من حقهم الطبيعي في المشاركة، فكان من الحكمة والسداد أن يحصلوا على تطمين حقيقي، يتجاوز الكلام والوعود؛ ليكون لهم حضور وتمثيل كافٍ في أيٍّ تشكيل مؤقت خلال الفترة الانتقالية، وهذا ما حدثت بوادره في تونس ومصر وليبيا واليمن.

وفي ذات الوقت فإن من حق الأطياف والأطراف الأخرى أن تطمئن إلى مستقبلها، وأنه لن يكون ثَمَّ استئثار أو استفراد بالسلطة تحت أي ذريعة، ولا انقلاب على المبادئ الدستورية المتفق عليها.. تحت أي غطاء اجتماعي أو ديني أو سياسي أو أيديولوجي.

المؤمن يعمل لله وينتظر مقابل عمله الأجر والمثوبة، وهذا يخفف من لوعة الإحساس المعتاد عند الناس بأن جهودهم تسرق وأن الآخرين يتسلقون على أكتافهم، وقصة ابن عمر في البخاري مشهورة لما خطب معاوية وقال: «من كان يرى أنه أحق منا في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه». فقال ابن عمر: «هممت أن أقول أحق منك بهذا الأمر من قاتلك وأباك على الإسلام ثم تذكرت ما أعد الله للمؤمنين فأحجمت».

على أن هذا لا يجوز أن يفضي إلى تلبية انسحابية، فإن من تمام الجهاد السعي لاستقرار الأمر وحماية السفينة من الرياح المتعاكسة التي قد تودي بها.

إن الوطن للجميع، ولن يكون من مصلحته ولا مصلحة أيّ

فصيل إقصاء الآخرين أو تهميشهم، والثورة ليست تصفية حسابات إلا مع القيم الفاسدة والمُصِرِّين عليها!

يجب أن تكون الأولوية لتكريس وترسيخ أصول التداول السلمي للسلطة، ثم يأتي بعد ذلك تعبير كل فصيل عن رؤيته الخاصة ضمن هذا الإطار.

والاقتراب من الآخرين كثيرا ما يعدل الرؤية لدينا، وينفي بعض المخاوف والظنون، ويشعرنا بأننا أقرب إليهم أو أنهم أقرب إلينا مما كنا نظن.

ثَمَّ أهداف مشتركة تتحقق وهي عظيمة تنقطع دونها الأعناق: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢].

وثَمَّ أهداف خاصة بكل فريق عليه أن يسعى في تحقيقها بوسائله الذاتية المشروعة كالعمل السياسي والإعلامي والعلمي، وهنا ميدان السباق والمغالبة، والتنافس الشريف، والتباين في المواقف والرؤى، والحراك الصحي النقي الواضح المعلن، ويمكن للمرء أن يمضي فيه بخطوات بعيدة ويبني على مكاسبه حتى يسمق البناء في السماء وتضرب جذوره في الأرض.

في قصة يوسف وردت الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، وكان لهذا النداء مصداقيته، والأذان إعلام وإشهار، وإن لم يكن مطابقاً، ولهذا كان الرد من

إخـوة يـوسـف: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ [يوسف: ٧٣]، وما أروع أن يكون هذا جواب الإخوة بعضهم لبعض! فالثورة هي على الفساد في الأرض، ومن ذاق مرارة الظلم والإقصاء جدير به أن يتعالى على حظوظ النفس ورغبات الاستئثار؛ على أن تاريخ الناس يشهد لهم، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ [يوسف: ٧٣]، كأنهم يقولون: «ليس هذا من طَبْعِنا ولا من شِيْمَتنا!».

«سورة يوسف» فيها الابتلاء، والصبر، والتمكين، وظهور المظلوم على ظالمه، وفيها دروس التخطيط، ومعالجة الأزمات السياسية، والاقتصادية، وحتى العائلية؛ وختامها الكريم: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف: ١٠١].



ثانياً: الثورة والتدخل الخارجي

كثيراً ما تقدم الدول العظمى نفسها كمنقذ، وهي في الوقت ذاته تساعد الديكتاتوريات وتدعمها؛ حفاظاً على مصالحها، وتبدو مستعدة لبيع الشعوب مقابل هدف آخر، وتستخدم النقد وحقوق الإنسان وسيلة للضغط والابتزاز.

إنها تتحرك فعلا حين يهتز النظام الديكتاتوري، ويبدأ العالم يدرك طبيعته التعسفية.

ومع ذلك يمكن بذل الجهود لتسخير الرأي العام العالمي ضد الأنظمة المستبدة؛ بناءً على أسس إنسانية وأخلاقية، ويمكن الحصول على عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تفرضها الحكومات، كفرض حظر على بيع الأسلحة، وتخفيض مستوى الاعتراف الدبلوماسي، أو قطع العلاقات ومنع الاستثمار في الدولة، وطرد ممثليها من المنظمات الدولية، وتوجيه المساعدة.. والدعم المالي والإعلامي للقوى المناهظة للظلم.

كما يمكن إرسال مراقبين دوليين لحماية المدنيين، وتقديم التقارير الميدانية الأكثر صدقية.

قد يبدو العالم في هذه الحقبة أكثر تماسكاً وأكثر وعياً وقناعة بأن دعم الشعوب المستضعفة لنيل حقوقها يقود إلى عالم أكثر أمناً، ويحقق في الوقت ذاته المصالح الاقتصادية والأمنية التي تريد القوى العالمية ضمانها.

والمؤسسات الدولية ليست محايدة دائماً، ولكن يمكن أن تقف في الموقف الصحيح في حالة ما إذا كان الحراك الشعبي شاملاً ومنظَّماً وعقلانيّاً.. فالقوى المدنية العاقلة هي التي تفرض نفسها وتضع العالم في موقع لا يسعه إلا دعمها فيه.

يبدو الموقف من (الغرب) والمؤسسات الدولية؛ كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظمات حقوق الإنسان غير مستقر في أذهان الكثيرين، وحين نثق بأنفسنا وكفاءتنا وسلامة موقفنا فليس ثمة ما يمنع في الشرع، ولا في التجربة الواقعية من السبق إلى تلك المؤسسات، وتوظيفها للوقوف مع الحق مهما اختلف الناس في دوافعها.

وحتى لو كانت هناك دوافع مصلحية من قضية ما عادلة.. فإن عدالة القضية كافٍ لدعمها.. على حين أن وجود مصالح العالم مع العدل والقوى المؤسساتية الشعبية والحقوقية هو خير من وجود مصالحه مع قوى الاستبداد الشمولي الذي قد يبتز بتهديد العالم.. ويخيفه بأنه حامي حماه.. وأنه شريكه الأبدي.

ثالثاً: الثورة والفتنة الطائفية

يجب أن يكون واضحاً أن التديّن الحق هو عنصر جمع لا تفريق وإنما يجني عليه التعصب والهوى.

في معظم البلاد العربية والإسلامية تنوع عِرْقي وطائفي يتسع أو يضيق، قد يكون داخل الدائرة الإسلامية: (سنة، شيعة، إباضية..)، أو خارج الدائرة: (مسلمين، مسيحيين، يهود..).

العجيب أن المجتمعات الإسلامية ظلت عبر العصور حاضناً لهذه الطوائف، فهي ليست وليدة اليوم، وإن كان بعضها تطور سلباً بصورة أكثر انعزالية، وبعضها الآخر تطور إيجاباً بالتخفف من تبعات المذهب لجهة الانفتاح على المجتمع والتماهي معه.

هذه واحدة من نقاط التمايز بين المجتمعات العربية في ظل الدولة القُطْريَّة وبعد انهيار نظام الخلافة العثماني.

يجب إذاً أن نتجنب تعميم نموذج واحد على جميع الأقطار، وأن نؤمن بوجود مبادئ أساسية مشتركة، وجوانب

اختلاف واسعة، وأن النموذج الخليجي لا يصلح لمصر، والنموذج المصري لا يصلح للبنان..

المواطنة حق للجميع، والأصل أنهم متساوون أمام القضاء وأمام الفرص الحياتية.

الحوار الجاد والصريح يديره أهل كل بلد فيما بينهم للوصول لأفضل الحلول.

ويجب التعامل مع قضايا (الأقليات) بيقظة شديدة، فكثيراً ما تكون شرارة الاحتقان والشحن الطائفي سبباً في حريق يأتي على الجميع أو ذريعة لتدخل خارجي.

ومن الوعي أن ندرك أن مجرد التقاط صورة عمل مشترك؛ كحراسة فريق لفريق آخر، أو مظاهرة يقوم بها المسلمون والأقباط لا يعني أن المشكلة قد انحلت، وإن كان من اللائق تشجيع ظاهرة التعايش والفهم الصحيح.

وجود الأقليات لا يعني طرح (العلمانية) كمبدأ وحلّ، وهي إن كانت مناسبة لبلد فليست مناسبة لبلاد أخرى.

إن شعار العلمانية مدعاة للّبس وسوء الفهم، وهي نشأت في أوروبا في مقابل وضعية تجعل علاقة الإنسان بالله عبر وسيط (رجل دين) هذه مهنته ووظيفته، والكنيسة في الغرب مؤسسة تملك أرواح الناس وجزءاً من أموالهم.

في الإسلام العلاقة مباشرة بين الفرد وبين الله، وليس ثَمَّ وسيط ولا سلطة روحية.

وأول ما طرح هذا الشعار في البلدان العربية والإسلامية كان الذين طرحوه مفكرين مسيحيين من الشام قصدوا التحرر من سلطة الأتراك.

على أنه يمكن التفريق بين (الحكم) وبين (الدولة)، فقد وجد الحكم الإسلامي منذ العهد الأول على أن الدولة بمفهومها الحديث لم تكن موجودة، ويكون الحكم يعني الدستور العام، والقضايا السيادية، بينما الدولة تشمل مجموعة التفاصيل المهيمنة على شؤون الحياة.

ومن التعسف أيضاً القول بأن الدين مسألة تتعلق بالفرد فحسب، فالفردي لا ينفك عن التحول إلى اجتماعي، وبالتالي فهو ذو صلة بالشأن السياسي.

وأحياناً نحتاج إلى حماية الدين من الدولة بمعنى ألا نخضع الشريعة لمصالح السياسة، والسياسة غير منضبطة في الغالب.

وانظر لمزيد من الإيضاح (العقيدة والسياسية: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، لؤي صافي) و(العرب ومشكلة الدولة، نزيه نصيف الأيوبي)، و(الدين والسياسة: تمييز لا فصل، سعد الدين العثماني).

حقوق الأقليات محترمة في الشريعة ويجب أن تقوم دساتير تحفظ حقوقها وفق إطار ديموقراطي نزيه، ووفق حوارات وطنية موضوعية بعيدة عن الهوى والتعصب والمصادرة.



في سبيل الختام
مستقبل الثورة إلى أين؟

انتهاء نظام ديكتاتوري بمجرده لا يخلق المدينة الفاضلة، ولكنه يفسح المجال أمام جهود طويلة لبناء سياسي واجتماعي واقتصادي، مع أن التركة الثقافية والبنيوية التي خلفها تظل تعمل في لا وعي الناس لفترة طويلة.

أحياناً نسمح للطاغية أن يحكمنا من منفاه أو من سجنه أو من قبره حين نستسلم للمعارك والقضايا التي فرضها علينا خلال فترة حكمه.

علينا أن نعمل على منع ظهور ديكتاتورية جديدة، فمن المعروف أن الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني تكون ضعيفة في ظل أنظمة الحكم المستبد، إذا لم يحدث تغيير في موازين القوى هذه، فالحكام الجدد يستطيعون أن يكونوا حكاما ديكتاتوريين كأسلافهم.

ومشروع (الدولة) في العالم العربي بدأ يتغول أكثر منذ عهد (محمد علي)، وتأثراً بتطور النظم الحديثة ألغيت النقابات والهيئات، وتم تأميم الأراضي، وسيطرت الدولة على التعليم والصناعة والاقتصاد وكل شيء وفق نظام رأسمالي، بينما الدولة في تاريخ الإسلام لم تكن شمولية بل كانت سيادية فحسب، والمجتمع هو الذي يملأ الفراغ الإعلامي والاقتصادي والمعرفي والصناعي، والمجتمع سابق على الدولة وهو أساس لها.

وجزء كبير من وجود المؤسسات الأهلية والمدنية هو في احترام التعددية في المجتمع، واستغلالها لصناعة كوابح مدنية ضد الاستبداد، وموانع دائمة من تكرار التسلط الفردي الذي حكم البلاد العربية فترة طويلة.

إن قوة المجتمع ومؤسساته ومبادرات أفراده تجعله يستعيد زمام القوة والمسؤولية دون أن يقع في منازعة مع مؤسسات أكثر رسمية.

في كثير من التجارب الغربية، رغم قوة السلطة فإن العلاقة منظمة تماماً مع الناس، وهناك آلية وقانون وتنظيم سياسي وقوى وسيطة بين الشعب والحكومة تضمن التوازن.

المدنية ليست نقيضاً للدولة، والنشاط المدني يعزز وجودها ويتحمل عنها الكثير من الأعباء، وتوسيع الدول لميادين العمل الاجتماعي من باب الحريات العامة أو تحت مسمى الخصخصة: يعطي أهمية للناس ويخفف التوتر.

ومفهوم القوة مضافاً إليه المشروعية الإسلامية يجب ألا يعني بداية سائغة للاستبداد.

يعبر عدد من الناشطين والباحثين عن أملهم بأن تتفق الأطراف السياسية حول خيار دولة مدنية ديموقراطية قائمة على المواطنة وإقرار سيادة الشعب.

إن بناء الديموقراطية إذاً قائم على التعاقد والوفاق؛ لما يراعي الهوية العربية والإسلام، ويضمن العدالة وتساوي الفرص بين الأفراد، ويتميز بفصل السلطات، وإطلاق الحريات العامة وتبني خيار الشعب عبر مؤسساته الأهلية والمدنية وقنوات التعبير المستقلة.

وفي ذات السياق.. فإن خيارات المجتمع وإرادته قد لا يكون بعيداً عن هويته وقيمه الدينية والثقافية.

إن تجنب التوظيف الديني في السياسة أمر حساس؛ إذ يجب احترام الأغلبية التي تصوت دوما على مرجعية الإسلام واحترام الخطاب الديني كتعبير عن إرادة شعبية.. (وانظر ما سبق في الفقرة السابقة حول الأقليات) وبالمقابل يتوجب على الإسلاميين أن يتبنوا بوعي وإدراك غير متردد منهج المشاركة في الحكم وليس السيطرة عليه؛ منهج التعددية لا الاستفراد.

والمشاركة تعني حكومات ائتلافية وتوافقية، وهذه لها علاتها ومكامن ضعفها، والتي منها أن كل طرف يلقي باللائمة على الآخر في حال الفشل، إضافة إلى أن هاجس المؤامرة المزمن يحول دون التعاون الشفاف.

لكن التجريب يعني انخراط الأطراف والأحزاب في عملية تأهيل وتدريب ديموقراطي طويل، يعدّهم لمرحلة قادمة يسيطر فيها الحزب الظافر بأغلبية انتخابية.

الآفاق الجديدة والمتسعة للحريات قد تفضي إلى عجز الأحزاب عن استيعابها فيما لو تم الاستئثار بالحكم والسيطرة عليه.

الانتقال من (الثورة) إلى الدولة لا يمثل تأهيلاً للأحزاب الإسلامية فحسب بل وللمجتمعات أيضاً وأفرادها المحملين بمطالب وتوقعات كبيرة لا تزال تتضخم على رافعة الثورة.

ثمَّ حاجة ضرورية لإنزال الناس بهدوء ومن دون ارتجاجات عنيفة عن شجرة الثورة الجذرية إلى أرض الحقل والعمل، وتنمية الوعي الواقعي والعقلاني لديهم بأنه ليس في وسع الحكم بعد الثورة أن يقلب البلاد إلى جنة وارفة الظلال بين عشية وضحاها.

هنا سوف تنتقل الجماهير من الشعارات القصوى إلى الإنجازات الواقعية والمشاركة في الحياة العامة والتحدث عن الممكنات السياسية والاجتماعية وحساب الأرباح والخسائر.

هذا كان سبب القطيعة في تركيا بين الجيل الجديد من الإسلاميين ممثلاً بـ(أردوغان) و(غول) و(أوغلو) مع الجيل السابق ممثلا بـ(أربكان).

مسؤولية الإسلاميين كبيرة وتاريخية في إنجاح ما بعد الثورة، وهي تقع في أربع اتجاهات:

الأول: حق الإسلاميين في أن يستعيدوا مكانتهم التي حرموا منها عبر عقود في المشاركة السياسية والحضور الإعلامي وتكوين الأحزاب. . إلخ.

الثاني: أن لا تقع هذه البلدان في استبداد بغطاء إسلامي من نوع جديد يستنسخ التجربة الإيرانية بنكهة سنيَّة.

الثالث: حماية البلاد أن تقع في وحل الفوضى وعدم الاستقرار خلال الصراع والتنافس مع القوى الأخرى، مما يقوي منطق الاستبداد الذي لا يزال شبحه قائما.

الرابع: المشروع التنموي الوطني الشامل الذي تتوافر عليه الهمم وتندفع له الطاقات، وتنخرط فيه جميع القوى.

يجب كسر المعادلة التي تشترط الاستبداد لتحقيق الاستقرار، وأن نثبت إمكانية وجود استقرار وازدهار ورخاء اقتصادي في ظل خلافات وتعددية ديموقراطية؛ كما هي الحال في معظم دول العالم.

ومن هنا يتعيَّن لجم التطرُّف؛ خاصة حين يتحوَّل إلى تحضير للعنف والقتال.

ولعل من المفيد وجود فريق ثالث ليس هو الحكومة ولا المعارضة يقوم على الاحتساب على الفريقين من خارج نطاق السلطة. .

وعلى كل الذين تحملوا نصيباً قليلاً أو كثيراً من عهد ما بعد الثورة أن يخففوا أحلام الثائرين؛ لئلا تعود إلينا مآسي النكبة والنكسة والتدهور الحضاري والاقتصادي والسياسي. .

لا مناص من الإشارة إلى أن الصورة العامة تؤهل لقدر طيب من التفاؤل وتوقع الأفضل وإن غدا لناظره قريب.

أمانيَّ من سُعْدَى حسانٌ كأنما سقتني بها سُعْدَى على ظمأٍ بَرْدَا
منًى إنْ تكُنْ حقّاً تكُنْ أطيبَ المنى وإلا فقد عِشْنا بها زَمَناً رَغْدَا

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمت المراجعة الأخيرة لهذه الأوراق مساء الجمعة

٢٦/٠٢/١٤٣٣هـ

٢٠/٠١/٢٠١٢م

بمكة المكرمة ـ قبالة المسجد الحرام

سلمان العودة

@salman_alodah

/SalmanAlodah

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشرعية قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

لماذا هذا الكتاب ؟

لأن القناعات الخجولة وحدها هي التي تهاب من رياح الأسئلة..

ولأن طبيعة التساؤلات في موضوع ما تُعتبر مؤشرا هاما على مستوى التفكير والنضج لفهم طبيعته وأبعاده...

ربما لا يعرف الكثير ما الجواب الذي قدمه (أرسلان) على سؤاله الشهير (لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟) لكنهم بالتأكيد يعرفون (سؤاله) ويتداولونه بينهم ... إثارة الأسئلة لا تقل أهمية عن تقديم الأجوبة.





تساؤلات (١)

من أجل ذلك نبدأ هذه السلسلة (تساؤلات) التي نستفتحها بـ(أسئلة الثورة).

مع (أسئلة الثورة) يزول كثير من (قلق الأسئلة) الذي ظل يلاحق كثيرا من تساؤلات هذا الموضوع بحثا عن جواب مقنع يزيل عنها هذا القلق.

وفي (أسئلة الثورة) يزول كثير من (ركود الأسئلة) التي بقيت محصورة في دائرة ضيقة، لينتقل بها إلى فضاءات واسعة وجديدة من التساؤلات المركزية.

ومن خلال (أسئلة الثورة) يتجاوز عقل القارئ (تبسيط الأسئلة) إلى أسئلة أكثر أهمية وجدية وأولوية... إلى س
المفاهيم، وسؤال العلاقة مع الآخر في واقع
إلى التساؤلات التي صنعت ما يُسمى بحالة (
هذه (أسئلة الثورة) تتلوها حلقات جد
(أسئلة النهضة) و (التنمية) و (المنهج)

يا

Bibliotheca Alexandrina
1152568



info@nama-center.com